ISSUE 4 | FEBRUARY 2024

ISSN: 2658-9346

العدد السنوي الرابع | فبراير 2024

الكتاب العربي للقانون الدولي

ARAB JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW



Annual peer-reviewed International Law Journal

مجلة سنوية محكمة تعنى بالقانون الدولي

Arab Journal of International Law

الكتاب العربي للقانون الدولي

Arab Journal of International Law
الكتاب العـربي للقانـون الدولي

مجلة سنـــويـــة محـكمـة تعنى بالقـانـون الــدولـي
Annual Peer-Reviewed International Law Journal
العدد الرابع– فبراير 2024
Issue 4 – February 2024

ISSN: 2658-9346

Contents المحتويات

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الغر الميامين،

مما لا شكّ فيه أن موضوع البيئة أصبح اليوم يحتل مكانة منقطعة النظير، ليس داخل الأوساط الأكاديمية فحسب، بل لدى غالبية الناس. فالبيئة في أيامنا هاته لم يعد بالإمكان فصلها عن البعدين الاجتماعي والاقتصادي لدى كافة الأمم والشعوب. إن التغيرات المتسارعة في أحوال البيئة خلال العقود الماضية، جعلها تفرض نفسها باعتبارها مجالا دراسيا ذا أولوية عند العديد من الباحثين والأكاديميين، وقد عُقدت لذلك العديد من المؤتمرات الوطنية والدولية، لعل أهمها مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية لسنة 1972 الذي أقيم في ستوكهولم، والذي دقّ ناقوس الخطر فيما يتعلق بالتغيرات البيئية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية سنة 1992 بمدينة ريو ديجانيرو البرازيلية، حيث تُوّج بإعلان ريّو، الذي ركز بصفة أساسية على العلاقة بين التقدم الاقتصادي طويل المدى والتنمية المستدامة؛ ثم مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية في باريس سنة 2015، والذي كلّل باتفاق باريس حول المناخ، وهو اتفاق قانوني ملزم دخل حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016.

وبالنظر إلى التطورات التي شهدتها الدراسات البيئية، ظهرت مفاهيم جديدة فرضت نفسها على الساحة الأكاديمية من قبيل: الاقتصاد الأخضر[1]، التنمية المستدامة[2]، التنوع البيولوجي[3]، البصمة البيئية[4]، العدالة الإيكولوجية[5]؛ إلاّ أن الدراسات المتعلقة بالبيئة في المنطقة العربية والمجلاّت المتخصّصة في هذا الشأن، تكاد تكون منعدمة رغم أهمية موضوع البيئة في العالم بأسره وراهنية قضاياه؛ بل لا نبالغ إذا قلنا إن موضوع البيئة شبه غائب حتى في جُلّ برامج وزارات التربية والتعليم بالوطن العربي.

إن الاهتمام بقضايا البيئة في الوطن العربي لا يزال في بداياته، وهذا أمر يبعث على الاستغراب والأسف، خصوصا وأن العالم العربي يعاني من أزمات بيئية راهنة، ومن تحديات مستقبلية خطيرة، من قبيل ندرة المياه، والتصحر، وتلوث الهواء... في هذا السياق، يأتي هذا العدد من **الكتاب العربي للقانون الدولي** لتسليط الضوء على هذا الموضوع الشائك والمصيري، وإسهاما في إيلاء مشكلة البيئة ما تستحقه من عناية أكاديمية وتنظيرية، تكون أساسا تحتكم إليه السياسات العامة وجهود الإصلاح في هذا الشأن.

---

[1] - المقصود بالاقتصاد الأخضر Green economy هو الاستفادة من موارد الطبيعة دون استنزاف، أي مع حفظ قدرتها على التجدد.

[2] - التنمية المستدامة من أهم المفاهيم ذات العلاقة بموضوع البيئة والمقصود بها تلبية حاجيات الحاضر، وفي الوقت نفسه حفظ حقوق الأجيال القادمة.

[3] - التنوع البيولوجي أو الأحيائي Biodiversity ، المقصود به الحفاظ على أصناف الحياة على الأرض في شموليتها؛ أي بجميع أشكالها، من الجينات والبكتيريا إلى النظم البيئية مثل الغابات أو الشّعاب المرجانية....إلخ.

[4] - المقصود بـ "البصمة البيئية" environmental footprint هو دراسة مدى أثر النشاط الإنساني وأنماط الاستهلاك على الموارد الطبيعية، سعيا إلى تحقيق التوازن وتأمين الاستدامة، على سبيل المثال كمية الموارد الطبيعية المستخدمة وكمية الغازات الضارة التي تم إنتاجها تبعا لذلك.

[5] - تشمل العدالة البيئية أو الإيكولوجية العدالة الاجتماعية، أي المشاركة في صنع القرار والاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية. بعبارة أخرى، تتطلب العدالة البيئية أن نقوم كأفراد بتبني خيارات تتعلق باستهلاك أقل قدر من الموارد الطبيعية وبالمقابل إنتاج أقل قدر من النفايات. وهذا، يتطلب كذلك إعادة ترتيب أولوياتنا بشكل يضمن سلامة العالم الطبيعي حاضرا ومستقبلا.

يشتمل هذا العدد على مساهمات ثلة من الأساتذة الباحثين والمهتمين بقضايا البيئة وحقوق الإنسان، توزعت بين دراسات ميدانية لبعض المجالات البيئية المحلية، ومقالات تحليلية –باللغتين العربية والإنجليزية- للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والقانونية للمسألة البيئية:

الدراسة الميدانية الأولى، للباحث رحموني فريد تحت عنوان: الإكراهات البيئية بالمجالات الهشة: الثابت والمتغير (المجال الواحي لفجيج أنموذجا)، ركز فيها الباحث على الإشكالية المتعلقة بالإكراهات التي أصبحت تواجهها المنظومة البيئية الواحية بفجيج، وانعكاس ذلك على النظم التقليدية الضاربة بجذورها في التّاريخ. لقد حاول الباحث أن يُقارب موضوع الإكراهات تلك من خلال دراسة ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في التغايرية المناخية، وتدهور الغطاء النباتي وتصحر الأراضي، وأخيرا أزمة الموارد المائية وتراجع النظم التقليدية لاستغلاله.

الدراسة الميدانية الثانية، للباحث زروالي عدنان من الكلية المتعددة التخصصات بالناظور (المغرب) بعنوان: "أثر تغير المناخ على شجرة الأركان في منطقة بني يزناسن"، أكد الباحث أن شجرة الأركان ليست منحصرة في جنوب المغرب كما هو شائع لدى عامة الناس، وإنما توجد منذ القدم في المنطقة الشرقية للمغرب أيضا وتحديدا في عمالة بركان، وهي تحتل مكانة هامة لدى ساكنة المنطقة. إلا أن التغيرات المناخية التي شهدها المغرب في العقود الأخيرة، والعامل البشري المتمثل في الاستغلال الجائر... كان لهما بالغ الأثر في انحسار المساحات التي كانت تنمو فيها شجرة الأركان. وقد عزز الباحث ملاحظاته بالعديد من الإحصائيات التي تؤكد النتائج التي توصل إليها، كما اقترح الباحث استراتيجية للحفاظ على هذا الموروث الذي أدى وما يزال وظيفة هامة في الحياة الاقتصادية لسكان المنطقة.

الدراسة الثالثة، للباحث الحبيب استاتي زين الدين من جامعة القاضي عياض بمراكش الموسومة بـ: "الحركات البيئية ورهان العدالة الاجتماعية". تناولت سياق ظهور الحركات البيئية وتطورها، والمهام التي اضطلعت بها دفاعا عن البيئة وعن العدالة الإيكولوجية. وناقشت الدراسة كيف أن العدالة الإيكولوجية وطيدة الصلة بالعدالة الاجتماعية، بحيث أن الحركات البيئية تستند في عملها إلى قيم ومفاهيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، وأن اللامساواة الاجتماعية دائما ما تتحول إلى لامساواة إيكولوجية، وهو ما حدا بالباحث إلى استخلاص أنه كلما كان هنالك إقصاء اجتماعي وسياسي مثلا، استتبعته بالضرورة هشاشة بيئية.

كما تناول أيضا قضية الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي أسهمت في ولادة تلك الحركات البيئية، لينتقل أخيرا للحديث عن واقع الحركات البيئية في المنطقة العربية، خصوصا في المغرب وتونس ولبنان. وتساءل عن مدى قدرة تلك الحركات على الفعل والتأثير بالمقارنة مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة، وذلك بالنظر إلى العوائق الكثيرة التي تقف في طريقها والمتمثلة أساسا في ضُعف الخلفية الفكرية الكفيلة بنشر الوعي البيئي وتعميمه بين الناس...

الدراسة الرابعة لصاحبها مولاي هشام الأمراني عالجت قضية "العدالة الإيكولوجية على المستوى الدولي"، حيث أشار إلى أن المخاطر البيئية ليست موزعة بشكل عادل خاصة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فالذين يلوثون أقل هم من يعانون أكثر. كما ركّز الباحث على الاستراتيجية التي ينبغي تبنيها من قبل

السلطات العامة من أجل ضمان حوكمة جيدة لموضوع البيئة. وفي هذا الصدد، تطرق الباحث إلى عدد من القضايا والأسئلة المتعلقة بالموارد التي ينبغي تعبئتها من أجل تحقيق العدالة الإيكولوجية.

في السياق نفسه، وخاصة ما يتعلق بالمخاطر البيئية وتوزيعها غير العادل بين الدول، تناول الأستاذان شكراني الحسين وسمير الفيرا في المقال الخامس ضمن هذا العدد، " **التغيرات المناخية و الجريمة البيئية في أفريقيا: التداعيات والتحديات**"، خاصة مع فتح الحدود الوطنية أمام الرأسمال الأجنبي، وازدياد عمليات التصدير والاستيراد...حاول الباحثان في هذا المقال تحديد مفهوم الجريمة أو الإبادة البيئية ecocide، ثم انتقلا للحديث عن التحديات التي تفرضها تلك الجرائم على الصعيد العالمي والإفريقي خاصة، كون أن بعض الدول المتقدمة مثلا والتي تعد من أكبر المسؤولين عن انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم هي الأقل تضررا من التغير المناخي. وهذا من جهته يفتح قضية العدالة البيئية على مصراعيها، وكيف أن بعض القوى العالمية متمثلة أساسا في الشركات متعددة الجنسيات والمسؤولة عن العديد من تلك الجرائم ما تزال إلى يومنا هذا تتمتع بالإفلات من العقاب. وبهذا الخصوص، يطرح الباحثان مسألة دور القضاء في مواجهة الجريمة البيئية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني، ومدى قدرة الهيئات القضائية الدولية والإقليمية على محاربة الجريمة البيئية، مع التطرق بهذا الخصوص إلى تجارب المحكمة الجنائية الدولية، التي تقتصر كما هو واضح من قانون روما الأساسي، على محاكمة الجرائم البيئية التي تقع في وقت الحرب، وكيف أن هذا الأمر يشكل عرقلة كبيرة أما تتبع ومحاكمة مرتكبي الجرائم البيئية، ما دام أن تلك الجرائم تقع في الغالب في أوقات السلم وليس في أوقات الحرب. كما جرت الإشارة إلى بعض القضايا ذات العلاقة بالجرائم البيئية والتي تم عرضها على محكمة العدل الدولية بلاهاي. كما تناول الباحثان قضية التعاون الدولي والآليات التي من شأنها المساهمة في محاربة الجريمة البيئية وتحقيق العدالة البيئية؛ وأشار الباحثان إلى العديد من المشاريع على المستوى الدولي التي حاولت الإجابة عن مسألة الجرائم البيئية وحماية العالم من التغير المناخي.

وفي سبيل الإحاطة أكثر بالمسألة البيئية من الناحية التاريخية، تناول المقال السادس للباحث دنار إبراهيم من جامعة الحسن الأول بسطات، موضوعا بعنوان: "السؤال البيئي في تاريخ الفكر الاقتصادي"، عالج فيه مدى حضور السؤال البيئي في الفكر الاقتصادي منذ الإغريق، مرورا بالفكر الاقتصادي العربي، وصولا إلى الفكر الاقتصادي المعاصر. لقد حاول الباحث التركيز على المكانة التي أصبحت تحتلها المسألة البيئية اليوم على عكس ما كان سائدا في الماضي، ذلك بأن الفكر الاقتصادي آنذاك كان يرتكز دائما على الأهداف الأربعة لنيكولا كالدور والمتمثلة أساسا في القضايا المتعلقة بالتضخم، والنمو، والشغل، والتوازنات.

تناولت الدراسة السابعة في هذا العدد مسألة "تقييد الحقوق والحريات الأساسية في القانون الدولي والإقليمي والوطني"، حاول الباحث خلفدير هشام من خلالها تسليط الضوء على الآليات والتقنيات المستخدمة في تقييد الحقوق والحريات سواء على المستوى الدولي أو الوطني. فيما يرتبط بالمستوى الدولي، قام الباحث بدراسة وتحليل العديد من الاتفاقيات الدولية التي لها علاقة مباشرة بحقوق الإنسان من قبيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966؛ أما على المستوى الإقليمي فتطرق للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981؛ أما على المستوى الوطني، فتطرق الباحث للإشكالية المتعلقة بدمج الحقوق والحريات المعترف بها على الصعيدين الدولي والإقليمي في النظام القانوني الوطني وكيف أن تلك القوانين غالبا ما يجري تقييدها باستخدام شمّاعة النظام العام والأمن العام. وفي هذا الصدد، قام الباحث بتحليل العديد من النصوص القانونية التي قد تؤول إلى تقييد

الحقوق والحريات، أو تحمل في طياتها قيودا معينة قد يكون لها أثر بالغ في تكبيل الحريات العامة، وعلى رأسها الدستور باعتباره أسمى وثيقة.

الدراسة الثامنة -ما قبل الأخيرة في هذا العدد- بعنوان: "الملكية وتطور التعددية الحزبية في المغرب"، للباحث أحمد حالي من المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق؛ تناول فيها الباحث إشكالية التعددية الحزبية في المغرب في ظل الملكية التنفيذية، محاولا مقاربة تلك الإشكالية بدءا بالإطار القانوني الذي ينظم عمل الأحزاب السياسية، ومعرّجا على بعض العوائق التي تقف في وجه تأسيس الأحزاب السياسية المغربية. وفي مرحلة ثانية حاول أن يرصد طبيعة العلاقة التي ربطت الأحزاب المغربية بالملكية، والتي غالبا ما كان يغلب عليها طابع الهيمنة والصراع على السلطة. ونظرا لطبيعة تلك العلاقة، مرت الأحزاب السياسية في المغرب بثلاثة مراحل مفصلية في الحياة السياسية لتلك الأحزاب: مرحلة الاستقلال والتجذّر في المجتمع، ومرحلة التكيف مع الأمر الواقع وتقديم التنازلات، وأخيرا مرحلة تراجع وانحدار معظم الأحزاب السياسية المغربية. وفي مرحلة ثالثة، حاول الباحث أن يرصد آثر تلك التطورات على الأحزاب السياسية في المغرب، وبخاصة ما له علاقة بالإدارة الداخلية لتلك الأحزاب وما شهدته من انشقاقات تبعا لذلك؛ وهو الشيء الذي كان لها بالغ الأثر في المسار الديمقراطي وعلى المجتمع المغربي بصفة عامة.

الدراسة التاسعة التي نختم بها مواد هذا العدد، للباحث بورحيم ربيع بعنوان: "الخطوط العريضة لعلم الاجتماع القانوني للإنتاج المزدوج للمعايير: حالة القانون الجماعي للأطلس المتوسط والكبير"، تناول فيها قضية الإنتاج المزدوج للمعايير القانونية من قبل الدولة وبعض الجماعات القاطنة بمنطقة الأطلس. في هذا الإطار، تطرق في البداية إلى أهمية علم الاجتماع القانوني ونظرته إلى تعدد المعايير القانونية السائدة في بعض المجتمعات ذات التنوع العرقي والإثني واللغوي... وكيف أن التعدد في المعايير القانونية يعدّ في واقع الأمر عامل استقرار وتوازن بالنسبة لتلك المجتمعات، وذلك أمر بدهي، بحسب الباحث، ما دام أن المعايير التي على أساسها يجري تنظيم مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تخضع في واقع الأمر إلى التفاوض، وإلى الاتفاقيات والتسويات والمواثيق التي يتفق حولها الممثلون الحقيقيون لتلك الجماعات. ثم قام الباحث بدراسة بعض المعايير المحلية المتفاوض حولها والسائدة في بعض الجماعات القاطنة بمنطقة الأطلس، وكيف أن المعايير المتفاوض بشأنها هي في نظر تلك الجماعات أكثر أهمية من المعايير القانونية الآتية من الخارج، ما دامت وليدة تلك المجتمعات وهي، في نهاية المطاف، تنسجم لا محالة مع ثقافات أفراد تلك الجماعات وممارساتها وتطلعاتها.

أحمد حالي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق (المغرب).

التحديات البيئية بالمجالات الهشة: (المجال الواحي بفجيج أنموذجا)
Environmental Constraints in Fragile Areas:
(Figuig's Oasis Area as a Model)

رحموني فريد، الكلية متعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس (المغرب)
Rahmouni Farid, Interdisciplinary Faculty of Taza, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah Fez (Morocco)

Abstract

Oasis areas make up a significant portion of Moroccan territory because they cover around 15% of the nation's total land and house more than 4.45% of the people (2014). These regions had a long history of human stability, which helped them develop a distinct economic and social identity from the rest of the nation.

Oasis areas are distinguished by a unique soil heritage that has helped ensure population stability over the past decades, and building an economic model based on the principle of simplicity, in light of a system of customs maintained by local traditional institutions. This system of customs is credited with achieving an ideal balance between the vulnerability of natural resources, and the needs of the substance economy, However, the multiplicity of constraints that the oasis system has faced, mainly related to global climatic changes and the accompanying desertification of lands, deterioration of environmental systems and the decline of water resources, poses real challenges to the sustainability of the oasis system. This study seeks to approach the environmental constraints in the Figuig's oasis, By examining two key elements, first; Climatic changes and increasing drought severity, secondly; Degradation of vegetation cover and land desertification.

Key Words: Desertification, Climate Change, Figuig, Morocco.

ملخص

تشكل المجالات الواحية جزءا مهما من التراب المغربي، فهي تمثل حوالي 15% من مساحة البلاد، وتحتضن ساكنة تقدر بأكثر من 4.45% من مجموع السكان (2014). عرفت هذه المجالات استقرارا بشريا قديما، جعلها تكتسب هوية اقتصادية واجتماعية مميزة عن باقي ربوع البلاد، وضمنت لها استمرارية الحياة رغم إكراهات بيئتها المحيطة.

في هذا السياق، تنفرد المجالات الواحية بموارد ترابية متميزة، ساهمت وعلى مدار عقود خلت في ضمان الاستقرار السكاني بها، وبناء نموذج اقتصادي قائم على مبدأ الكفاف، في ظل نظام محكوم من العادات التي تسهر عليها مؤسسات تقليدية محلية، يعود لها الفضل في تحقيق توازن مثالي بين هشاشة الموارد الطبيعية من جهة ومتطلبات اقتصاد الندرة من جهة أخرى.

غير أن تعدد الاكراهات التي أصبحت المنظومة الواحية تواجهها خلال الفترة الأخيرة، والمرتبطة أساسا بالتغيرات المناخية العالمية وما رافق ذلك من تصحر للأراضي وتدهور الأنظمة البيئية وتراجع الموارد المائية، أضحى يطرح تحديات فعلية أمام استدامة المنظومة الواحية، والتي بدأت تشهد اندثار العديد من النظم التقليدية الضاربة جذورها في التاريخ. بل ويجعل هذه المنظومة في موقع صراع فعلي من أجل البقاء.

ولتسليط الضوء على هذه المسألة، حاولنا من خلال هذا العمل مقاربة الإكراهات البيئية التي يواجهها المجال الواحي بفجيج كنموذج، من خلال التركيز على عنصرين أساسيين: أولا؛ التغايرية المناخية واحترار سطح الأرض، ثانيا؛ تدهور الغطاء النباتي وتصحر الأراضي.

الكلمات المفاتيح: التصحر، التغيرات المناخية، فجيج، المغرب.

مقدمة

تمكن الإنسان ومنذ زمن بعيد استيطان العديد من المجالات البيئية القاحلة، من خلال نسج علاقات استغلال متوازنة تأخذ بعين الاعتبار عنصر الندرة الذي عادة ما يميز الموارد الطبيعية بهذه المجالات، فتأسست معارف ودرايات محلية تطورت عبر الزمن تماشيا ومختلف التحولات البيئية والسوسيو-اقتصادية التي عادة ما تكون هذه البيئات مسرحا لها، في أطار علاقة جدلية بين المجال والمجتمع[6].

في هذا السياق تعتبر الواحات المغربية، نموذجا واضحا لتفاعل الإنسان مع بيئته القاحلة وتعايشه المثالي مع اقتصاد الندرة والكفاف، على الرغم من الإكراهات الطبيعية والبشرية التي زادت حدتها خلال العقود الأخيرة ووضعت العديد من هذه الواحات أمام أزمات حقيقية[7].

إن الحديث عن الواحات المغربية وما تشهده من ديناميات متسارعة، تعيد الى الأذهان أطروحة "موت الواحات" التي انتشرت خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي في أوساط الطبقة العلمية الفرنسية والألمانية على وجه الخصوص[8]، واستندت على العديد من الحقائق المرتبطة أساسا بما يلي:

أولا، الإكراهات الطبيعية؛ والمرتبطة أساسا بتصحر الأراضي وزيادة حدة التغيرات المناخية، وما يكون لهذا الأمر طبعا من انعكاسات سلبية على الموارد الترابية المحلية، من ماء وتربة على وجه الخصوص؛

ثانيا، الإكراهات التنظيمية؛ والمرتبطة أساسا بسيادة أساليب وتقنيات تقليدية على مستوى استغلال الموارد المائية، والتي تعتبر وسيلة مثلى لتبذير هذا المورد الحيوي، في بيئة صحراوية تشهد خصاصا كبيرا على مستوى الثروة المائية؛

ثالثا، الإكراهات الاقتصادية؛ ذات الصلة بتراجع قيمة الاقتصاد الواحي، والذي بدأ بريقه في الأفول مع تنويع وإدخال أنشطة بديلة، سواء كانت صناعية مرتبطة باكتشاف حقول النفط العملاقة في العديد من البلدان العربية، على غرار بلدان الخليج وشمال افريقيا (الجزائر وليبيا)، أو كانت خدماتية مع تطوير السياحة البيئية والصحراوية في العديد من الأقطار وعلى رأسها طبعا النموذج المغربي؛

رابعا، الإكراهات الاجتماعية؛ ذات الصلة بتراجع النظم والأعراف القبلية التي يعود لها الفضل في استقرار المجتمع الواحي، فحتمية التحضر مست العديد من الأوساط الريفية الواحية، والتي غيرت من نموذجها التنموي، وأصبحت تضاهي المدن العصرية في نمط وأسلوب حياتها (بلدان الخليج العربي على سبيل المثال).

لكن، وعلى الرغم من استناد هذه النظرية على العديد من الحقائق ذات الصلة بالإكراهات الطبيعية والسوسيو-اقتصادية التي أضحت تعيشها المجالات الواحية، إلا أن مبدأ التكيف الذي ظل يطبع علاقة الانسان مع محيطه الواحي، أبان عن محدودية هذه النظرية في العديد من الجوانب، خاصة مع قدرة

---

[6] احدى امحمد، " الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغربي من خلال الوثائق والأعراف المحلية"، في: محمد حمام وآخرون، **البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجا.** (الرباط، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2006)، ص 197.

[7] BOUTAYEB TAG, **Espace et société Agro-pastorale en mutation dans le Maroc oriental steppique** (, Faculté des lettres et des sciences humaines, Fès, 2003), p 159.

[8] HERBERT Popp, ‘’ L’économie oasienne de Figuig, vue sur l’angle du concept de la durabilité ‘’ In : Abdellah Salhi et Hassan Ramou, **L’environnement oasien face aux mutations économiques et sociales, le cas de Figuig** (Rabat, Institut Royal de la culture Amazigh, 2009), p 53-55.

الأنظمة الواحية على إعادة إنتاج علاقات متوازنة تتماشى الى حد ما وضروريات الاستدامة البيئية والاقتصادية والمجتمعية التي طالما بصمت هذه الأنظمة، وضمنت معه استمرارية الحياة رغم صعوبة مكوناتها[9].

أولا: تقديم مجال الدراسة

تعتبر منطقة فجيج من المناطق الواحية التي عرفت الاستقرار منذ ما قبل الميلاد، ومن بين آثار تلك الحقبة هو انتشار النقوش الصخرية في عدة مناطق، خصوصاً بضواحي جبل كروز وجبل المعيز. وهذه النقوش الصخرية هي عبارة عن رسوم تجسد الحيوانات التي كانت تعيش بالمنطقة وبعض الكتابات والرموز التي تشير لبعض الدلالات والمعتقدات الدينية.

ترجع بعض المصادر التاريخية، السكان الأوائل الذين عمروا منطقة فجيج إلى قبائل الأمازيغ زناتة وصنهاجة، ومن بين القبائل والهجرات التي كان لها تأثير قوي في تاريخ المنطقة، هم الشرفاء الأدارسة في القرن الرابع الهجري (10م) ويعرفون بالوداغير نزحوا إلى المنطقة بقيادة عيسى بن عبد الرحمان الشريف الإدريسي قادمين إليها من فاس، فاستقروا على منابع العيون ومجاري المياه وشيدوا القصور والمداشير واهتموا بالزراعة ونشر الثقافة وتأسيس زوايا العلم والصلاح.

من الناحية الإدارية تنتمي مدينة فجيج الى إقليم فكيك - بوعرفة بجهة الشرق، وتبعد عن مدينة بوعرفة بـ 105 كلم، وعن مدينة وجدة بـ 360 كلم عبر الطريق الوطنية رقم 17، وتضم مدينة فجيج 10872 نسمة (حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)، يحدها من الجنوب والشرق الحدود المغربية الجزائرية. وتشتهر المدينة بواحة النخيل التي تضم العديد من أشجار النخيل، وبإنتاج أنواع جيدة ونادرة من التمور.

يتميز سكان مدينة فجيج بارتباطهم الوثيق بتقاليد وعادات أجدادهم الضاربة جدورها في التاريخ، كما تعرف المدينة أيضا بحسها التضامني بين مختلف الفئات الاجتماعية المحلية. وإن كانت الاكراهات الطبيعية والتنموية دفعت الواحة خلال العقود الأخيرة الى فقدان نحو نصف سكانها، بينما بات ما يقرب من ثلث بساتينها مهملاً، فيما تدهور بها نحو 2000 من البيوت العتيقة، ومنها ما أضحى من الأطلال المهجورة.

من الناحية الطبيعية تستقر واحة فجيج بمنخفض بنيوي، ملأت التوضعات السيلية الجزء الأسفل منه، ليظل القسم الشمالي والغربي عبارة عن حادورات سفحية شديدة الانحدار، مرتبطة بقمم جبلية متصلة ومنتمية في أغلبها لجبل كروز[10].

تتكون التضاريس المحيطة بواحة فجيج من عدة سلاسل جبلية تتراوح ارتفاعاتها بين 2160 متر كأعلى نقطة بجبل العمور، و772 متر كأدنها بالقسم الجنوبي عند وادي زوزفانة. وهي عبارة عن سلاسل تشكل في معظمها امتدادا طبيعيا للأطلس الكبير نحو الشرق، باستثناء جبل العمور الذي يعتبر بداية للسلسلة الأطلسية الصحراوية الجزائرية.

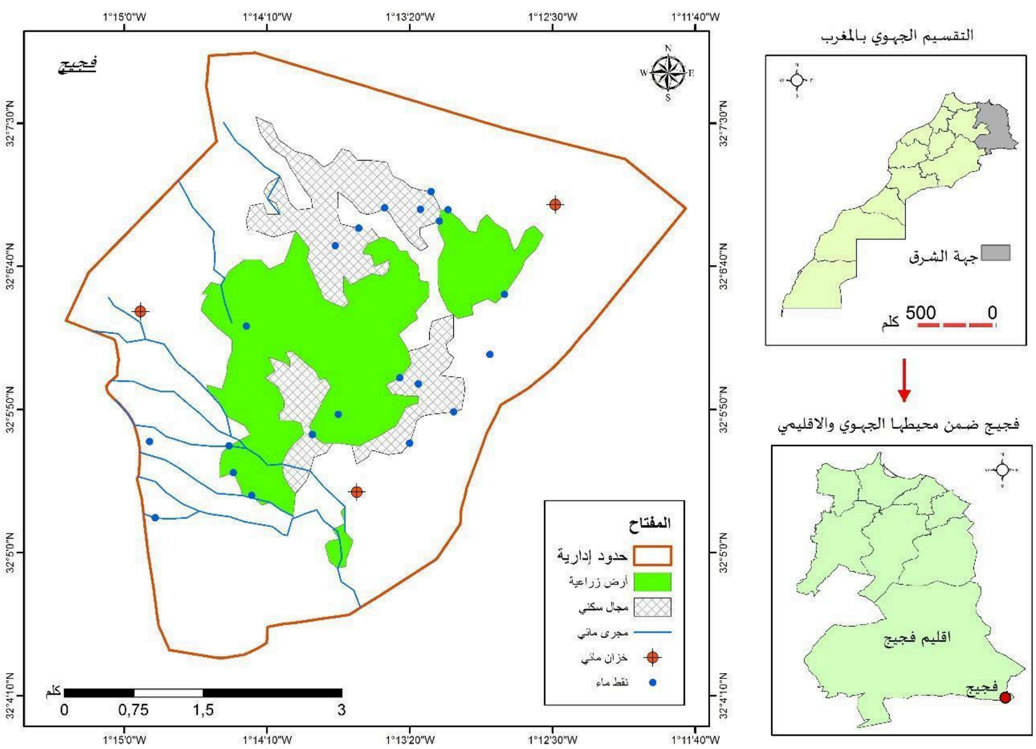
---

[9] بويحياوي عبد العزيز، واحات تافيلالت: بين إكراهات هشاشة الوسط وجهود تثمين الموارد الترابية. الطبعة الأولى، فاس، 2016، ص 2.

[10] العثماني عبد الرحمان، " واحة فجيج نموذج لتحدي المفارقات (جنوب شرق المغرب)، في: عبد الله صاليح وحسن رامو، **بيئة الواحات في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية: فجيج نموذجا**، (الرباط، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2006)، ص 37.

تطورت واحة فيجيج داخل منخفض بمثابة حوض رسوبي ينتمي الى الفترة الميوبليسينية المتأخرة، ويفترض أنه كان بمثابة بحيرة مغمورة بالمياه شهدت تفريغا مع نهاية الزمن الثالث وبداية الزمن الرابع. بفعل خط الانكسارات الذي يقسم هذا المنخفض تفجرت الفرشة المائية الجوفية في شكل ينابيع ارتوازية تتميز بدفئها وتشبعها بالجبر، فتنتج عن ذلك تشكل شرفة من الرصراصة ميزت بين وحدتين طبوغرافيتين: قسم شمالي هضبي مرتفع يمثل قدم حادور التعرية لامتداد جبل كروز، وقسم جنوبي منخفض عبارة عن توضعات رملية وصلصالية بحرية وريحية.

الشكل 1: توطين مجال الدراسة



ثانيا: المجال الواحي لفجيج والتحديات المناخية

1. تحديات الجفاف المناخي

لا شك أن تأثير الإكراهات المناخية بالأوساط الجافة وشبه الجافة على غرار المجالات الواحية، يظهر أكثر حدة و(عدوانية) مقارنة مع باقي المجالات، في ظل مميزات الهشاشة التي تتسم بها المجالات الواحية، السريعة التأثر بالتغيرات البيئية، والممارسات المجتمعية. ولعل من أبرز ما تعانيه الأوساط الواحية في هذا السياق، نجد إشكالية الجفاف المناخي وزيادة حرارة سطح الأرض، مع ما يكون لذلك طبعا من آثار وانعكاسات مركبة على المستوى البيئي.

هكذا، وبالنظر إلى الهشاشة التي عادة ما تكون عليها المجالات الجافة وشبه الجافة، وتأثرها السريع بكل ما يشهده المناخ من تغيرات متلاحقة، فإن دراسة ظاهرة الجفاف المناخي والإحاطة بوتيرة ترددها زمنيا

ومكانيا، تساعد وبلا شك في فهم أسس وآليات المنظومة الاقتصادية بهذه المجالات، وتحديد الاستراتيجيات الفعالة للتنمية بها.

في هذا السياق يتم توظيف العديد من المؤشرات التي تساعد على تكميم ظاهرة الجفاف المناخي، من خلال تحديد الفترات الجافة والرطبة ووتيرة ترددها. ولعل من أبرزها نجد مؤشر المطر القياسي (Standardized Precipitation Index-SPI)، باعتباره واحدا من أهم التقنيات الإحصائية المعتمدة لدراسة مظاهر الجفاف، باعتماد معطيات مطرية لفترة لا تقل عن 30 سنة[11]. وظف هذا المؤشر في مناطق مختلفة من العالم. وتبنته المنظمة العالمية للمناخ سنة 2009 واعتبرته أهم مؤشر علمي لقياس درجة خطورة الجفاف المناخي في أي منطقة من العالم[12].

يمكن هذا المؤشر من تصنيف السنوات الجافة والسنوات الرطبة مقارنة بالمعدل السنوي للتساقطات المطرية. ولحساب هذا المؤشر نطبق المعادلة التالية:

$$SPI = (X_i - X_m) / Si$$

حيث أن:

- X_i: مجموع التساقطات المطرية خلال سنة (i)
- X_m: معدل التساقطات المطرية السنوية خلال الفترة المدروسة
- S_i: الانحراف المعياري للتساقطات المطرية خلال الفترة المدروسة

تم وضع تصنيف لمؤشر المطر القياسي (SPI) حيث حدد ثمانية أصناف أو درجات تتوزع ما بين الفائض في حجم الرطوبة وحالة الجفاف الحاد جدا، كما هو مبين في الجدول 1.

تمثل القيم السلبية حالة جفاف وعجز في كمية التساقطات المطرية السنوية مقارنة بالمعدل العام للفترة المدروسة. بينما تمثل القيم الموجبة حالة من الرطوبة، تكون فيها التساقطات المطرية السنوية تفوق معدل الفترة المدروسة. وقد استعمل هذا المؤشر في العديد من الدراسات المناخية والهيدرومناخية لتشخيص حالة الجفاف في مناطق مختلفة من العالم. إن اختيار توظيف مؤشر المطر القياسي SPI في هذه الدراسة، يرجع بالأساس لسهولة استعماله مقارنة بمؤشرات إحصائية أخرى أكثر تعقيدا، حيث يتطلب حساب هذا المؤشر التوفر فقط على معطيات مناخية مطرية سنوية وشهرية، وعلى أساسها يمكن تحديد نسب العجز المطري وتحديد الفترات الجافة والفترات الرطبة على مستوى كل محطة مناخية[13].

---

[11] MCKEE Thomas, DOESKEN Nolan, KLEIST John, "**the relationship of drought frequency and duration to time scales**", In Eighth Conference on Applied Climatology, American Meteorological Society, California, USA, 17-22 January 1993, p 180.

[12] Organisation météorologique mondiale. **Guide d'utilisation de l'indice de précipitations normalisé** (Suisse, 2012), pp 3-4.

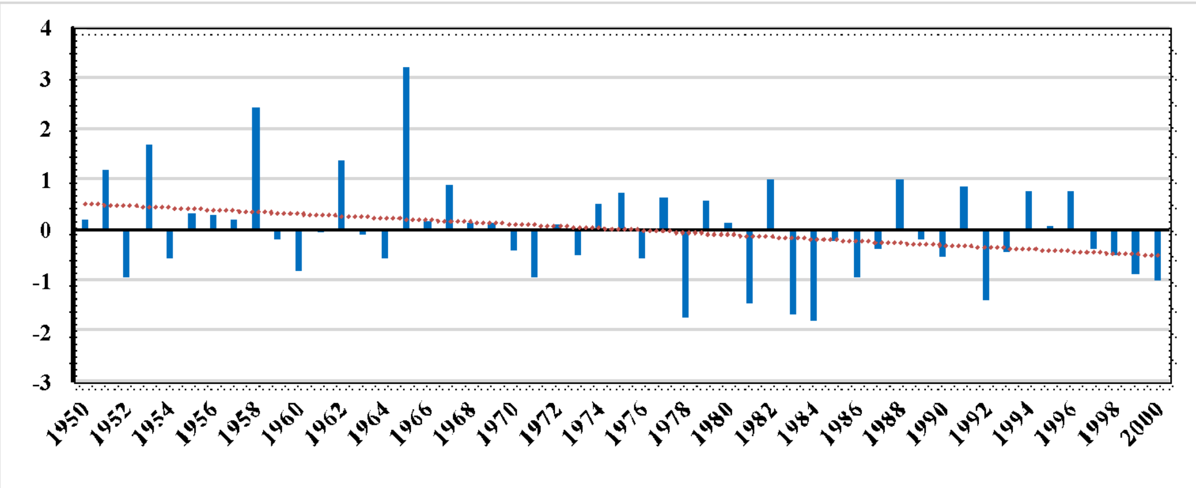
[13] الحافيظ ادريس، "أثر التغايرية المناخية على الموارد المائية بحوض ملوية"، منشورات المرصد المغربي للأجيال المقبلة"، في: رحموني فريد، لعوان محمد وشكراني الحسين **الموارد الطبيعية بالمغرب: التشخيص الاستغلال وآليات الحماية**، (مراكش، المرصد المغربي للأجيال المقبلة، 2019)، ص 35.

الجدول 1: تصنيف مؤشر المطر القياسي (حسب Mckee Thomas)

قيم مؤشر المطر القياسي SPI	التصنيف
≥2	شديد الرطوبة جدا
ما بين 1.99 و 1.5	شديد الرطوبة
ما بين 1.49 و1	متوسط الرطوبة
ما بين 0.99 و0.99-	يقارب المعدل
ما بين -1 و -1.49	جاف متوسط
ما بين -1.5 و -1.99	جفاف حاد
-2≤	جفاف حاد جدا

لقد بيّنت نتائج دراسة هذا المؤشر بمحطة فجيج (خلال الفترة الممتدة ما بين 1950 و2000) عن تردد الفترات الجافة وبشكل مسترسل على المنطقة (الشكل2)، حيث أظهرت النتائج في هذا السياق وخلال فترة رصد وصلت الى 50 سنة، تعرض المجال لأزيد من 4 موجات كبرى من الجفاف المناخي الحاد. أولى هذه الموجات كانت ما بين 1954 و1958 والثانية ما بين 1970 و1974 والثالثة ما بين 1982 و1988 بينما الرابعة ما بين 1996 و2000. خلال فترة الرصد هذه، مثل حضور السنوات الجافة والشديدة الجفاف حوالي 50% مقابل 40% للسنوات التي حامت حول المعدل العام، في حين لم تتجاوز تمثيلية السنوات الرطبة وشبه الرطبة حاجز 10%.

الشكل 2: مؤشر المطر القياسي (SPI) لمحطة فجيج خلال الفترة الممتدة ما بين 1950 و2000



2. تحديات الاحترار المناخي

الى جانب شح التساقطات المطرية التي شهدها المجال الواحي بفجيج، والتردد المسترسل لدورات الجفاف، عرفت المنطقة زيادة محسوسة في درجات حرارة سطح الأرض، وما يصاحب ذلك طبعا من تأثير على رطوبة التربة وكثافة الغطاء النباتي.

في هذا السياق، ومن أجل الوقوف على الوضعية الحرارية بالمجال الواحي لفجيج تم الاعتماد على مؤشر حرارة الأرض السطحية (Land Surface Temperature (LST)) والذي يعتبر أحد أشكال المتغيرات الضرورية في الدراسات المناخية، خصوصا مع قدرته في تجسيد توازن الطاقة على السطح، من خلال عملية التبادل الاشعاعي بين سطح الأرض والهواء المتاخم لها. وهو ما ينعكس على كفاءة وسرعة العمليات الحرارية من تبريد وتسخين وتحديد البؤر والتراكمات الحرارية تبعا لتغيير سطوح الأرض. فكلما كانت هذه السطوح عارية من غطائها النباتي إلا وتحول فيها الاشعاع الى طاقة حرارية تنعكس على ارتفاع درجة الحرارة مباشرة، عكس السطوح النباتية والتي يتحول بها جزء من الاشعاع الشمسي الى طاقة تسهم في عملية التبخر والنتح المؤدي الى تزايد رطوبة الهواء وتبريده على السواء[14].

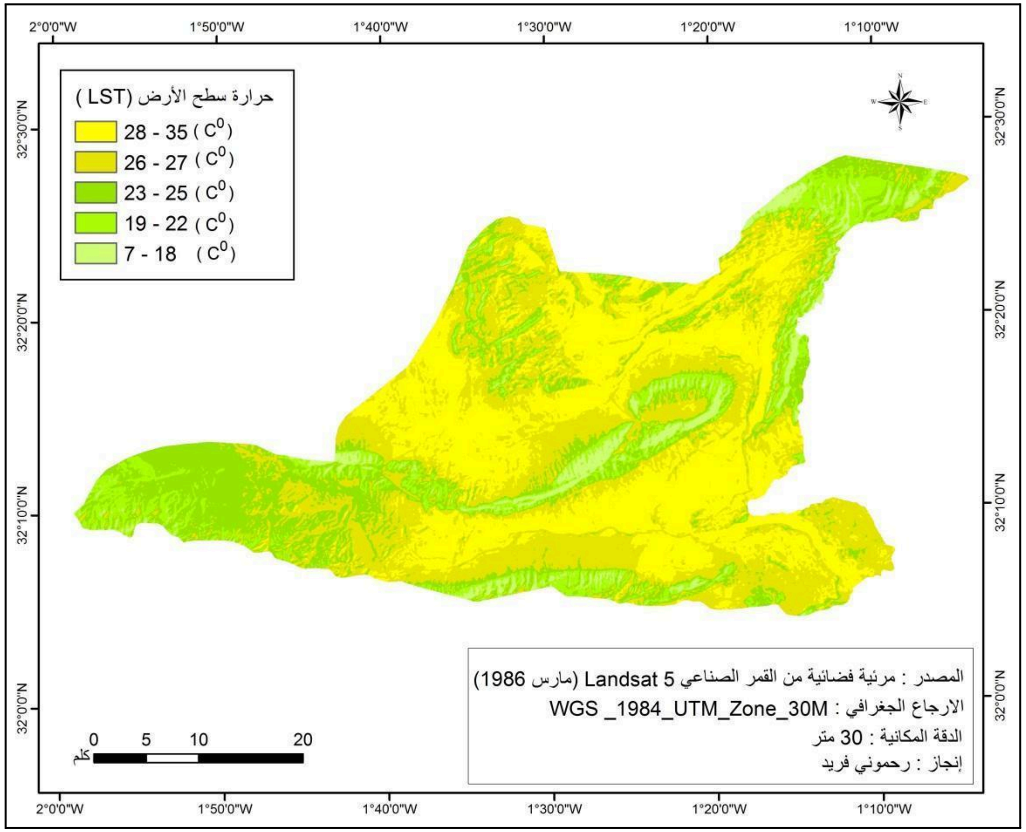
علاقة بذات الموضوع وفي سبيل الاحاطة بالتغيرات الحرارية التي شهدها مجال الدراسة، تم الاعتماد على معالجة مقارنة لمرئيتين فضائيتين، إحداها تعود الى مارس 1986 والثانية الى نفس الشهر من سنة 2021، وهي المعالجة التي استند فيها على تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، حيث أبانت النتائج في هذا السياق (الشكلين 3 و 4) - وبما لا يدع مجالا للشك - الاحترار الشديد لسطح الأرض سنة 2021 بالمقارنة عن ما كان عليه الوضع سنة 1986.

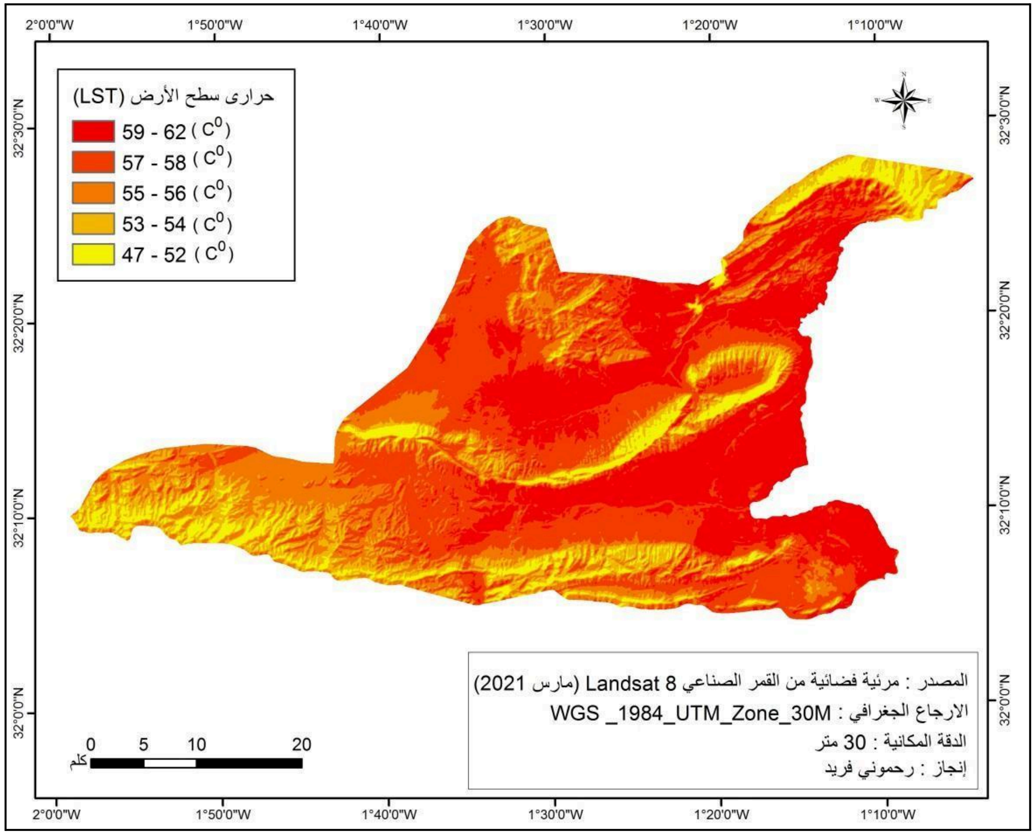
هكذا، وبعد تحليل مضمون المرئيتين الفضائيتين (الجدول 2) وفي الوقت الذي لم يتجاوز فيه متوسط حرارة سطح الأرض عتبة 25 درجة سنة 1986، مع تسجيل حرارة دنيا أقل من 7 درجات وحرارة عليا في حدود 35 درجة، فإن الصورة كانت مغايرة تماما بحلول عام 2021، إذ شهدت هذه الأرقام طفرة مهمة، مع متوسط حرارة وصل الى 56 درجة، وحرارة دنيا ناهزت 47 درجة، مقابل حرارة عليا فاقت 62 درجة.

[14] النوايسة سامر، **"دراسة أثر المعطيات الأرضية على درجة الحرارة السطحية لمدينة إربد باستخدام نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد خلال الفترة (2018 – 1986)"**، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجّلد 84، العدد 8، ملحق 1 ، 2021، ص 389.

الشكل 3: حرارة سطح الأرض بالمجال الواحي لفجيج ومحيطها القروي، مارس 1986 (C^0)

لشكل 4: حرارة سطح الأرض بالمجال الواحي لفجيج ومحيطها القروي، مارس 1986 (C^0)





الجدول 2: توزيع حرارة سطح الأرض ونسبة حضورها بمجال الواحي لفجيج ومحيطها القروي بين سنتي 1986 و 2021

	حرارة سطح الأرض سنة 1986					حرارة سطح الأرض سنة 2021				
(C^0)	7 - 18	19 - 22	23 - 25	26 - 27	28 - 35	47 - 52	53 - 54	55 - 56	57 - 58	59 - 62
النسبة	4%	10%	19%	33%	33%	7%	12%	19%	33%	29%
المتوسط	25 درجة					56 درجة				

ثالثا: المجال الواحي لفجيج وتصحر الأراضي

أضحت المؤشرات النباتية الطيفية والمعتمدة في دراسة وتتبع دينامية الغطاء النباتي وتصحر الأراضي ومند سبعينات القرن الماضي[15]، أضحت تحظى بمكانة محورية في الدراسات البيئية، لما لهذه المؤشرات من أهمية بالغة في تشخيص حالة النبات ومجال انتشاره من جهة، ووثيرة زيادته أو تراجعه من جهة ثانية، خاصة بعد ظهور التقنيات الحديثة المرتبطة بالاستشعار عن بعد[16] وما توفره من مرئيات فضائية عالية الدقة والوضوح.

في هذا السياق، يعتبر مؤشر (Normalized difference Vegetation Index (NDVI)[17] من أكثر المؤشرات استعمالا في دراسة وتتبع دينامية الغطاء النباتي، إذ لازال يتربع على قائمة المؤشرات الكلاسيكية التي تحظى بثقة واسعة ضمن مختلف الدراسات البيئية من سبعينيات القرن الماضي[18].

تتراوح قيم مؤشر (NDVI) ما بين 1- و 1، فكلما كان الغطاء النباتي كثيفا و أكثر اخضرارا إلا و كانت القيمة تقترب من 1. بينما كلما انخفضت كثافة الغطاء النباتي أو كانت الأسطح جرداء إلا واقتربت القيمة من 1-، ذلك وفق العادلة التالية:

$$NDVI = \frac{Near\ Infrared\ (NIR) - RED(R)}{\text{Near Infrared (NIR) + RED(R)}}$$

ينطلق هذا المؤشر من حقيقة أن النباتات الصحية الخضراء تمتص بشكل اكبر الأشعة الحمراء (RED) بواسطة صبغات الكلورفيل، بينما تعكس و بشكل أكبر الأشعة تحت الحمراء القريبة (RED)، وهي المعادلة

[15] BANNARI Abdou, ALFREDO Huete, **A review of vegetation indices,** IN Remote Sensing Review, Numéro 13-1, 1995, p 95.

[16] الاستشعار عن بعد مجموع التقنيات والعمليات التي يمكن من خلالها تحسيس بيانات كمية و/ نوعية عن ظاهرة ما، دون أن يكون هناك اتصال مباشر بين أجهزة الالتقاط والظاهرة المدروسة من خلال الاعتماد على الأشعة الكاهرومغناطسية المنعكسة من الأجسام) الأرض، الكائنات الحية، الأشياء الجامدة) والتي تعتبر بمثابة حاملا لهذه البيانات.

[17] ROUSE James et all, **Monitoring the vernal Advancement and Retrogradation of natural vegetation**, NASA/GSFCT, final Report, 1974, p 164.

[18] BANNARI Abdou et all, **Analyse de l'apport de deux indices de végétation à la classification dans les milieux hétérogènes**, Journal de télédétection, Numéro 24-3, 1996, p 234.

التي تنعكس تماما في حالة النباتات التي تعاني من إجهاض مائي أو الأسطح الجرداء الخالية من الغطاء النباتي والمسطحات المائية.

لقد أفرزت نتائج دراسة الغطاء النباتي بواحة فجيج ومحيطها القروي (ممثلا في الجماعة القروية لعبو لكحل)، واعتمادا على مؤشر الفرق المعياري للغطاء النباتي (NDVI) سنتي 1986 و2021 عن تباينات شديدة في التوزيع المجالي والزمني لهذا الغطاء (الشكلين 5 و6 والجدول 3)، بما يتناسب طبعا وخصائص المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتميز بتغايرية مناخية واضحة من سنة إلى أخرى.

الجدول 3: وضعية الغطاء النباتي بالمجال الواحي لفجيج ومحيطها القروي
ما بين سنتي 1986 و2021

كثافة الغطاء النباتي (NDVI)	*1986*		*2021*	
	المساحة بالهكتار	*النسبة المئوية*	*المساحة بالهكتار*	*النسبة المئوية*
أراضي جرداء	2537	% 1	44552	26%
غطاء نباتي ضعيف جدا	22608	13%	29959	17%
غطاء نباتي ضعيف	59704	35%	86302	50%
غطاء نباتي متوسط	65186	38%	8531	5%
غطاء نباتي جيد	21726	13%	2417	1%
المجموع	171761	100%	171761	100%

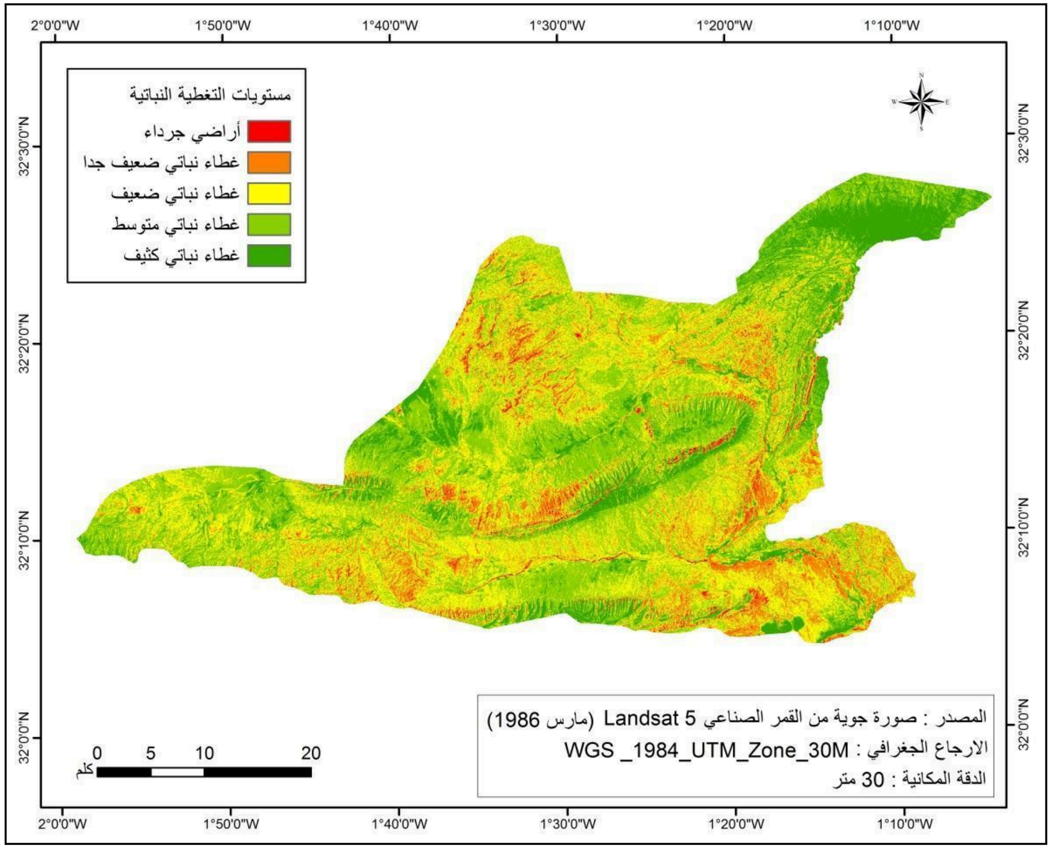
هكذا وبخصوص سنة 1986 ومن مجموع مساحة تناهز 171761 هكتار، لم تكن الأراضي الجرداء تمثل أزيد من 1% وبامتداد مجالي يناهز 2500 هكتار فقط، بينما مثلت الأراضي ذات التغطية النباتية الضعيفة حوالي 13% (وهو ما يعادل 22608 هكتار)، في حين شكل حضور الأراضي التي شهدت غطاء نباتي ضعيف الى متوسط حصة الاسد بحوالي 73% (وهو ما يعادل 124890 هكتار)، موزعة بين التغطية الضعيفة بـ 35% والمتوسطة بـ 38%. في مقابل ذلك سجل مجال الدراسة تواجدا ولو نسبيا للأراضي ذات التغطية النباتية الجيدة والتي فاقت نسبتها 13% من مجموع المساحة العامة.

أما بخصوص سنة 2021، فإن الصورة تبدو مخالفة تماما في ظل الهيمنة الوضاحة للأراضي الجرداء والتي تعرف ضعفا شديدا في غطاءها النباتي. هكذا، فقد مثلت الأراضي التي تعرف غيابا تاما للغطاء النباتي حوالي ربع مساحة المجال موضوع الدراسة وبنسبة قاربت 26%، في حين تهيمن الأراضي ذات التغطية النباتية الضعيفة على نصف مساحة المجال. في مقابل ذلك سجلنا تراجعا كبيرا في الأراضي ذات الكثافة النباتية المتوسطة والجيدة تواليا، إذ لم تتجاوز الأولى حاجز 5% بينما أقل من 1% بالنسبة للثانية.

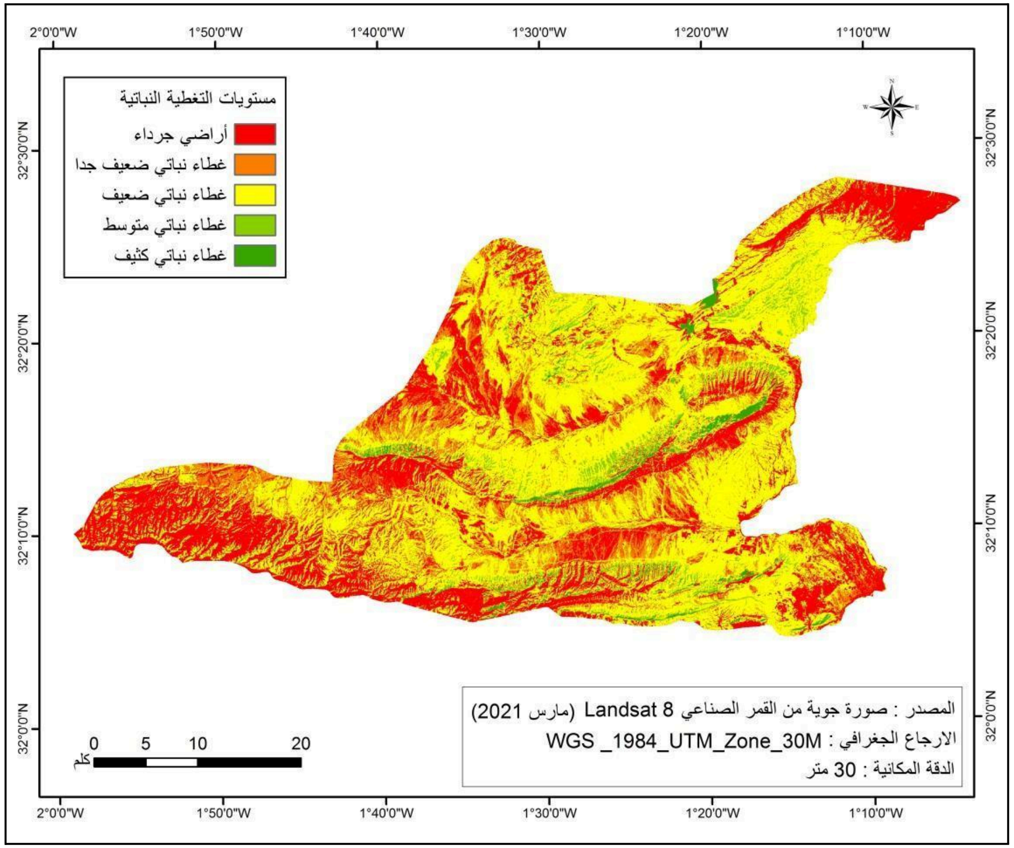
إن التدهور العام الذي شهده مجال الدراسة على مستوى التغطية النباتية وتصحر الأراضي، يفسر بإكراهات طبيعية وبشرية مركبة[19]. في هذا السياق ومن أجل الإحاطة بمدى تأثير التغيرات المناخية على كثافة الغطاء النباتي، قمنا بتحليل شدة الترابط بين حرارة سطح الأرض (LST) ومستوى التغطية النباتية (NDVI) بين سنتي 1986 و2021 اعتمادا على معامل الارتباط بيرسون R (الشكلين 7 و8). يساعد هذا العامل في دراسة العلاقة بين المتغيرات الكمية، إذ يمكن أن تتراوح قيمته (R) بين +1 و -1، حيث يشير +1 إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التي تم النظر فيها، وتشير القيمة -1 إلى العلاقة السلبية بين هذه المتغيرات، بينما تشير القيمة 0 إلى عدم وجود علاقة بينهما.

[19] رحموني فريد، دينامية الموارد الرعوية بالمجالات الجافة وشبه الجافة: الهضاب العليا بالمغرب الشرقي نموذجا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكدير، **ضمن مؤلف جماعي محكم حول: الموارد والتنمية الترابية بالمناطق الجافة وشبه الجافة**، ص. 29-32.

الشكل 5: الغطاء النباتي بالمجال الواحي لفجيج ومحيطها القروي لجماعة عبو الكحل (مارس 1986)

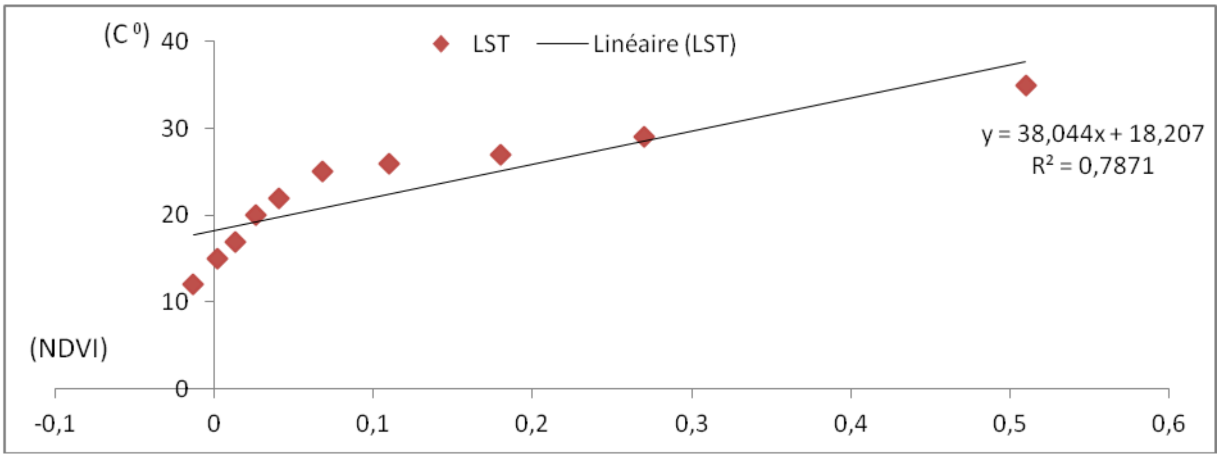


الشكل 6: الغطاء النباتي بالمجال الواحي لفجيج ومحيطها القروي لجماعة عبو الكحل (مارس 2021)

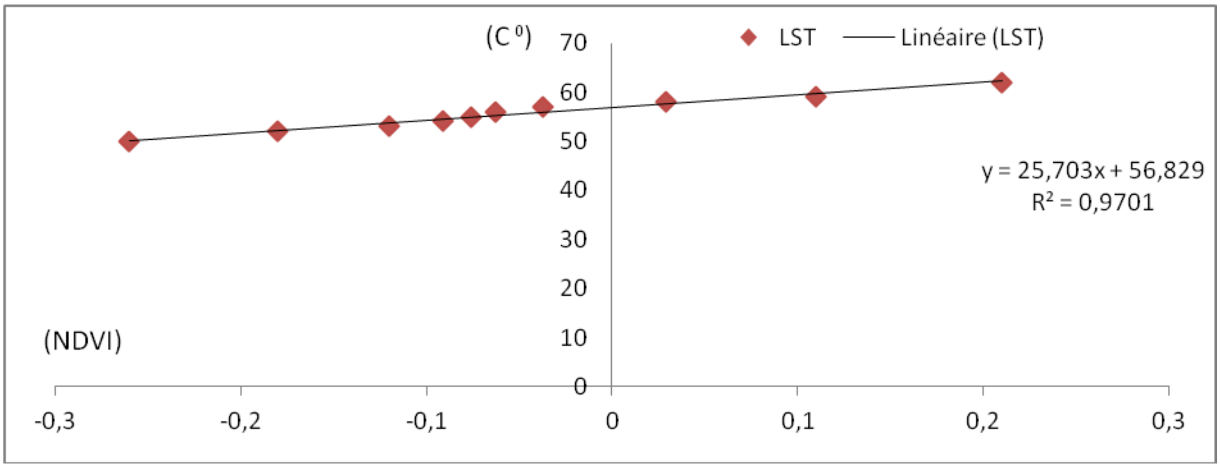


هكذا وبالعودة الى تحليل طبيعية العلاقة القائمة بين حرارة سطح الأرض وكثافة الغطاء النباتي، يلاحظ مدى الارتباط القوي بين هذين المتغيرين، ففي سنة 1986 بلغت قيمة المعامل (R) حوالي 0,78، بينما بلغت 0,97 سنة 2021، وهو ما يوحي طبعا على الارتباط الطردي القوي بين المتغيرين (تراجع أو زيادة في قيمة المتغيرين بشكل متوازي وبوتيرة متقاربة). فالانخفاض المسجل في حرارة سطح الأرض سنة 1986 (بلغ المتوسط 25 درجة) وما يرافقه من انتعاش في رطوبة الهواء والتربة، صاحبه انتعاش مماثل في كثافة الغطاء النباتي والتي وصلت قيمته كمتوسط بمجال الدراسة حوالي 1,02 (على مقياس دليل الاختلاف الخضري NDVI). في مقابل ذلك صاحب الارتفاع في حرارة سطح الأرض سنة 2021 (بلغ المتوسط 56 درجة) تراجع ملحوظ في التغطية النباتية العامة والتي وصلت قيمتها كمتوسط بمجال الدراسة حوالي 0,4-(على مقياس دليل الاختلاف الخضري NDVI).

الشكل 7: شدة الترابط بين حرارة سطح الأرض وكثافة الغطاء النباتي بمجال الدراسة سنة 1986



الشكل 8: شدة الترابط بين حرارة سطح الأرض وكثافة الغطاء النباتي بمجال الدراسة سنة 2021



خلاصة

هكذا يمكن القول أن المجالات الواحية أضحت مسرحا لإكراهات بيئية مركبة، ترتبط في جزء منها بالمناخ وتغيراته المتسارعة، وفي جزء آخر بتدهور الغطاء النباتي وتصحر الأراضي. مع ما يكون لذلك طبعا من تبعات سوسيو-اقتصادية عديدة، تمتد آثارها لتصل الموروث الواحي الذي يستمد شرعيته من العادات والتقاليد التي طالما أبانت عن فاعليتها في التكيف مع الطبيعية القاحلة للمنطقة. وهو ما أضحى معه البحث عن نموذج تنموي خاص بالواحات المغربية يقوم على أساس تثمين الموارد الترابية المتاحة والحد من تدهور المجال أمر لا مفر منه.

لائحة المراجع

- ✔ احدى محمد، " الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغربي من خلال الوثائق والأعراف المحلية"، في: محمد حمام وآخرون، البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجا. (الرباط، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2006).
- ✔ أوحجو الكبير والمحداد الحسن ودادون علي وجداوي محمد، "التهيئة الهيدروغلاحية بواحات درعة الوسطى: الحدود والآفاق" في: عبد القادر محاين، طاطا وبلاد باني: التاريخ والإنسان والمجال، (أكادير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2017).
- ✔ ادريس الحافيظ، "أثر التغايرية المناخية على الموارد المائية بحوض ملوية"، منشورات المرصد المغربي للأجيال المقبلة"، في: رحموني فريد، لعوان محمد وشكراني الحسين الموارد الطبيعية بالمغرب: التشخيص الاستغلال وآليات الحماية، (مراكش، المرصد المغربي للأجيال المقبلة، 2019).
- ✔ العثماني عبد الرحمان، "واحة فجيج نموذج لتحدي الفارقات (جنوب شرق المغرب)"، في: عبد الله صاليح وحسن رامو، بيئة الواحات في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية: فجيج نموذجا، (الرباط، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2006).
- ✔ النوايسة سامر، "دراسة أثر المعطيات الأرضية على درجة الحرارة السطحية لمدينة إربد باستخدام نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد خلال الفترة (2018 – 1986)"، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجّلد 84، العدد 8، ملحق 1، 2021.
- ✔ بوطيب الطاك، "الماء والبيئة بواحة فجيج"، في: عبد الله صاليح وحسن رامو، بيئة الواحات في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية: فجيج نموذجا، (الرباط، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2006).
- ✔ بويحياوي عبد العزيز، واحات تافيلات: بين إكراهات هشاشة الوسط وجهود تثمين الموارد الترابية. الطبعة الأولى، فاس، 2016.
- ✔ رحموني فريد، دينامية الموارد الرعوية بالمجالات الجافة وشبه الجافة: الهضاب العليا بالمغرب الشرقي نموذجا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكدير، ضمن مؤلف جماعي محكم حول: الموارد والتنمية الترابية بالمناطق الجافة وشبه الجافة.

-BANNARI Abdou, ALFREDO Huete, A review of vegetation indices, IN Remote Sensing Review, Numéro 13-1, 1995.

-BANNARI Abdou et all, Analyse de l'apport de deux indices de végétation à la classification dans les milieux hétérogènes, Journal de télédétection, Numéro 24-3, 1996.

-BOUAKKA Mohameed et HAKKOU Abdelkader, ''L'oasis de Figuig : l'irrigation et la fusariose vasculaire (Bayoud), In : Abdellah Salhi et Hassan Ramou, L'environnement oasien face aux mutations économiques et sociales, le cas de Figuig (Rabat, Institut Royal de la culture Amazigh, 2009).

-BOUALEM Remini, BACHIR Achour et RABAH Kechad, '' La foggara en Algérie : un patrimoine hydraulique mondial'', Revue des sciences de l'eau / Journal of Water Science, N 23 (2), p 106. https://doi.org/10.7202/039903ar.

-BOUTAYEB tag, Espace et société Agro-pastorale en mutation dans le Maroc oriental steppique (, Faculté des lettres et des sciences humaines, Fès, 2003).

-JILALI Abdelhaki et all, ''Sur la structure hydrogéothermique de la région de Figuig (Haut Atlas oriental, Maroc)'', Bulletin de l'Institut Scientifique, N 36 (Rabat, 2014).

-HERBERT Popp, '' L'économie oasienne de Figuig, vue sur l'angle du concept de la durabilité '' In : Abdellah Salhi et Hassan Ramou, L'environnement oasien face aux mutations économiques et sociales, le cas de Figuig (Rabat, Institut Royal de la culture Amazigh, 2009).

-MCKEE Thomas, DOESKEN Nolan, KLEIST John, "The Relationship of drought frequency and duration to time scales", In Eighth Conference on Applied Climatology, American Meteorological Society, California, USA, 17-22 January 1993.

-Organisation météorologique mondiale. Guide d'utilisation de l'indice de précipitations normalisé (Suisse, 2012).

-ROUSE James et all, Monitoring the vernal Advancement and Retrogradation of natural vegetation, NASA/GSFCT, final Report, 1974.

آثار التغيرات المناخية على تدهور شجرة أركان بكتلة بني يزناسين

Effets des changements climatiques sur la dégradation de l'arganier dans le massif des Béni-Snassen

زروالي عدنان، الكلية المتعددة التخصصات بالناظور (المغرب)

Zerouali Adnane, Faculté polydisciplinaire de Nador (Morocco)

Abstract

The argan tree (Argania spinosa) is an endemic species that has undergone many transformations since its existence due to Morocco's submission to the climatic changes. Nowadays, beside its concentration in south-western Morocco, it is also found it in the commune of Chouihiya (Berkane province) that constitutes a "biosphere reserve of the argan grove" in eastern Morocco. Unfortunately, this forest is in a critical state of degradation and requires an urgent intervention to save what remains of this cultural heritage. For this purpose, a cooperative is formed to take advantage of this highly appreciated tree product. Yet, the situation and the current state of this forest species require special care to allow its regeneration and sustainability

Keywords: climate change, argan tree, degradation, cultural heritage, Berkane

ملخص

تعتبر شجرة الأركان من الأنواع المستوطنة التي شهدت الكثير من التحولات منذ وجودها في أعقاب التغيرات المناخية التي شهدها المغرب. واليوم، بالإضافة إلى تركيزها في جنوب غرب المغرب، توجد أيضًا في بجماعة الشويحية (عمالة بركان) التي تشكل "محمية المحيط الحيوي لأركان" في شرق المغرب. للأسف، تعرف هذه الغابة حالة تدهور متقدمة تتطلب تدخلا عاجلا لإنقاذ ما تبقى من هذا التراث الثقافي. وتثمينا لمنتوج شجرة، تكونت تعاونية تعمل على صيانة هذا الموروث الطبيعي وتستفيد من نتاجه ذي الطلب المتزايد. لكن مع ذلك، فإن الوضعية والحالة الراهنة لهذا النوع من الغابات تتطلب عناية خاصة للسماح بتجديدها واستدامتها.

الكلمات المفاتيح: التغيرات المناخية، أركان، التدهور، الموروث الثقافي، بركان.

Résumé

L'arganier [Argania Spinosa) est une espèce endémique qui a subi beaucoup de transformations depuis son existence suite aux changements climatiques que la Maroc a connu. Aujourd'hui, en plus de sa concentration dans le Sud-ouest marocain, on le trouve aussi dans la commune de Chouihiya (Province de Berkane) constituant une « réserve de la biosphère de l'arganeraie » au Maroc oriental. Malheureusement, cette forêt est dans un état de dégradation avancée ce qui nécessite une intervention urgente pour sauver ce qui reste de ce patrimoine culturel. A cet effet, une coopérative est constituée pour tirer profit de cet arbre au produit apprécié et recherché. Toutefois, la situation et l'état actuel de cette essence forestière nécessitent une attention particulière pour permettre sa régénération et sa pérennité.

Mots clés : changements climatiques, arganier, dégradation, patrimoine culturel, Berkane

Introduction

Les effets des changements climatiques ne sont plus un mythe, au contraire, ils sont une réalité qui impacte tous les êtres vivants qui sont amenés à s'adapter pour s'assurer de leur pérennité et de leur existence. Pour notre zone d'étude, il parait que ces changements ont participé largement à des transformations spatiales caractérisées par la dégradation de l'arganier qui a beaucoup reculé en termes d'espace, puisqu'aujourd'hui il ne constitue qu'un petit lot ne dépassant pas les 600 hectares localisés principalement dans la commune de Chouihiya (Province de Berkane). Toutefois, il constitue un patrimoine biologique et culturel que la population locale a converti en source génératrice de revenus. Néanmoins, l'arganier a donné un nouveau dynamisme à la population de cette commune qui s'est regroupée en une coopérative qui a valorisé les amandons en une huile bien recherchée par les utilisateurs de ce produit dans divers domaines. Aujourd'hui, cet arbre nécessite une attention particulière pour le pérenniser et garantir sa participation au maintien d'une biodiversité particulière et unique de la région orientale du Maroc.

L'étude sur l'impact du changement climatique sur les dommages causés aux arganiers dans le massif de Beni-Snassen, vise à comprendre comment le changement climatique affecte les arganiers. L'objectif est d'identifier les facteurs climatiques responsables du déclin des arganiers en étudiant les fluctuations de température et les régimes pluviométriques. Cette étude évalue également les impacts environnementaux et socio-économiques du déclin de l'arganier et suggère des mesures d'adaptation pour réduire ces impacts négatifs. Les résultats visent à accompagner des politiques de gestion territoriale durable pour protéger les arganiers et maintenir l'équilibre écologique du massif de Beni-Snassen.

I. Un écosystème arganier en régression et en dégradation

L'Arganier est un arbre endémique aux rameaux épineux – d'où son nom Spinosa qui signifie « épineux » – de 8 à 10 m de haut, aux feuilles atténuées en un court pétiole, très résistant et qui peut vivre 150 à 200 ans. Cette forêt a connu de grands changements responsables des déplacements des aires de l'arganier « L'arganier se localise essentiellement dans le sud-ouest du Maroc, le long du littoral océanique, depuis l'embouchure de l'oued Tensift au nord, jusqu'à l'embouchure de l'oued Drâa au sud. L'arganier se développe aussi dans la plaine du Souss, sur le versant sud du Haut-Atlas occidental et sur les versants septentrionaux et méridionaux de l'Anti-Atlas occidental jusqu'à des altitudes de 1 300-1 500 m. Deux petites stations sont signalées dans la haute vallée de l'oued Grou au sud-est de Rabat et dans le piémont nord-ouest des Béni-Snassen, près d'Oujda » [1].

Le massif des béni-Snassen est un espace montagneux bénéficiant des caractéristiques méditerranéennes et représentant une partie importante et vulnérable de la biodiversité de ce bassin méditerranéen, haut lieu de biodiversité.

Du point de vue climatique, la station de Chouhiya reçoit une moyenne annuelle des précipitations qui varie entre 250 et 350 mm. Les données pluviométriques enregistrées durant la période d'observation (1976-2006) montrent une pluviométrie capricieuse mais généralement faible et caractéristique des climats arides puisque la moyenne n'a pas dépassé les 270 mm [2]. Les températures minimales sont enregistrées au mois de janvier ($3<m<5$°C) et les températures maximales au mois de juillet–août ($28,7<M<32,6$°C). Bref, la zone

d'arganier appartient au bioclimat méditerranéen semi-aride inférieur apte à développer cette espèce d'arbre.

On peut dire donc que l'aire géographique de l'arganier de cet espace bénéficie d'une humidité plus ou moins forte, tant par les précipitations saisonnières que par une fraîcheur relative qui lui parvient de la Méditerranée, que l'arganier piège et restitue au sol.

Sur le terrain, nous avons remarqué que les arbres distants de l'arganier sont éparpillés à travers l'espace Nord de la région de l'oriental. Cet état de dégradation et de régression de cette espèce endémique est le résultat d'une haute pression anthropique et d'une exploitation excessive de l'arganier dont l'intérêt économique et social était dans le temps insignifiant ou négligeable. Aujourd'hui, l'arganier, partout au Maroc, est menacé par les différentes activités humaines ce qui est très inquiétant pour l'avenir de cet arbre qui doit constituer un patrimoine mondial de l'UNESCO. Les recherches sur les arganiers orientaux ont montré que cette problématique concerne tous les espaces arganiers à l'échelle nationale « Comme partout au Maroc, cette essence a connu au fil des temps, d'importantes perturbations liées principalement au climat et à l'action antropozoogène se traduisant par le labour, le défrichement et le parcours qui ont transformé la physionomie de l'écosystème forestier en introduisant des modifications dans la composition floristique et dans la répartition spatiale des groupements végétaux » [3].

L'arganier de la région orientale du Maroc est une relique de cette espèce apparue au Maroc depuis le crétacé supérieur, époque à laquelle il se serait répandu sur une grande partie du pays. Lors du quaternaire, il aurait été refoulé au Sud-Ouest marocain par la dernière invasion glaciale. Les populations existantes à Oued Grou et dans les Béni-Snassen s'expliquent par la conservation des conditions climatiques [4].

Sans aucun doute, l'écosystème arganier s'étendait sur un grand espace dans le Maroc oriental puisque les derniers pieds de cette forêt existent encore à Kariat Arekmanen c'est-à-dire sur le flanc Ouest du massif de Kebdana exposé à la mer Méditerranéenne. Jusqu'au début du protectorat, certaines personnes avancées en âges nous ont déclaré que cet arbre se trouvait aussi sur le littoral de la province d'Al Hoceima, à Kebdana en affirmant qu'« avec la guerre de libération et

l'augmentation de la population de la montagne, cet arbre a subi de grandes pertes suite au déboisement, à l'exploitation et au surpâturage. Ainsi son extension se rétrécit au cours de la période coloniale et suite aux sécheresses répétées que le Maroc a connues » [5]. Tous ces facteurs ont contribué à la détérioration de l'environnement et au recul de cet arbre dont la valeur de ses produits était méconnue.

Pour notre zone d'étude, les arbres restants se concentrent plus particulièrement sur le flanc occidental des Béni-Snassen où ils peuvent bénéficier des compensations hydriques nécessaires (effet d'expositions aux perturbations méditerranéennes). Ils sont concentrés dans la commune de Chouihiya (Province de Berkane) dans un état de dégradation très lente à cause de la mise en place d'une coopérative dont le but est de sauvegarder cette forêt héritée au faible taux de régénération naturelle et tirer profit de son produit.

Suite à nos visites effectuées à l'arganeraie de Chouihiya et plus précisément au piémont nord-ouest des Béni-Snassen le dimanche 9 Avril 2017 et les 20 et 21/ avril 2019 [6], nous avons constaté une certaine dispersion des arbres (faible densité) ce qui nous a permis de parler d'un matorral dégradé [7].

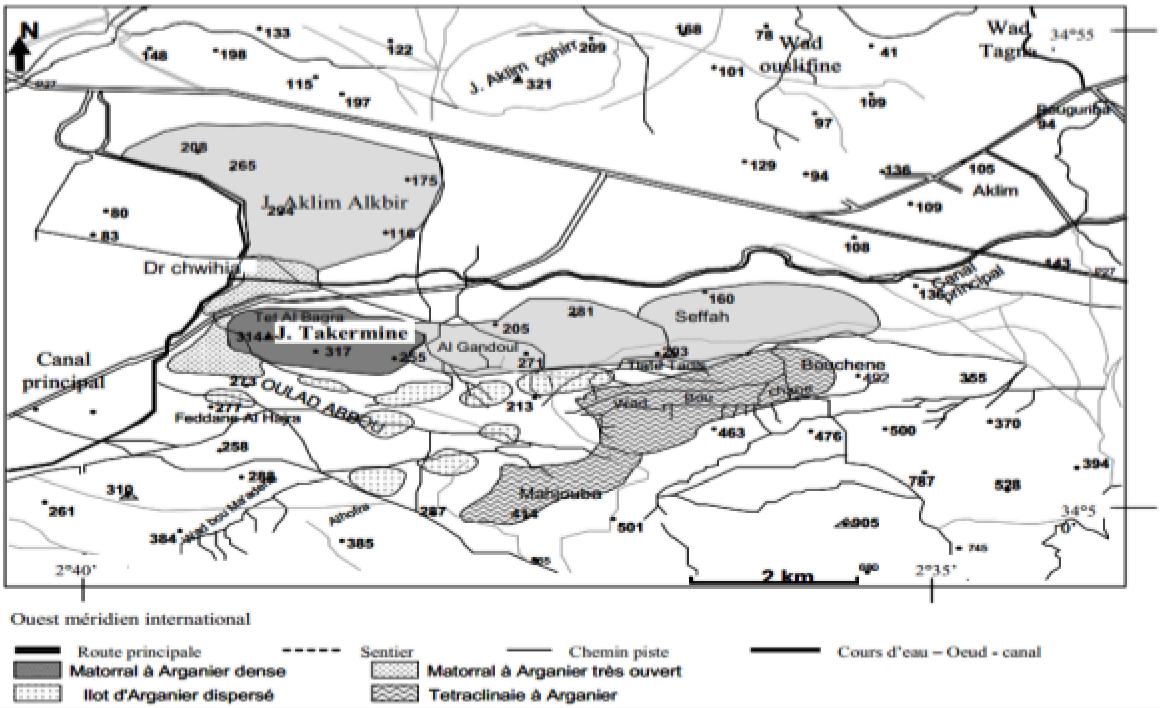
D'après des entretiens avec des personnes natives de cette zone, on peut affirmer que la superficie de l'arganier s'étendait beaucoup plus qu'aujourd'hui. On leur racontait que cette espèce d'arbre couvrait tout l'espace compris entre le flanc nord-ouest des Béni-Snassen et la plaine de Bouareg (près de la ville de Nador) ainsi que certains espaces d'Al Hoceima. Ceci a été confirmé par l'étude menée par Reda Tazi qui disait que « Les stations du Rif oriental (Bled Arimane et Ouelad Mohand à Kariet Arekmane ...l'arganier y est présent par quelques pieds seulement, témoins de peuplements plus importants par le passé ... En effet, d'après les habitants d'Oulad Mohand, et selon leurs grands-parents, la région était occupée il y a environ un siècle par des arbres d'arganier nommés « Aryana'» [8].



Photo 1 : dégradation et espacement de l'arganier à Chouihiya
Photo prise par le chercheur, le 9 avril 2017.

Aujourd'hui cet espace forestier s'étend sur une superficie d'environ 600 ha principalement à Jbel Takermine et Teniet Al Bagra (altitude allant de 140 à 280 mètres) où il forme un matorral dense à arganier. Au niveau de Jbel Mahjouba et Jbel Bouchene, l'arganier couvre une superficie de 1,5 km², la densité de cette population est faible (photo 1), d'où la formation d'un matorral dégradé (altitude de 295 à 363 mètres). Quant à la zone de Jbel Aklim Alkbir, Al-Guendoul, Feddane Alhajra, Alhofra, Seffah et près de Douar Chouihiya, l'arganier se présente comme un matorral fortement dégradé (altitude comprise entre 176 et 261 m) [9].

Figure 1: Esquisse cartographique de l'aire de répartition de l'arganier des Béni-Snassen [10]



II. L'Arganier des Beni-Snassen : un patrimoine naturel à valoriser

Nous avons constaté donc une certaine déperdition qui se fait au moment où les produits dérivés de l'arganier sont devenus très recherchés et leur demande a augmenté de manière significative au cours des dernières décennies (huile d'Argan plus particulièrement). Ceci a nécessité la recherche de solutions et de mécanismes innovants pour préserver cet arbre qu'il faut valoriser par une labellisation pour pouvoir commercialiser son produit à grande échelle. N'est-il pas temps de lancer des projets de plantations de nouveaux plants tout en tenant compte des changements climatiques et en créant un environnement propice à l'introduction de cet arbre, à sa régénération, à sa conservation et à son exploitation durable.

Il semble donc, que l'arganier a subi une régression en termes de surface et de densités d'arbres suite aux effets conjugués du climat, de l'accroissement de la population et de la mise en cultures des zones qui comportaient de l'arganier. On assiste donc, à un déséquilibre écologique surtout d'origine anthropique (déracinement des arbres sans possibilité de les remplacer).

Cette diminution du couvert arboré nécessite une politique de réhabilitation de cette espèce végétale pour pouvoir lui donner une chance de succès et permettre aux usagers de bénéficier des bienfaits de l'arbre (tourisme, bois, défrichement, parcours ...) et de son huile [11] aux intérêts médicinaux et thérapeutiques (marketing). Des mesures urgentes doivent donc être prises pour sauver ce patrimoine naturel qui peut constituer un atout d'un grand intérêt scientifique et une grande curiosité touristique et par conséquent constituer une ressource génératrice de revenus pour une partie de la population locale (les femmes en particulier).

L'huile d'argan doit d'abord son succès international à ses vertus cosmétiques et à l'intérêt que celles-ci ont suscité auprès des industriels à la recherche de produits « naturels » et « traditionnels ». Dans ce sens, une coopérative constituée de 23 femmes a été constituée pour la valorisation patrimoniale de l'huile d'argan, et a été renforcée par l'Initiative Nationale pour le Développement Humain (INDH) qui a mis à sa disposition le bâti et tout le matériel nécessaire pour l'extraction et la mise en bouteille (voir photos 2, 3 et 5).



Photo 2 : Visite de Sa Majesté Mohammed VI de la coopérative « Najah Mahjouba »
Photo prise par le chercheur, le 9 avril 2017



Photos 3 : Ensemble de machines de presse à huile, d'extraction, de filtrage et de mise en bouteille.
Photo prise par le chercheur, le 9 avril 2017



Photo 4 : produits dérivés de l'argan
Photo prise par le chercheur, le 9 avril 2017



Photo 5 : mise en bouteille de l'huile d'argan
Photo prise par le chercheur, le 9 avril 2017

D'après l'interview fait avec la présidente de la coopérative et les autres femmes adhérentes « Najah Mahjouba » constituée en 2003, nous avons constaté le faible rendement de cet arbre suite aux changements climatiques caractérisés par la diminution et l'irrégularité des précipitations, d'où la variation des rendements qui oscille entre 25 kg et 5 quintaux par arbre selon les années. Cette essence endémique, enregistre une production annuelle de 450 à 1.500 kg d'amandons et un volume moyen de 200 à 500 litres d'huile d'argan par an, selon la fertilité ou la stérilité de l'année agricole. Malheureusement, pour notre produit de qualité, et à fort contenu éthique, la production n'a pas dépassé en 2019, les 170 litres du fait de la mauvaise année agricole considérée comme année sèche [12]. Quant à la vente du produit, elle se fait très vite, malgré son prix plus élevé (400 dhs/litre) par rapport aux huiles des autres zones de l'arganier, grâce à sa qualité conforme très appréciée et de l'engouement des consommateurs (le plus souvent hors du Maroc).

Cela souligne l'importance des diverses formes de dégradation et de perte qui touchent les écosystèmes de cette zone, justifiant sa classification potentielle en tant que « réserve naturelle » ou patrimoine mondial. La préservation de cette zone est cruciale pour garantir la pérennité de sa biodiversité significativement réduite. Une telle réserve de Biosphère pourrait également devenir un moteur de développement pour le tourisme, offrant ainsi une source de revenus pour la population locale.

Pour concrétiser ces initiatives, l'Agence Nationale pour le Développement des Zones Oasiennes et de l'Arganier (ANDZOA) doit collaborer avec les organismes gouvernementaux et les parties prenantes de la société civile existantes. Ensemble, ils devraient élaborer un programme global de développement durable pour cette zone confrontée à une pression anthropique intense sur ses ressources. L'objectif est d'assurer la mise en œuvre du programme, de superviser son progrès, et d'évaluer ses résultats. Ce processus doit s'inscrire dans un cadre de développement durable, couvrant les aspects économiques, sociaux, culturels, environnementaux, et humains, conformément aux orientations et aux stratégies préalablement définies.

L'objectif principal de cette intervention est de conserver cette magnifique forêt du nord du Maroc, car l'arganier est essentiel à la vie des communautés locales. En fait, cet arbre est extrêmement précieux pour leurs moyens de subsistance, notamment pour des activités telles que la foresterie, l'élevage, l'alimentation et la médecine. Par ailleurs, les arganiers jouent un rôle économique et social particulier, caractérisé par la gestion collective de cette ressource et les pratiques traditionnelles de partage des biens communs tels que les ressources en eau, les pâturages et les produits de l'arganier. Ces pratiques culturelles traditionnelles démontrent une cohésion sociale durable. [14].

III. Stratégie de développement de l'arganier

Le patrimoine naturel arganier nécessite une stratégie de développement tenant compte des trois dimensions du développement durable, à savoir le côté économique qui consiste à bien entretenir les arbres existants et développer le système de régénération en faisant appel aux instituts scientifiques (Faculté des Sciences, Institut National de la Recherche Agronomique…) pour qu'ils parviennent

à adapter les nouveaux plants d'arganiers au contexte climatique local. De cette manière, on augmentera le produis d'huile d'arganier et de ses dérivés qui doivent être compétitifs sur le marché national et international. Le deuxième principe de développement durable est de faire de ce patrimoine (l'arganier) une source génératrice de revenus pour la population de la commune de Chouihiya en élargissant le taux de participation des femmes adhérentes (23 femmes seulement aujourd'hui) afin d'élargir le champ des bénéficiaires et renforcer la cohésion sociale.

L'autre principe de développement durable consiste à prêter une attention commune et particulière des habitants de la commune de Chouihiya et ses environs pour veiller ensemble à la préservation de cet arbre endémique qui peut faire de cette commune un espace recherché et convoité par les touristes. Ainsi, cet arbre renforcera les liens sociaux de tout l'ensemble des habitants qui tireront profit de ce patrimoine encore oublié et inconnu même des populations proches de cet espace.

La définition de ces principes, dont le but est d'élaborer des programmes ou des projets économiques et sociaux, s'appuie sur le renforcement des potentialités qu'il faut mettre en valeur afin de les rendre plus compétitifs aussi bien sur le territoire oriental que sur son environnement proche et lointain. Pour ce faire, il parait nécessaire de procéder par l'identification des avantages compétitifs du territoire en termes de produits de terroir et de spécificités ; l'analyse des contraintes et des freins qui entravent le déclenchement d'un développement territorial. À partir d'un diagnostic concernant les atouts et les obstacles, les acteurs locaux et certaines organisations peuvent établir des scénarios de développement en élaborant des projets tenant compte de l'environnement local et régional et en fonction de leurs impacts économiques sur la population locale qui doit jouir d'une bonne qualité de vie tout en sauvegardant l'environnement arganier des impacts naturels et humains.

Conclusion

Pour assurer la pérennité de l'écosystème arganier, il fallait adopter des approches novatrices de régénération et de conservation de l'écosystème tout en prenant en compte le contexte climatique actuel et peut-être celui de demain afin de surmonter les obstacles qui entravent le développement durable de cette espèce

endimique. L'approche novatrice consiste à mettre en commun tous les efforts des intervenants pour assurer la réussite et la durabilité de la biodiversité locale.

Cette durabilité ne peut se réaliser que si on arrive à introduire de nouveaux plants pour assurer la régénération naturelle de l'espèce, sinon on assistera à la dégradation de l'écosystème Arganier

Pour se permettre la participation de la population locale, il convient de soutenir les pauvres de l'environnement arganier pour éradiquer totalement leurs comportements agressifs contre cet arbre qui fait la spécificité de tout le Nord marocain. Entre-temps, il faut promouvoir les produits de terroir à valeur ajoutée de haute qualité comme l'huile d'argan et soutenir la production biologique, la labellisation et la certification écologique de ces produits locaux.

Références

[1] Msanda F., El Aboudi A. et Peltier J.-P. Biodiversité et biogéographie de l'arganeraie marocaine. (Cahiers Agricultures vol. 14, n° 4, 2005).

[2] Agence du bassin hydraulique de la Moulouya. Etude de synthèse hydrogéologique dans la chaine de Béni- Snassen avec enquête points d'eau. 2006.

[3] Reda Tazi M., Berrichi A. et Haloui B. Esquisse cartographique de l'aire de l'arganier Argania spinosa (L.) Skeels au Maroc nord-oriental. (Bulletin de l'Institut scientifique, Rabat, section Sciences de la vie, n°25, 2003).

[4] Faouzi K. Rharrabti Y. Boukroute A. Mahyou H. et Berrichi A. Cartographie de l'aire de répartition de l'arganier (Argania spinosa L. Skeels) dans la région orientale du Maroc par le G.P.S. combiné au S.I.G. 2015.

[5] Interview avec des habitants de la commune de Chouihiya le 20 avril 2019.

[6] Des visites de terrain et des entretiens avec la population locale du douar Mahjouba à Chouihiya en 2019 à l'occasion de la préparation de ma thèse qui est encore en cours.

[7] Zerouali Ad. Tourisme, patrimoine et développement territorial du massif des Béni-Snassen. (Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda, 2017).

[8] Faouzi K. et alt. Cartographie de l'aire de répartition de l'arganier (Argania spinosa L. Skeels) dans la région orientale du Maroc par le G.P.S. combiné au S.I.G. Revue « Nature & Technologie » (C-Science de l'Environnement, n° 12, 2015).

[9] L'huile d'argan est très recherchée en cosmétiques comme agent revitalisant la peau et les cheveux

[10] Entretien avec la présidente de la coopérative « Najah Mahjouba » qui regroupe 23 femmes du douar Mahjouba.

[11] L'huile extraite de l'Arganier est utilisée pour produire des cosmétiques de haute qualité qui, au cours de la dernière décennie, ont fait l'objet d'une demande croissante sur les marchés internationaux.

[14] Agence pour le Développement Agricole (ADA). Une approche d'économie circulaire pour la conservation de l'agro-biodiversité dans la région du Souss-Massa Drâa au Maroc. Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) 2019.

Bibliographie

- Agence pour le Développement Agricole (ADA). Une approche d'économie circulaire pour la conservation de l'agro-biodiversité dans la région du Souss-Massa Drâa au Maroc. Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD). 2019.
- Faouzi K. Rharrabti Y. Boukroute A. Mahyou H. et Berrichi A. Cartographie de l'aire de répartition de l'arganier (Argania spinosa L. Skeels) dans la région orientale du Maroc par le G.P.S. combiné au S.I.G. Revue « Nature & Technologie » (C-Science de l'Environnement, n° 12. 2015).
- Msanda F., El Aboudi A. et Peltier J.-P. Biodiversité et biogéographie de l'arganeraie marocaine. (Cahiers Agricultures vol. 14, n° 4, 2005), pp. 357- 364.
- Reda Tazi M., Berrichi A. et Haloui B., Esquisse cartographique de l'aire de l'arganier Argania spinosa (L.) Skeels au Maroc nord-oriental. (Bulletin de l'Institut scientifique, Rabat, section Sciences de la vie, n°25, 2003).
- Zerouali Adnane, Tourisme et patrimoine dans le massif des Béni-Snassen. Mémoire de Master. (Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda, 2017).

- Travail de terrain et entretien avec les membres de la coopérative « Najah Mahjouba » que ce soit en 2017 (Master) ou en 2019 (Doctorat).

الحركات الاجتماعية البيئية ورهان العدالة الإيكولوجية

Environmental Social Movements & Ecological Justice

الحبيب استاتي زين الدين، أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاضي عياض(المغرب)
Elhabib Stati Zineddine, Professor of Political Science, Cadi Ayyad University (Morocco)

Abstract
This study is grounded in the idea that has become prevalent in the literature of new social movements, which stipulates that environmental movements in general, as part of them, do not abandon modern rationalization, but rather direct rational criticism at the irrationality of neoliberal choices and trends, which many evidence proves that their practice contradicts environmental justice, in a way that does not match the efforts made by the international community to decrease the challenges facing local and global environmental security. This is at a time when the concept of ecological justice has become a paradigm guiding sociological and political thinking about the challenges of contemporary man, so that ecological problems have moved from being merely social issues to being considered one of the most important topics that arouse public and scientific debate at the present time. Indeed, the discourse of protest movements and their struggle has become irrelevant. Detached from environmental considerations, and also a thesis embraced by many new social movements. Even if describing the movements in the Arab region as deep-rooted and influential social movements, as is the case in several developed countries, is exaggerated for various considerations, it seems unfair to ignore the signs of what can be called social movements that aspire, according to their cultural environment and the relationships of power and influence and their tensions within them, to strengthen practices. The process of protecting the environment, and preserving natural resources instead of depleting them, protect the remaining virtues of animals and plants and prevent their extinction.

Keywords: Social Movements, Environmental Movements, Ecological Justice, Environmental and Climate Threats.

ملخص:

تنطلق هذه الدراسة من فكرة أصبحت سائدة في أدبيات الحركات الاجتماعية الجديدة مفادها أن الحركات البيئية عموما، بوصفها جزءاً منها، لا تتخلى عن العقلنة الحديثة، بل توجّه انتقادات عقلانية إلى لاعقلانيات الاختيارات والتوجهات النيوليبرالية التي تثبت عديد الشواهد تناقض ممارستها مع العدالة البيئية، على نحو لا يتناسب مع الجهود التي يبذلها المنتظم الدولي في التقليص من التحديات التي تواجه الأمن البيئي المحلي والعالمي. هذا في الوقت الذي أصبح فيه مفهوم العدالة الإيكولوجية براديغما مُوجِّها للتفكير السوسيولوجي والسياسي في تحديات الإنسان المعاصر، بحيث انتقلت المشكلات الإيكولوجية من كونها مسائل اجتماعية صرفة، إلى اعتبارها أحد أهم الموضوعات التي تثير النقاش العمومي والعلمي في الوقت الحاضر، بل وأصبح خطاب الحركات الاحتجاجية ونضالها غير منفصل عن الاعتبارات البيئية، وأيضا أطروحة تتبناها الكثير من الحركات الاجتماعية الجديدة. وحتى ولو كان وصف التحركات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية متجذّرة ومؤثّرة كما هو الحال في عدة دول متقدّمة مبالغاً فيه لاعتبارات متنوعة، يبدو من غير المنصف تجاهل إرهاصات ما يمكن تسميته حركات اجتماعية تطمح، وفقاً لبيئتها الثقافية وعلاقات القوة والنفوذ وتجاذباتها داخلها، إلى تعزيز الممارسات العملية لحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية بدلا من استنضابها، وحماية ما تبقى من فضائل الحيوانات والنباتات والحيلولة دون انقراضها.

مقدمة

ليس يسيراً أن يُقدّم البحث الفردي بدقّة، وبشكل شامل وسط وقائع حبلى بالفوضى والتناقضات، صورة بانورامية استشرافية لما ستكون عليه الحركات البيئية أو ما ستؤول إليه في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم ولن تشذ عنها المنطقة العربية في السنوات القادمة، بحكم تفاوت ثقافة المجتمعات والفرص المتاحة لها أو المخاطر المحدقة بها، لكن يمكن، في المقابل، لفت الانتباه إلى إحدى أبرز التحديات والاتجاهات الكبرى المحرّكة لها إلى حدّ بعيد. مثلما نقرأ، على سبيل المثال لا الحصر، في تقرير ريني دبوس René Dubos وباربرا وارد Barbara Ward[20]، وتوقّعات جوليان دامون Julien Damon[21]، وأفكار جان فيرون Jacques Véron[22]، وأعمال أمارتيا صن Amartya Sen[23]، يبدو جليّا أن تحديات التنمية الحالية والمستقبلية ستتطلب الكثير من التعبئة والتعاون والتضامن لمواجهة عولة المعضلات المشتركة كما هو الشأن بالنسبة للبيئة وللموارد المحدودة على أمل التوفيق بين السكان والبيئة والتنمية الاقتصادية، وهذا جوهر مفهوم التنمية المستدامة الذي ظهر لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة

[20] René Dubos & Barbara Ward, Nous n'avons qu'une terre (Paris: Denoël, 1972).

[21] جوليان دامون، "المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2030-2050"، **استشراف للدراسات المستقبلية**، الكتاب السنوي الثاني (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

[22] Jacques Véron, «Population et développement: théories partielles ou théories partiales?,» in: Hubert Gérard (dir.), Intégrer population et développement, Actes de la chaire Quételet, 1990 (Louvain la-Neuve: Academia-Erasme; Paris: L'Harmattan, 1993).

[23] Amartya Sen, «Il n'y a pas de bombe démographique,» *Esprit* (Novembre 1995).

والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة الوزراء النرويجية غرو هارلم برونتلاند Gro. Harlem Brundtland وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة حينئذ بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".[24]

يحيل هذا التحدي- الاتجاه على تجاوز النظر إلى البيئة بوصفها موضوعاً لعلوم الطبيعة أو للفعل البشري لا غير، إلى الانتباه إلى كونها أصبحت أيضا فاعلاً وضحية في آن واحد داخل منظومة صناعية وتقانية يجب أن تُعيد الاعتبار لهذا "المظلوم الصامت" (البيئة) والتخلي عن سيناريو "الوضع المعتاد" القائم على مبدأ "النمو أوّلاً والتنظيف لاحقاً"[25]، من خلال الحرص على احترام التوازنات الخاصّة بالمجال البيئي واستحضار دوره في استمرارية الوجود الإنساني وضمان السلم والأمن الدوليين في بعدهما الشمولي. ومن أوائل الذين كتبوا حول هذا الانزياح كانوا من المُؤرّخين الشُّبّان الذين أرادوا بكتاباتهم آنذاك إعطاء الكلمة «للمظلومين والمنسيين نسقيًّا»[26]، ويقصدون بذلك الأرض والمحيط البيولوجي[27]، وكانوا يقولون بضرورة كتابة التاريخ انطلاقا من الأسفل، أي من المَنسي والمجهول الذي لا يتكلّم[28]؛ أي إعطاء دورٍ محوريٍّ للطبيعة وإدماجها في كل كتب التاريخ عوضا عن الاهتمام فقط بالتاريخ الفكري والسياسي[29]، وذلك لأن تحقيق التنمية والرفاه للأجيال الحالية والقادمة، لا يمكن أن يتأتى دون الأخذ في الاعتبار متطلبات المحافظة على البيئة التي توفر كل مقومات الحياة من ماء وهواء وطاقة.. للإنسان ومختلف الكائنات الحية.[30]

تاريخيا، منذ نَشْر توماس روبرت مالتوس Thomas R. Malthus كتابه مقالة عن مبدأ السكان في عام 1798[31]، وطوال القرنين التاسع عشر والعشرين الماضيين، كانت الاهتمامات الديموغرافية تتركّز أساسا حول القدرة على إطعام بشرية تنمو بسرعة كبيرة (1.6 مليار في عام 1900 و6 مليارات في عام 2000، ومن شأنها أن ترتفع إلى 10 مليارات شخص بحلول عام 2050)، وضمان ظروف معيشية مناسبة لها. وأُضيفت إلى هذه الاهتمامات في العقود القليلة الماضية مخاوف جديدة ذات طبيعة بيئية.[32] يكفي أن نعود، مثلا، لصاحب كتاب "هل ينبغي أن نخاف من سكان العالم؟" جان فيرون Jacques Véron لنهتدي إلى أن العلاقة بين تغير المناخ واشتداد التلوث واستمرار إزالة الغابات والأراضي الخصبة أصبحت أكثر حدةً وأكثر

[24] United Nations, *Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987).

[25] مكتب العمل الدولي، "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، التقرير الخامس (جنيف: مكتب العمل الدولي، 2013)، ص 7.

[26] عبد الحميد العبيدي، "محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة"، **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 31 (شتاء 2020)، ص 118.

[27] Mark Cioc & Char Miller, «Interview with Roderick Nash,» *Environmental History*, vol. 12, no. 2 (April 2007), pp. 399–407.

[28] Roderick Nash, «American Environmental History: A New Teaching Frontier,» *Pacific Historical Review*, vol. 41, no. 3 (August 1972), pp. 362–372.

[29] Donald Worster, «History as Natural History: An Essay on Theory and Method,» *Pacific Historical Review*, vol. 53, no. 1 (February 1984).

[30] إدريس لكريني، "الحركات الاجتماعية والهاجس البيئي"، شوهد في: 18/05/2021، في: https://cutt.us/MQ91F

[31] Thomas R. Malthus, An Essay on the Principle of Population, Edited and with an introduction, Gilbert, G. (New York, NY: Oxford University Press, [1798] 1993).

[32] هيئة التحرير، "تزايد سكان العالم: نقمة أم نعمة؟ قراءة نقدية في كتاب هل ينبغي أن نخاف من سكان العالم؟"، **استشراف للدراسات المستقبلية**، الكتاب الخامس (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 388.

تواترا من ذي قبل.[33] وسيؤدي تزايد استخدام الموارد الطبيعية والتلوث إلى تفاقم ظواهر مثل الشح المتنامي في المياه العذبة والأراضي الخصبة وتسارع استنفاد التنوع الإحيائي وتغير المناخ. وإذا لم تعالج هذه التحديات البيئية معالجة سريعة وحاسمة، فإنها ستحد من النمو الاقتصادي وفرص العمل على نحو متزايد. وتتبدى هذه التكلفة في حالة الآثار المباشرة التي تخلفها الكوارث البيئية، من قبيل التلوث على نطاق واسع، بل إنها لترتفع أكثر بالنسبة لهذه الظواهر الأقل وضوحاً و"الأبطأ نشوءاً"، حيث كثيرا ما يستحيل عكس مسار الأضرار الواقعة.[34]

ومع تجديد المقاربات وتقاطع الاختصاصات تفاعلا مع هذه التحديات، أصبحت البيئة تعني المحيط الإيكولوجي لحياة الإنسان بما يشمل النبات والحيوان والماء والهواء والتربة. وضمنيا، ترتبط الكلمة بتدهور عام للمحيط الحيوي بفعل الثورة التكنولوجية وآثارها في المحيط الطبيعي وموارده الإيكولوجية[35]، مع العلم أن تلبية حاجات البشرية المتنامية تعني، في الكثير من المجالات، استمرار الضغط على البيئات المعرّضة للضرر البشري، وخصوصا أنّ النمو الديموغرافي مصحوب بزيادة في نسبة سكان الحضر؛ إذ تُقدّر نسبة عدد سكان العالم في المدن بـ 54 في المئة في عام 2015، وتقدّر إسقاطاتها بنسبة 66 في المئة بحلول عام 2050 (زاد السكان الحضريون في العالم من 746 مليون نسمة في عام 1950 إلى 3.9 مليارات نسمة في عام 2015؛ وقد يصبح عدد الحضر 6 مليارات نسمة في عام 2045.[36]) وفي مقاربة مميزة لهذه القضية، يُجادل جيورجوس كاليس Giorgos Kallis ضدّ الفكرة القائلة بأن البيئة شيء ينبغي تدبيره، سواء من خلال الاقتصاد أو الإرادة السياسية، أو وفقا للتوصيات العلمية.[37] وعلى العكس من ذلك، يدافع عن أنّنا نحتاج من أجل معالجة المخاوف البيئية إلى تركيز إشباع الناس من خلال التقييد الذاتي للأفراد، ومن خلال الديمقراطية المباشرة، بديلا من النمو اللامحدود والاستهلاك المفرط.[38] وفي نفس السياق، لخّص هنري فارفيلد أوزبورن Fairfield Osborne (1857 – 1935) في كتابه الشهير "كوكبنا في نهب"[39]، الأزمة بالخطر من أن تلتهم البشرية الموارد الطبيعية وتخرّبها أكثر من تخريب أيّ حرب كانت. وقد تجلّى ذلك في توازي مسارين متصاعدين يتلخّصان في النموّ الاقتصادي اللامتناهي من جهة، ثم النموّ الديموغرافي المتزايد من جهة أخرى، ما أنتج استغلالا فاحشا للثروات الطبيعية.[40]

أنتج هذا التهديد المتزايد خطابا بيئيا يمزج بين نتائج العلوم الطبيعية من جهة والوعي بأهمية البيئة والدفاع عنها أمام ارتفاع الكوارث من جهة أخرى، خصوصا أن التغيرات المناخية والمشكلات البيئية كيفما كان نوعها، ليست إشكالات ايكولوجية خالصة تقف عند حدود عالم الطبيعة فحسب، بل هي مسائل اجتماعية

---

[33] Jacques Véron, *Faut -il avoir peur de la population mondiale?* (Paris: Seuil, 2020).

[34] مكتب العمل الدولي، ص 7.

[35] العبيدي، ص 117.

[36] دامون، ص 249-250.

[37] Giorgos Kallis, Degrowth: The Economy: Key Ideas (Newcastle upon Tyne: Agenda Publishing, 2018); Giorgos Kallis, Limits: Why Malthus Was Wrong and Why Environmentalists Should Care (Stanford: Stanford University Press, 2019).

[38] هيئة التحرير، "تزايد سكان العالم: نقمة أم نعمة؟ قراءة نقدية في كتاب هل ينبغي أن نخاف من سكان العالم؟"، ص 388.

[39] Fairfield Osborne, *La Planète au pillage*, Maurice Planiol (trad.) (Paris: Actes Sud, 2008 [1948]).

[40] العبيدي، ص 120.

تؤثر على كل البنيات الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.[41] ومع تزايد الوعي البيئي، بات من المفهوم إلى حدّ أبعد أن بقاء البشرية وتنميتها والتمتع بحقوق الإنسان هي أمور تتوقف على مدى توافر بيئة آمنة وسليمة. وبالتالي، فإن حماية وتعزيز البيئة الصحية هما ضرورة لا غنى عنها ليس من أجل حماية حقوق الإنسان فقط، وإنما أيضا لحماية التراث المشترك للبشرية. ومن خلال إثبات العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، تسهم صكوك حقوق الإنسان والصكوك البيئية مساهمة كبيرة في ضمان التمتع بحقوق الإنسان ومن بينها بيئة صحية[42] تقع على الجميع مسؤولية حمايتها والدفاع عنها.

تَشكَّل هذا الخطاب تدريجيا عبر مسار تداخل فيه العلمي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ولعل المتابع لهذه السيرورة الطويلة والمركبة، يدرك دور الحركات الاجتماعية من أجل العدالة الإيكولوجية، تحت مسمياتها المتعددة (حركات بيئية، حركات إيكولوجية، حركات خضراء...إلخ)، في تحريك ملف المحافظة على المحيط الطبيعي للإنسان منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، وذلك انطلاقا ممّا عرفته هذه الفترة من أشكال احتجاج مغايرة لما كان سائدا قبلها، نظرا إلى تبدّل المطالب والأولويات الاجتماعية التي ترافقت مع تحوّل المجتمع من مجتمع صناعي إلى مجتمع ما بعد صناعي[43]، فنشأت، على سبيل المثال، حركات نسائية طالبت بإعادة النظر في مكانة المرأة وشروط وجودها ودورها، وحركات حقوقية طرحت موضوعات حقوق الإنسان، وأخرى ثقافية، ورابعة بيئية فرضت مطالب تتعلّق بالحفاظ على البيئة، وأنضجت مع مرور الوقت مفهوم العدالة الإيكولوجية بما يحيل عليه من توجه إصلاحي يتوخى توزيعا عادلا للبيئة والمجال الإيكولوجي من جهة، وجهد مبذول للتخفيف من ثقل الأضرار البيئية من جهة ثانية في ظل ندرة الموارد وقلتها بفعل الاستغلال والاستنزاف المفرط لها. وتجنبا لأيّ خلط بخصوص سيرورة تطور حركة الاستدامة البيئية ذاتها وأبرز التوجهات المُعبّرة عنها، يجب الإشارة إلى أن هذه الحركة كانت، منذ بدايتها، منقسمها على نفسها- مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى- إلى توجه إصلاحي معتدل (ويعرف أحياناً بحركة الاستدامة الضعيفة Weak sustainability) يمثله عادة كل من اتجاه التحديث الإيكولوجي Ecological Modernization والعدالة البيئية Environmental Justice، وهما الاتجاهان اللذان يحظيان بشعبية متزايدة ضمن أدبيات هذا التوجه وبقبول لدى الساسة والحكومات والشركات في الدول الصناعية المتقدمة في نفس الوقت، وآخر ثوري يُعرف أيضا بحركة الاستدامة القوية[44] strong sustainability أو الإيكولوجية العميقة Deep Ecology التي ينظر أنصارها للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم إحداث تغير- تعديل جذري[45] في

[41] "العدالة الايكولوجية، العدالة الاجتماعية، والحركات الخضراء مقاربات، مفاهيم، وتجارب"، ورقة مرجعية، ندوة دولية من تنظيم مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركيات والجاذبية، يومي 20 و21 ماي 2021 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، شوهد في: 14/06/2021، في: https://cutt.us/TqCCn

[42] الأمم المتحدة، "دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة"، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الدورة التاسعة عشر (16 دجنبر 2011)، ص .7

[43] إميل مارون، "الحركات البيئية اللبنانية وتغيير التوجّهات الثقافية (نموذج الحركات البيئية في الشمال اللبناني)، **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 13 (صيف 2015)، ص .134

[44] للاستزادة حول حركة الاستدامة البيئية، يراجع: سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020)، ص .82

[45] Goldsmith, Edward, et al, *The Future of Progress: Reflections on Environment and Development* (Dartington: Green Books, 1995).

النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد فعلا إنقاذ الأرض من الفساد البيئي؛ وهي وجهة النظر التي أثارت مخاوف كل الأطراف التي تفضل حلولا جزئية للمشاكل البيئية.[46]

إن نشأة النوع الأول من الحركات الاجتماعية الجديدة، وأخص بالذكر الاتجاه الثاني من التوجه المعتدل الذي يمثل مظلة تستخدم لوصف الجهود الجماعية التي تحاول تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة نظرا لحالات عدم العدالة التوزيعية الناتجة عن السياسة البيئية، هو موضوع اشتغال-انشغال هذه الورقة البحثية؛ إذ على الرغم من اهتمام بعض الباحثين العرب بالموضوع، يبدو أن الواقع العربي عامة والمغربي بشكل خاص لم يتجاوزا بعد طابع ندرة الدراسات الاجتماعية المتعلقة بالحركات البيئية. وعياً بهذا الفراغ، ونحن نستحضر أن العيش بكرامة وبانسجام مع بيئة ذات جودة هو الهدف الذي ينبغي أن يتحقق لجميع الناس[47] والأكثر تضررا في مقدمتهم، سنركز في الإشكالية التي يعالجها هذا العمل على سياقات نشأة الحركات البيئية وأدوارها، من خلال تجارب بعض البلدان العربية التي نسترشد بها من باب التمثيل، للكشف عن مدى نجاح هذه الحركات في السعي إلى الحفاظ على البيئة بجميع مكوّناتها، في الجو والبرّ والمياه، من الأخطار الواقعة والمتوقعة التي تهدّدها، واستصدار التشريعات اللازمة لذلك، والأهم تبيان علاقة هذا النجاح أو التعثر في إدامة هذه اليقظة بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية التي نشأت فيها، ووُلِدت بموجبها ولادة طبيعية أو مصطنعة.

إن تساؤلا بهذا الحجم من التعقيد والاتساع، يضع في الحسبان فرضية مُوجِّهة مؤداها أنه في الوقت الذي مازال فيه حضور الحركات الاجتماعية البيئية ضعيفا في المنطقة العربية، راكمت الحركات الاجتماعية البيئية تجارب مهمة أسهمت في تطورها وتصاعد أدوارها في عدد من الدول المتقدمة، حيث أثرت بشكل كبير على مسار السياسات الدولية والمرافعة بشأن القضايا البيئية التي أدرجت ضمن أجندتها.

منهجياً، سأعتمد على تقنيات كمية وكيفية أرى أنها كفيلة بجمع المعطيات البيبليوغرافية والإثنوغرافية وجعلها قادرة على الإجابة عن الإشكالية والتحقق من الفرضية، وهي الملاحظة، والتحليل، والمقارنة. وعليه، يمثل مفهوم الحركات الاجتماعية، بصورته التقليدية والجديدة، وفي علاقة بمختلف التوصيفات التي تكاد تحجب خصوصيته نقطة الانطلاق في هذا العمل، يليها رصد المسار التاريخي لتطور الحركات المهتمة بالعدالة الإيكولوجية تحت مسمياتها المتعددة، دون إغفال تحليل الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي أسهمت في ولادة وتطور هذه الحركات الإيكولوجية بوصفها جزءا من الحركات الاجتماعية المعاصرة. بينما تناقش النقطة الثالثة والأخيرة واقع الناشطية في مجال المحافظة على البيئة في المنطقة العربية والمعيقات التي تحيط بها.

أوّلًا- الحركات الاحتجاجية والاجتماعية: توضيحات لا بد منها

تَطرح كلمة "حركة" نفسها بقوة على واقعنا الاجتماعي بصور وأداءات تبعث الأمل، وأحياناً بتحميلات زائدة على ما تجسّده من واقع، بل وأحيان أخرى بتصورات مغلوطة مصدرها الاستسهال

[46] نفسه، ص 85.

[47] رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة؛ ع 22 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1979)، ص 209.

والتحمس في إطلاق التسميات.[48] لمصطلح الحركة معان متشعبة، فهي جزء من سمفونية، وتحويلة، وتغيُّر عبر المكان والزمان. وهذا المعنى الأخير يجتمع بفكرة الاستراتيجية أو القصدية، ليعني الآن انضمام الأقلية أو الجماعات المهيمن عليها[49]، كما تنطوي فكرة الحركات على معنى الانتقال من مكان إلى آخر، يسمح لهذه الجماعات بالتعبير عن التهميش الذي يطاول مطالب أفرادها. صارت هذه الجماعات، في الزمن الراهن، أكثر فهما لكيفية عمل المجتمع، وأكثر وعيا بأن العالم يتقدم ويتحرك. أدرك أفراد هذه الجماعات أن الاحتجاج هو وسيلتهم لرفع المطالب، وتوصيلها للسلطات الحاكمة، وطريقة للضغط على النظام السياسي، قصد التأثير على قراراته وسياساته، إما عن طريق تبني واتخاذ أخرى جديدة من شأنها الاستجابة للمطالب التي ترفعها، أو دفعه إلى التراجع عن السياسات والقرارات التي اتخذها فعلا أو التي ينوي اتخاذها مستقبلا .تشير الحركة إذن إلى جماعات من الناس تنضم إلى بعضها في كل المجتمعات، وإن اختلفت سياقات نشأتها وأشكال بروزها، بحثا عن تغيير سياسي أو اقتصادي أو ثقافي، وعلى الخصوص تغيير اجتماعي[50] عن طريق الاحتجاج.

وبحكم تواتره واتساع نطاقه ومضمونه، تجاوز الاحتجاج كونه فعلا عاديا، ليصير حركة دائمة، تعبّر عن فاعلية إنسانية كونية، بمقدورها التأثير والدفع بعجلة الإصلاح والتغيير. والجدير بالذكر أن مصطلح الحركة الاحتجاجية لا يحيل على تمرد ينحصر بين العفوية والعنف والتلاشي السريع، ولا على ثورة متصاعدة أو فتنة أو خروجا ينتهي بتقويض نظام قديم لدولة قائمة وتعويضه بآخر حديث، أو انتفاضة موجَّهة لثني قوة داخلية أو خارجية على التمادي في تسلّطها على جماعة تجاهد بصمودها وصبرها بغية التحرر، ولا عصيان مدني تقوده نخبة تجيد قواعد اللعبة السياسية وتجنح لخيارات ومصالح براغماتية مؤقتة. فالحركات الاحتجاجية ليست كذلك بسبب التسمية طبعا، بل بالنظر إلى خصائصها، وتعبيراتها اللغوية والجسدية التي يوجِّهها المحتجون نحو جهة ما، يفترض توتر العلاقة بينهما بخصوص سوء توزيع منافع ومصالح الحقل الذي ينتمون إليه جميعا. قد يكون هذا التوتر حاضرا في الأشكال السابقة، لكن التسمية تظل رهينة بالمسار والمآل الذي يمكن أن تسلكه. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن هناك من الباحثين من ينظر إلى التمرد والحركة الاجتماعية والحركات الاجتماعية الجديدة ككل مركب يدخل في إطار الاحتجاج الاجتماعي[51]. ولعل هذه العمومية هي ما تجعل أيضا بعض الباحثين يستعملون مصطلحي "الحركة الاحتجاجية" و"الحركة الاجتماعية" بشكل تبادلي للدلالة على ظاهرة واحدة عرفت المجتمعات الإنسانية، في الأزمنة القديمة، بعض تعبيراتها الأولية، ثم تطورت على مدار التاريخ، خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث تجسدت في أشكال وممارسات مختلفة، نتيجة توافر معطيات جديدة، فرضت في ظروف وسياقات شديدة الاختلاف والتمايز أنماطا أخرى مبتكرة من الحراك الاجتماعي والسياسي (تُشكِّل هذه الفترة مرحلة التأسيس الفعلي للحركة الاجتماعية)،

---

[48] مقدمة المترجم، تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة وتقديم ربيع وهبة، سلسلة المشروع القومي للترجمة، ع 957 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص9 .

[49] طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، ط 1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، شتنبر 2010)، ص 287.

[50] المرجع نفسه.

[51] عبد الرحمان رشيق، "الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر"، ترجمه إلى العربية الحسين سحبان، (الرباط: منتدى بدائل المغرب- الاتحاد الأوربي، ماي 2014). تقرير أُنجز باللغتين العربية والفرنسية لفائدة ملتقى بدائل بالمغرب في إطار مشروع حريات التجمعات والتظاهرات بالمغرب، بدعم من الاتحاد الأوربي، ص 26.

حتى استقرت بعد صيرورة من المراحل والتحولات في شكلها الحالي.[52] بالمقابل، هناك من يضع حدودا فاصلة بين الحركتين، رغم نقاط التشابه القائمة بينهما[53]، خصوصا أمام تعالي الأصوات المطالبة بضرورة انتقال الحركات الاحتجاجية إلى اجتماعية لضمان استمراريتها في الزمان والمكان، كما تتعدد الأسئلة حول الأسباب التي تَحُول دون تحوُّل الحركات الاحتجاجية بالبلدان العربية إلى حركات اجتماعية على خلاف تجارب دولية، خاصة أن فكرة الحركة الاجتماعية، كما يؤكد "آلان تورين"، لا يمكن أن تعيش بمعزل عن السوق والديمقراطية.[54] وهو تأكيد يستبعد إمكانية استخدام مفهوم الحركة الاجتماعية لتحليل النزاعات الاجتماعية في نظام سياسي سلطوي.[55] حقيقة، يعرقل القمع والترهيب المنظَّمَين إنشاء هذه الحركة. فهل مناخ الحذر والخوف الذي تُولّده السلطة القمعية لدى الساكنة يساعِد على انخراط الفرد في حركة احتجاج اجتماعية أم يُضعف ويُفشل هذا الانخراط؟

لم تعد الحركة الاحتجاجية تقف عند حد التعبير عن المطالب في فترة معينة، وإنما قد تتطور، فتولّد إطارا تنظيميا يعمل على تنظيم حركتها، وعلى حماية حقوق الفئة التي نظمت الاحتجاج في تفاوضها مع الطرف الثاني، بشكل يضمن الضغط والتعديل المستمر للامتيازات والتنازلات التي يؤدي تحقيقها من لدن الحركة الاحتجاجية إلى اختفائها، بينما الحركة الاجتماعية لا تكتفي برصيدها من الامتيازات المحققة ظرفيا، بل تطمح باستمرار إلى إغناء هذا الرصيد وترك باب التعبئة الاجتماعية مفتوحا.

ويمكن تحديد الإطار التاريخي الذي يؤسّس الحركات الاجتماعية الجديدة وفكرها بأواخر ستينيات القرن الماضي؛ إذ أصبح الاحتجاج الجماهيري بعد "ربيع الطلاب" أو "ثورة 1968" بفرنسا، إحدى الوسائل الشرعية للتأثير، وجزءا من حرية التعبير، ثم ما لبث أن أخذت ظاهرة الحركات الاجتماعية تنمو في المجتمعات الأوروبية والمجتمع الأمريكي، حيث أدت دورا مهما في التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية على مدار ما يقارب خمسة عشر عاما، وصارت مصدرا لنمط جديد من النظم السياسية الشعبية المدافعة عن قضايا العدالة الاجتماعية والديمقراطية. يذكر "تشارلز تلي" Charles Tilly أن الحركات الاجتماعية ظهرت في إنجلترا وأمريكا على خلفية من تغيرات سياسية واقتصادية عميقة، كظاهرة سياسية موازية لأشكال سياسية أخرى مثل الثورات، أو الانقلابات، أو الانتخابات التشريعية، أو الأحزاب السياسية.[56]

وفي كتابه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1850/1789"، استعمل عالم الاجتماع الألماني لورانز فون شتاين L. von stein[57]، لأول مرة مفهوم الحركة الاجتماعية، باعتبارها مجموع الجهود المبذولة في الثورة الفرنسية من أجل التغيير وبناء المجتمع الجديد. فيه يحصر الحركة الاجتماعية بفعل الحركة العمالية، على غرار النظرة الماركسية، وبعيدا عن المثالية "الهيجلية" .[58]ويعتقد آلان تورين Alain Touraine أن الحركة

---

[52] سمير الحمادي، ربيع الغضب: مقاربة أولية، ط 1، (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2012)، ص 48.

[53] للاستزادة حول تاريخ الحركات الاجتماعية، يراجع: فارس اشتي، "الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية"، في: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، تحرير عمرو الشوبكي، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011)، ص 71.

[54] Alain Touraine, «Découvrir les mouvements sociaux,» in: *Action collective et mouvements sociaux* (Paris : PUF, novembre 1993), p. 28.

[55] رشيق، ص 27.

[56] تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة: ربيع وهبة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

[57] عبد الرحيم العطري، "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية"، **إضافات**، ع 13 (شتاء 2011)، ص 17.

[58] محسن بوعزيزي، "الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية: الحالة التونسية مثالا"، **إضافات**، ع 1 (2008)، ص 11.

العمالية هي وحدها التي تستجيب لتعريف الحركة الاجتماعية. إنه يعطي لهذا المفهوم معنى أدق، إن لم نقل أضيق، وهو أنه في آن واحد نزاع اجتماعي ومشروع ثقافي[59]، ثم توسّع حقل الحركة الاجتماعية مع "هيربرت بلومير" عام 1969، ليشمل فاعلين جدد غايتهم وضع نظام جديد للحياة داخل المجتمع. بالنسبة إليه، الحركة الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين.[60] يختزل هذا الجهد تضافر مطالب مجموعة من الأفراد، ينتمون في الغالب لنفس الطبقة الاجتماعية، ويعلنون احتجاجهم بطرق مألوفة كالإضراب، والتظاهر، واحتلال المرافق العمومية.[61] ويعتبر فرانسوا شازل François Chazel الحركة الاجتماعية فعلا جماعيا للاحتجاج بهدف إقرار تغييرات في البنية الاجتماعية أو السياسية.[62] من جانبه، يبرز غوي روشي Guy rocherأنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة.[63] في نفس الاتجاه، يؤكد جوردون مارشال Gordon Marshall أن الحركات الاجتماعية هي جهود منظمة يبذلها عدد من الناس المؤثرين تهدف إلى تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب أساسي أو أكثر في المجتمع.[64]

ومنذ منتصف الستينيات من القرن العشرين، ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة التي لم تعد تعبّر على نحو مباشر عن مشاكل الإنتاج والاقتصاد، بل أصبحت بفضل فاعلين جدد تتموقع في الثقافة، والاستئناس الاجتماعي، والمدينة، والقيم، متجاوزة بذلك الأشكال الكلاسيكية لتدبير النزاع الاجتماعي، والتمثيل السياسي[65]، التي ظلت مرتبطة بالحركة العمالية التي هيمنت لوقت طويل على التحركات الاجتماعية الكبرى. منذ أفول المجتمع ما بعد الصناعي، وبروز مجتمع المعرفة والثقافة والاتصال، انضاف إلى الحركة العمالية فاعلين عقلانيين جدد (الطلبة، النساء، المجموعات العرقية واللغوية...)، قرروا تغيير المجتمع[66] عن طريق الحركات الاجتماعية الجديدة. من ثمة، لم يعد دور هذه الحركات يتحدد في الدفاع عن الحقوق المكتسبة، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، على غرار ما كانت تقوم به الحركات الاجتماعية الكلاسيكية[67]، بل تناضل من أجل امتلاك الزمن والفضاء والروابط ضمن الوجود اليومي الفردي والجماعي.[68]

---

[59] Alain Touraine, *Critique de la modernité* (Paris: Fayard, 1992), p. 129.

[60] عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، دفاتر وجهة نظر، ع 14 (الرباط : مطبعة النجاح الجديدة، 2008)، ص 21.

[61] Eric Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux* (Paris: La Découverte, 1996), p. 6.

[62] Yves Alpe et autres, *Lexique de sociologie* (Paris: Dalloz, 2005), p. 169.

[63] Bertrand Badie et Jacques Gestlé, *Sociologie politique* (Paris: PUF, 1979), p. 75.

[64] جوردون مارشال وجون سكوت، **موسوعة علم الاجتماع**، المجلد الأول، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط 2 (القاهر: المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011)، ص 30.

[65] François Dubet, «Les nouveaux mouvements sociaux,» in: *Action collective et mouvements sociaux*,)Paris: PUF,1993), p. 61.

[66] Jean-Guy Vaillan Court, «Mouvement ouvrier et nouveaux mouvements sociaux: L'approche d'Alain Touraine», *Cahier de recherche sociologique*, no. 17 (1991), p. 217.

[67] رشيد مقتدر، "الحركات الاجتماعية ذات الطابع الاحتجاجي –الحركة الأمازيغية والحركة الإسلامية: مقاربة أولية في أوجه التشابه والتمايز–"، في: ملف الحركة الأمازيغية، مقدمات **المجلة المغاربية للكتاب**، العدد 28-27 (صيف وخريف 2003)، ص 102 وما بعدها.

[68] Alberto Melucci, «The new social movements: A theoretical approach,» *Social science information*, vol 19, n° 19, 1980, p. 217.

أمام هذا التغير، يعرّف تشارلز تلي Charles Tilly هذه الحركات بأنها تنظيمات شاملة مؤلّفة من جماعات، مثل العمال، والجماعات النسائية، والطلاب، إلى جانب العنصر الفكري، والشيء الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة، هو شعور عام بالضيم قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية. غير أن أنتيمو فارّو أكثر دقة في ما يخصّ تعريف الحركة الاجتماعية الجديدة في العصر ما بعد الصناعي، بحيث يرى أن "الحركة الجماعية للمجتمع الحالي هي عنصر من المبادرات الجماعية، التي تنزع إلى نشر صراعات مع العاملين الحكّام في ما يخصّ مسائل تمتدّ من الحفاظ على البيئة إلى العلاقات بين الجنسين. تتعلّق هذه المسائل بالسيطرة على إنتاج المعلومات ونشرها؛ معلومات تولد من خلالها القوانين الثقافية والرموز ولغات قطاعات حياة اليوم الاجتماعية، كالصحة والتعليم وتحديد الصلات بين المجتمع والقوى المادية لمحيطه"[69].

هكذا، حاولت عدّة نظريات وبراديغمات مقاربة موضوع الديناميات المجتمعية، وخصوصا مفهوم الحركات الاجتماعية، بحيث سعت العلوم الاجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر لمحاولة فهم السلوك الاجتماعي وتفسيره. وقد دار النقاش حول عقلانية السلوك الجماعي أو لاعقلانيته. تعكس هذه الديناميات التغيرات الاجتماعية، وتتخذ أشكالا احتجاجية متعددة ومتنوعة. وباستحضار ما سبق، يمكن أن تتحول الأحداث من حركة احتجاجية إلى ثورة تستهدف مجمل النظام السياسي، والنماذج على ذلك متشعبة، كما في حالتي تونس ومصر مثلا؛ إذ لم تكن أصلا الدعوة للثورة هدفها الرئيس الإطاحة بنظام الراحلين زين العابدين بن علي أو حسني مبارك، بل بدأت بوصفها تحركا شعبيا غاضبا[70]، حوَّله سوء تقدير فاعليته، بشكل متدرج، إلى ثورة قلبت موازين القوى داخل البلدين. فالثورة تعني استكمال حقبة وانتهاء فترة زمنية بأكملها[71]، أي أنها لن تكون حقيقية إلا إذا تمكنت من إنجاز تَحوُّل هيكلي في النظام السياسي وهيكل السلطة السياسية، وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.[72] أما الحركة الاجتماعية، فهي بناء منظّم لصيرورة جماعية تهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لفئة أو أكثر من فئات المجتمع. وتعتمد هذه الأفعال الجماعيةActions Collectives أساسا على اختيار عقلاني يوجّه السلوكات الاجتماعية كإضراب العمّال، أو الموظفين، أو الطلبة، أو حركات الشباب العاطل عن العمل الحاصل على الشهادات، وهو سلوك جماعي منظّم يتميّز بالسلمية. ويعدّ أمد حياة التمرد قصيرا مقارنة بالحركة الاجتماعية التي قد تكون لها ديمومة زمنية. أما الحركات الاجتماعية الجديدة، كما سبق الذكر، فهي تقوم بالدفاع عن مجموعة من القيم؛ إذ يقود التعبئة الاجتماعية فاعلون جدد، فرضوا أنفسهم في المشهد

---

[69] Antimo L. Farro, *Les Mouvements sociaux: Diversité, action collective et globalisation*, Politique et économie.Tendances actuelles (Montréal: Les Presses de l'université de Montréal, 2000), p. 241.

[70] عزمي بشارة، "الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة"، **سياسات عربية**، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 6.

[71] للاستزادة، يراجع: عزيز خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب، دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، أفريقيا الشرق، 2005؛ إبراهيم أبراش، الثورات العربية في عالم متغير (دراسة تحليلية)، منشورات الزمن، العدد 55، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2011، ص 17 وما بعدها؛ عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012)، ص 12 وما بعدها.

[72] سمير الحمادي، ربيع الغضب: مقاربة أولية، ط 1 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2012)، ص 40.

الحضري، مثل الحركات الثقافية، والحركات النسائية، وحركات حقوق الإنسان والطفل، والمثليين، وكذلك البيئيين أو "الإيكولوجيين" ... إلخ.[73]

وإذا كانت الحركة العمالية تدافع عن مصالح مجموعة اجتماعية–اقتصادية خاصة، فالحركات البيئية تعمل بموجب تفويض من الجماعة للتدخّل في مسائل المحافظة على البيئة، أي في مسائل ذات مضمون كلّي. بناء على ذلك، لا تتخلى الحركات البيئية عن العقلنة الحديثة، بل توجّه انتقادات عقلانية إلى لاعقلانيات نسق المجتمع الحالي؛ بمعنى آخر، تنتقد هذه الحركات الجديدة، كما سنرى، التدهور البيئي الناتج من التوسّع الصناعي، مثلا، تبعا للعناصر اللاعقلانية للنسق، علما بأنها تصوغ انتقاداتها وفق تحليلات عقلانية.[74] ومن اللافت للانتباه أن الثورة الاتّصالية في سياق العولمة سهّلت انتشار هذا الوعي البيئي النقدي وتغلغله في الثقافات المحلية وفي نسيج المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، فإنّ الأزمات المالية والاقتصادية وتناقص كمّية الموارد الطبيعية واتّساع الفوارق الاجتماعية من منظور اقتصادي وبيئي غذّى جميعها انتشار تلك الثقافة وتجذيرها في المجتمع.[75]

قاربت هذه الحركات الاجتماعية الجديدة، إذا، موضوعات لم تطرحها الحركات الاجتماعية قبل هذا التاريخ، وهو ما أوجد إشكالية تعريف الحركات الاجتماعية الناشئة.[76] على غرار باقي الحركات الاجتماعية الجديدة، تُعتبر الحركة البيئية من أهم مجموعات التأثير والضغط التي أسهمت، ولا تزال تسهم، في ما تمّر به التوجّهات الثقافية داخل المجتمع الدولي والمحلي من تغييرات. المستفاد أن الإشكال لا يتمثل في جدّة الحركات الجديدة إزاء حركات قديمة والمقارنة بينها، وما إذا كانت الأولى أفضل من الثانية أو العكس، بل إن نعت "الجديدة" هنا يُميّزها عن الحركات الاجتماعية التي كانت قائمة قبلها بالنظر إلى الإشكالات التي تطرحها والفاعلين فيها والأدوات التي تستخدمها.[77] المقصود بهذه الفكرة، بحسب ألبرتو ميللوتشي Alberto Melucci ، هو معرفة ما إذا كان هناك سلوكات وأشكال فعل لا يمكن أن تُفسَّر كلّيا في إطار فئات المجتمع الصناعي أو المجتمع الرأسمالي. يتعلّق الأمر، بالنسبة إليه، بأن يُستخلَص داخل الأشكال التجريبية للتعبئة الاجتماعية، والصراع، والاحتجاج، ما لا تسمح بتفسيره الأدوات الكلاسيكية للتحليل السوسيولوجي أو السياسي. من ثمة، لم تعد المسألة تتمثّل في معرفة ما إذا كنّا أمام حركات اجتماعية جديدة أو قديمة، بل معرفة ما إذا كنّا نمتلك الأدوات التحليلية الضرورية لمعرفة هذا الشيء الذي لا ينتمي إلى إطار المجتمع الرأسمالي أو الصناعي.[78]

في هذا السياق، لم يعد منظّرو تعبئة الموارد والعملية السياسية، ابتداء من سبعينيات القرن العشرين، يتساءلون عن سبب شعور البشر بأنّهم محبطون بما يكفي لأن ينخرطوا في احتجاجات جماعية، بدلا من أن ينتظموا عبر القنوات السياسية التقليدية، بل أصبحوا يتساءلون متى وكيف يؤمّن هؤلاء البشر

---

[73] عبد الرحمان رشيق، "الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية"، **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 26 (خريف 2018)، ص .161.

[74] مارون، ص .150.

[75] العبيدي، ص .120.

[76] نفسه.

[77] Farro, p. 241.

[78] Alberto Melucci, «Individualisation et globalization,» *Cahiers de recherche sociologique*, no. 24 (1995).

الموارد لمقارعة إقصائهم من تلك القنوات. وبذلك باتت الصيغة ذاتها منطوية على "مصالح" الفاعلين الجمعيين؛ إذ يُفترض أن هذه المصالح الجمعية طويلة الأمد تُسهم في اقتناص الفرص حين تتاح، وتعبئة الموارد المحلية لأغراض اجتماعية أو سياسية في الوقت المناسب، وهو ما قد يؤدي إلى تأمين النفاذ إلى بنية المساومة السياسية المستقرة.[79] اعترض على هذا الافتراض باحثو "الحركات الاجتماعية الجديدة"، وتحديدا تلك الحركات الاحتجاجية المتعلقة بالسلام، والطاقة النووية والاستقلال المحلي والمثلية الجنسية والنسوية، أي تلك الحركات التي بدت كأنّها تحلّ محل التعبئة السياسية على أساس طبقي في أوروبا الغربية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته[80]. ورأى منظّرو هذه الحركات أنّ المشاركة في مثل هذه الحركات لا يمكن التنبؤ بها من خلال الموقع الطبقي. ولا يسعى المشاركون وراء تنازلات سياسية واقتصادية يقدّمها فاعلون مؤسسيون، بغية تعزيز "مصالحهم" بمعناها التقليدي، بل يسعون وراء اعتراف بهويات وأنماط حياة جديدة[81] كما هو الشأن بالنسبة للحركات الساعية إلى المحافظة على البيئة.

ثانياً- الحركات الخضر والمجال الإيكولوجي: أيّ تفاعلات؟

ظلت الطبيعة، بما فيها من موارد، هي التي تمارس الأثر الأكبر في الحياة البشرية حتى عهد الثورة الصناعية وبداية المجتمعات الحديثة، إذ بدأ الأثر الإنساني يتجلى بصورة أوضح على العالم الطبيعي. وتمثّل الأثر البشري في الطبيعة، بصورة عامة، في اتجاهين رئيسيين متوازيين هما: تطويع عناصر الطبيعة واستخدامها والانتفاع منها إلى أقصى الحدود الممكنة؛ وإلحاق الضرر بمظاهر الطبيعة مواردها من جهة أخرى[82] مما ينطوي، بحد ذاته، على سلسلة من التهديدات التي لم تتبينها المجتمعات البشرية وتكشف جسامتها إلا منذ عقود. وتشمل هذه التهديدات نقص المياه، والتصحر، والتلوث، والتغيرات المناخية. إن السمة الأساسية التي تشترك فيها هذه المخاطر هي العلاقة في ما بينها؛ فنقص المياه، على سبيل المثال، يسهم في التصحر بينما قد يؤدي تغير المناخ إلى الفيضانات في بعض المناطق وإلى تفاقم نقص المياه والجفاف

[79] فرانشيسكا بوليتا وجيمس م. جاسبر، "الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية"، ترجمة ثائر ديب، **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 33 (صيف 2020)، ص 170.

[80] Alberto Melucci, «The Symbolic Challenge of Contemporary Movements,» *Social Research*, vol. 52, no. 4 (1985), pp. 789–816; Alberto Melucci, *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society* (London: Hutchinson Radius, 1989); Claus Offe, «New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics,» *Social Research*, vol. 52, no. 4 (1985), pp. 817–868; Manuel Castells, *The Power of Identity* (Oxford, UK: Blackwell, 1997); Laclau & Mouffe; Jean L. Cohen, «Strategy or Identity: New Theoretical Paradigms and Contemporary Social Movements,» *Social Research*, vol. 52, no. 4 (1985), pp. 663–716; Alain Touraine, *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); Alain Touraine, «An Introduction to the Study of Social Movements,» *Social Research*, vol. 52, no. 4 (1985), pp. 749–787.

[81] بوليتا وجاسبر، ص 170.

[82] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط 4 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 638.

في مناطق أخرى. وبصورة مشابهة، تلوث الهواء هو من الأسباب الكامنة وراء تغير المناخ.[83] تترتب عن العلاقة، انسجاما مع موضوع هذه الدراسة، تساؤل جوهري يفرض نفسه بالنظر لآثار التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي السلبية والإيجابية في الوقت نفسه: كيف ومتى ينبغي أن يتدخل الفعل البشري على شكل حركات جماعية منظمة للحيلولة دون ارتفاع أضرار البيئة التي يكون أثرها أكثر حدة على شرائح السكان التي تواجه أوضاعاً صعبة أصلاً على الرغم من تأثير هذه الانعكاسات على الأفراد والمجتمعات في شتى أنحاء العالم؟

تعددت الأبحاث التي بينت بأن الحركات البيئية تستند إلى قيم ومفاهيم عالية تشكّل الأساس والمرجع لعملها، وتتمحور أساسا حول الديمقراطية والعدالة والحرّية والمساواة وحقوق الإنسان، علما بأن هذه القيم تشكّل كلا متكاملا لا يمكن تجزئته، أو القبول ببعض أبعاده واتجاهاته ورفض البعض الآخر، مع الإشارة إلى أن أهميتها تكمن في حاجة الفاعل البيئي إليها لتوجيه فعله وخطابه اللذين يجب أن يتقاطعا معها؛ فإنْ تكن الحركات البيئية تنطلق مثلا من حقّ الإنسان في العيش في بيئة نظيفة، فإنه لا يمكنها استتباعا رفض حقّه في التعلّم أيضا؛ ذلك أن حقوق الإنسان كل متكامل.[84] فالعدالة الإيكولوجية توجد دائما في جوهر العدالة الاجتماعية، وأن اللامساواة الاجتماعية تتحول دائما إلى لامساواة إيكولوجية، إذ حيثما يوجد إقصاء اجتماعي وتهميش سياسي، توجد هشاشة إيكولوجية ومشكلات صحية أكبر، فالحق في بيئة سليمة وصحة جسدية واجتماعية ونفسية، يضيق بشكل واسع عند الطبقات الفقيرة، بينما يتسع عند الطبقات الغنية والمهيمنة سياسيا، والعكس صحيح، أي أينما وجدت هشاشة إيكولوجية أنتجها الاقتصاد الاستخراجي، برزت أشكال متنوعة من الفقر والتفقير والإبعاد الاجتماعي، ومشكلات صحية وبيئية لا حصر لها. والحركات الاجتماعية من أجل المحافظة على البيئة، تحت تسمياتها المتشعبة كما سبقت الإشارة، تعتبر أن التغيرات المناخية والمشكلات الإيكولوجية كيفما كان نوعها، ليست مشكلات بيئية خالصة تقف عند حدود عالم الطبيعة، بل هي مسألة اجتماعية تؤثر في كل البنيات الاجتماعية[85]. لهذا، تعتبر هذه الحركات أن الشركات العابرة للقارات والدول الصناعية تعدّ مدينة للعالم من الناحية الإيكولوجية، بينما مساهماتهما في إنقاذ العالم من أمراضه البيئية التي تصيب معظمها، وبطريقة ظالمة، الفئات المهمشة الأقل استعدادا لتحمّلها جد ضعيفة؛ وهي صورة غير مرضية ومقبولة مقارنة مع تاريخها الطويل في تسريع أخطار البيئة وتدمير المؤسسات الاجتماعية الحاضنة لها بسبب ممارساتها غير الأخلاقية وسياساتها النيوليبرالية.

وفقاً لذلك، تنقل إلينا عديد الكتابات أنه على الرغم من أن المجتمع الدولي راكم مجموعة من المكتسبات التي تُجسّد في مجملها الرغبة في تجاوز مختلف الإشكالات والتحديات التي تواجه الأمن البيئي العالمي، سواء على مستوى السياسات العامة الداخلية، أو في إطار التعاون الدولي، أظهرت الممارسة الدولية

[83] الأمم المتحدة، "البيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان النامية، ص 34.

[84] مارون، ص 150.

[85] "العدالة الايكولوجية، العدالة الاجتماعية، والحركات الخضراء مقاربات، مفاهيم، وتجارب"، مرجع سابق.

أن هذه الجهود وعلى أهميتها، تظل دون النتائج المطلوبة[86]، بفعل استمرارية التأثر بعلاقات القوة والنفوذ وما يتولد عنها من غموض واختلاف وتناقض[87]. تتجلى هذه الحقيقة، مثلا، في ضعف انضباط العديد من الدول وعدم تنفيذ التزاماتها الدولية في هذا الإطار، وهو ما أفرز حالة من الاستياء في أوساط عدد من الفعاليات المدنية على امتداد مناطق مختلفة من العالم، دفعها إلى المرافعة بشأن بلورة جهود وسياسات أكثر نجاعة وفعالية لحماية الأمن البيئي، وتشكّل الحركات الاجتماعية إحدى أهم هذه الفعاليات التي أصبحت تقوم اليوم بأدوار مهمة في هذا الخصوص على المستويين الداخلي والدولي.[88]

لقد أفضى انشغال الناس بالحاجة الماسة إلى الحماية البيئية إلى بروز الحركات الاجتماعية والأحزاب الخضر بالإضافة إلى ظهور مبادرات عديدة أخرى مماثلة مثل "أصدقاء الأرض"، و"السلام الأخضر".[89] وقد تأثرت هذه الدينامية والاهتمام العام بمشكلات البيئة في البدايات بالوثيقتين اللتان تمخضتا عن مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية في مدينة ستوكهولم عام 1972، وكذلك بالتقرير الذي نشره نادي روما سنة 1974 بعنوان "حدود النمو"، وهو التقرير الذي تكهن، بناء على توقعات جاي رايت فورستر Jay Wright Forrester التي عرضها في كتابه "دينامية العالم" World dynamics، بوقوع أزمة بيئية خطيرة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. وأكد التقرير أن العالم سيواجه مخاطر عدم الاستدامة في ما يتصل بخمس متغيرات رئيسية هي السكان والتلوث والموارد الطبيعية ونوعية الحياة ورؤوس الأموال المستثمرة.[90]

وبالقدر الذي أصبحت فيه التنمية المستدامة براديغما Paradigm هيكل حقل البحث العلمي بانبعاث مراكز بحث ومختبرات بحثية متعددة الاختصاصات تشتغل أساسا حول المسألة البيئية في علاقة بقطاعات النقل والفلاحة والصناعات الغذائية والموارد الطبيعية، ومفهوما مُحدِّدا للسياسات العامّة، برزت أحزاب وتيارات سياسية تتبنى القضية البيئية داخل برامج كبرى تأخذ في الاعتبار التبعات البيئية للنشاطات الاقتصادية والتنموية عموما؛ بحيث نشأت في سياق تشكّل هذا الوعي البيئي العالمي آلاف التنظيمات المجتمعية ذات الامتداد العالمي الناشطة في حقل البيئة والمدافعة عن التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية كالماء والأراضي الفلاحية والغابات. وهكذا، نشأت حركات اجتماعية حاملة لواء الدفاع عن قضايا البيئة بمختلف تفرّعاتها، وتبنّت أشكالا نضالية قد تصل إلى حد العنف تجاه الفاعلين الاقتصاديين أو السياسيين، وأثّرت حتى في المطالب النقابية لبعض القطاعات. كما ظهرت أيضا، كما أسلفت الذكر، حركات سياسية واجتماعية اتّخذت من البيئة قضيّة مجتمعية، منتقدة فلسفة اللاقيد على الفعل الاقتصادي ومحمّلة الحكومات مسؤولية كل ذلك. وأُلقيت المسؤولية نفسها على هيمنة منطق رأس المال على الدولة والسياسة العامة. أما على المستوى الاجتماعي للأفراد والجماعات الصغيرة، فقد برزت تدريجيا أنماط عيش

[86] لم تغب حماية البيئة عن اهتمامات المقاربات الوضعية، ولا سيما الاشتراكية التي ترى أن لا فصل بين المشكلات الاجتماعية والبيئية. لكن المنظور المستقبلي لم يكن حاضرا في تطبيقات الاشتراكية. وعلى الرغم من أن الليبرالية شكلت الأرضية الخصبة لاحترام البيئة وظهور الحركات والأحزاب البيئية، نتيجة الممارسات الديمقراطية التي سادت الدولة الغربية، يمكن القول إن الممارسة الليبرالية لم تول الاهتمام الفعلي لحماية البيئة والأجيال القادمة. للاستزادة، يراجع: الحسين شكراني، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 15.

[87] Fowke R and Prasad D, Sustainable development, cities and local government. *Australian Planner, no.* 33 (1996), pp. 6-61.

[88] لكريني، مرجع سابق.

[89] غدنز، ص 638.

[90] للاستزادة حول هذه المتغيرات وما يرتبط بها من احتمالات، يراجع: الحمد وصباريني، ص 202.

وتفكير واستهلاك جديدة اتّسمت بالتخلي عن رفاهية الحداثة؛ إذ يتجنب الأفراد قدر المستطاع المنتوجات الغذائية المصنّعة، ويفضلون المنتوجات الفلاحية والحيوانية العضوية والمحلية حفاظًا على الصحة، ثم مساهمة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة المؤثّرة في المناخ[91]. لكن على الرغم من التنوع في المنطلقات السياسية، وربما الفلسفية للحركات المهتمة بشؤون البيئة، فإنها تلتقي في الدعوة المعززة بالممارسات العملية لحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية بدلا من استنضابها، وحماية ما تبقى من فضائل الحيوانات والنباتات والحيلولة دون انقراضها.

تعاظم الأثر الاجتماعي لهذه الحركات حتى إن بعضها قد دخل معترك العمل السياسي المباشر وحقق إنجازات مشهودة في عدد من البلدان الأوربية. فالحركة البيئية في فرنسا مثلا، شأنها شأن مثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا، تشكّل قوّة ضغطٍ ونقدٍ اجتماعيين، وخطابها يتخطّى الخطاب البيئوي لينخرط في العملية الديمقراطية، وخصوصا بعد تحوّل بعضها إلى أحزاب[92]، بحيث إن إحدى تشكيلات الحكومة الائتلافية في فرنسا، وهي "حركة الإيكولوجيين" تمكنت من الفوز بعدة حقائب وزارية في الانتخابات، منها وزارة البيئة، كما أن إحدى نشيطاتها حصلت على مقعد في البرلمان الأوروبي أهّلها إلى نقل الانشغال بالدفاع عن البيئة من فرنسا إلى سائر الدول الأوروبية. وفي ألمانيا، تأسس الحزب الأخضر سنة 1980، والذي رفع نسبته إلى 5,6 % من مجموع الأصوات بعد ثلاث سنوات فقط من نشأته، وحصد وقتها 27 مقعداً في البرلمان أو "البوندستاغ" Bundestag، بل ومنذ وصوله إلى الحكم سنة 2005 وعدد أعضائه في تزايد؛ إذ خلال النصف الأول من عام 2018 ارتفع بمقدار 10 ألف عضو ليصل إلى 85 ألف عضو مقابل 65 ألف عضو آواخر 2017.[93] ولقد ساعد هذا التوجه أيضا، على اختلاف سياقاته وتطوراته، على ممارسة نفوذ متزايد على الصعيد العالمي من خلال معارضة الكثير من السياسات والمؤسسات الداعية إلى عولة الأنشطة الاقتصادية والتجارية مثل منظمة التجارة العالمية باعتبارها محاولة لفرض هيمنة اقتصادات الدول الصناعية الكبرى على المجتمعات النامية.[94] ولئن وجد هذا الخطاب آذانا صاغية بنسبة أكبر في مجتمعات أوروبا الغربية منها والشمالية وكذلك أميركا الشمالية، يلاحظ أن تأثيراته بدأت تتسع تدريجيّا لتشمل مناطق عديدة في العالم مثل أفريقيا والوطن العربي، لكن عند الأخذ في الاعتبار مستويات الاستدامة البيئية، ومدى خطورة ذلك على الاستهلاك والهدر الغذائي[95]، نجد أنه يبقى في حدود المبادرات المحلية والنخبوية المتواضعة.

---

[91] العبيدي، ص 119.

[92] Thierry Rogel, «La Matrice de Louis Dirn: Une Approche du changement social à ‘moyenne portée,» *DEES,* no. 110 (Décembre 1997).

[93] عربيا كذلك، ظهرت بعض الأحزاب الخضراء، ومنها حزب الطبيعة والنمو في الجزائر، وحزب الخضر المصري، وفي المغرب تأسس حزب البيئة والتنمية عام 2002 وبعده بست سنوات ظهر حزب اليسار الأخضر.

[94] غدنز، ص 639.

[95] الحسن شكراني وإبراهيم المرشيد، "آثار الضغوط الديموغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية: تحليل من منظور الإنصاف ما-بين الأجيال"، **استشراف للدراسات المستقبلية**، الكتاب الخامس (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 61.

ثالثاً- واقع الناشطية في مجال حماية البيئة في المنطقة العربية ومعيقاتها

كي أتجنب الإفراط في تعريف مفهوم الحركة الاجتماعية مجددا، أكتفي بالتذكير بأن هذا العمل يرى أنه يشير إلى الجهود المنظمة والمستمرة التي تبذلها جماعة اجتماعية ما بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو القوانين، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابا من القيم التي يؤمن بها الأعضاء المشكّلون للحركة[96]، والذي ينتمون في الغالب لنفس الطبقة الاجتماعية، وتتمايز أفعالهم عن الأنشطة المؤسسية والتنظيمية حزبية كانت أو نقابية[97] أو مهنية، ويعلنون احتجاجهم بطرق مألوفة كالإضراب، والتظاهر، واحتلال المرافق العمومية.[98] وقد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالية، مثل فيا كمبسينا Via Campesina (طريق المزارعين) المعروفة عموما بنضالها الطويل ضد العولة النيوليبرالية وبعض إملاءات المنظمات الدولية التي تخل بمتطلبات الأمن الغذائي وتهدد حياة الإنسان واستمراره. ولئن تأسس هذا النوع من الحركات الاجتماعية البيئية، بفضل مجهودات عدد من العلماء الذين تنبأوا بمستقبل الدمار الذي يهدد البيئة منذ أزيد من ستين سنة خلت، عبر إصدار كتب ونشر تقارير ودوريات متخصصة في مجال البيئة في مختلف التخصصات، فإن قدرتها على الاقتراح والتأثير والإقناع لم تكن لتحقق المبتغى التوعوي لولا اعتمادها على شبكات تواصلية احترافية، عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري. وإذا كانت العولة قد سهّلت مأمورية هذه الحركات، فإنها كانت تعتمد من قبل على الاتصال التقليدي والحركات الاحتجاجية، من وقفات ومسيرات، ناهيك عن العرائض والملتمسات، وهي كلها آليات مكنت من أن تشغل الرأي العام العالي كما الوطني على حد سواء، وقبل أن تتحول إلى مرافع سياسي باسم البيئة ومن أجلها على نطاق واسع.[99]

وعيا بهذا التدويل وما يعكسه من تعبئة اجتماعية منظمة وإنتاج معرفي تراكمي، هل يجوز وصف التحركات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية تمتلك القدرة الكافية على التأطير والتوجيه والضغط والاقتراح؟ سأبالغ إذا أجبت بالإيجاب؛ إذ على المستوى العربي، بقي خطاب البيئة مرتبطا بالبعد التوعوي الصرف، ذلك أن اللبنات الأولى للقوانين البيئية لم تنبثق إلا مع بداية الألفية الثالثة وبشكل جد محتشم، في ظل ضعف الانسجام بين الجانب الحقوقي والجانب القانوني الملزم لكل الأطراف من ناحية، وهشاشة الجانب الحيوي للبيئة وجانبها التنموي المرتبط بالسياسات العامة من ناحية أخرى.[100] في المقابل، وبصرف النظر عن صعوبة التوصيف إما لأسباب ذاتية متعلقة مثلا بضعف الخلفية الفكرية الكفيلة بنشر وتعميم الوعي البيئي، وتكريس منظومة حقوق الإنسان المرتبطة بالشق البيئي، أو تواضع رأسمالها البشري والثقافي الإيكولوجي، أو موضوعية مرتبطة باستمرار الأجهزة الحكومية في احتكار عملية التخطيط والإنجاز في معظم الحالات، إلا أنه يمكننا، من باب الإنصاف لبعض الجهود المبذولة، ملاحظة إرهاصات لما يمكن تسميته حركات اجتماعية في المنطقة العربية، مثل تشكُّل مجموعات مناهضة العولة في عدة دول (آتاك- مجموعات

---

[96] Yves Alpe et autres, *Lexique de sociologie* (Paris: Dalloz, 2005), p. 169.

[97] إيمان محمد حسين عبد الله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)، ص 59.

[98] Eric Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux* (Paris: La Découverte, 1996), p. 6.

[99] عياد أبلال، "المجتمع المدني والإيكولوجيا السياسية بين السياقين الغربي والعربي"، **مؤمنون بلا حدود**، شوهد في: 03/07/2021، في: https://cutt.us/jHgVc

[100] المرجع نفسه.

المناهضة)، أو من خلال حركات سياسية تسعى إلى تغيير ديمقراطي في دول أخرى، وثالثة تحتج على السياسات الرأسمالية التي من شأنها الإضرار بمصالح الطبقات الفقيرة، مثل الحركات العمالية، ومناهضة الغلاء، والبطالة، والسياسات الجبائية، والمحافظة على البيئة...وغيرها[101].

وفي علاقة بموضوعنا، سأسوق بعض الحالات من باب التمثيل على ما أزعم، وسأقتصر على لبنان وتونس والمغرب لاعتبارات منهجية مرتبطة أساساً بتوفر بعض المعطيات ذات الصلة بهذه البلدان بالمقارنة مع تجارب أخرى؛ وهي في الأصل معطيات بيبليوغرافية مستمدة من الدراسات والمقالات والتقارير التي تناولت موضوع الحركات البيئية على قلّتها، ومُعزَّزة بآلية الملاحظة باعتبارها إحدى التقنيات المهمة التي يوفرها المنهج الكيفي لفهم الطريقة التي تصبح بها الموارد الطبيعية مولّدة للاحتقان وللتفاوتات ومنتجة للتهميش السياسي والهشاشة الاقتصادية، فضلا عن الاستراتيجيات والتكتيكات التي تعتمدها الحركات الاجتماعية الجديدة لمقاومة ما يطاولها من حيف وإقصاء.

لم تصل الحركات البيئية في لبنان إلى التغيير المنشود على أرض الواقع، وإنْ تمكّنت مثلا من دفع الدولة إلى إنشاء وزارة للبيئة سنة 1993، وهي الوزارة التي لا تزال إلى اليوم تحتاج إلى موارد بشرية ومالية، وهو ما يجعلها غير ذات فعالية في الميدان، فضلا عن تمكّنها من استصدار بعض القوانين البيئية التي لا يزال أمر تطبيقها بعيدا جدا. إضافة إلى ذلك، تبقى الحركات البيئية في الشمال عاجزة أمام إجراء التغيير الثقافي الهادف إلى حماية البيئة وتحسين ظروفها؛ فالوضع البيئي يتجه إلى مزيد من التدهور والموارد الطبيعية تتجه إلى مزيد من الاستنفاد، والقوانين البيئية تتجه إلى مزيد من الانتهاكات.[102] لا يكفي أن تتفق حركات البيئة اللبنانية على حقّ الإنسان في العيش ضمن بيئة نظيفة وتختلف في شأن حقوقه الأخرى، ضمن واقع وطني منقسم بين مجتمعات مصغّرة، لكلّ منها خصوصيته وأحياناً عاداته، علاوة على انتماءاته الحزبية والمذهبية والطائفية والعشائرية والمناطقية. وفي الأوضاع الراهنة، يتشظّى بعض هذه التجمعات إلى أحياء وزواريب تسكنها مجمعات معزولة بعضها عن بعض، ولكلّ منها رايته الخاصة أحياناً كثيرة. من هنا، تخضع البيئة في لبنان لهذه الاعتبارات جميعها، وهو ما يجعل عمل الجمعيات البيئية، وأيّ جمعيات أخرى، خاضعا للاعتبارات ذاتها، الأمر الذي يحدّ من فعالية عملها وقدرتها على إنجاح التغيير الثقافي المنشود.[103]

في تونس، ارتبط الاحتجاج في ذهنية المشاركين في التظلمات العامة بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية في الأساس، وبخاصة تلك المتعلقة بتدهور الظروف المعيشية والبطالة. نتيجة زخم الشارع والتحولات التي شهدها السياق الاجتماعي بعد عام 2011، ظهرت الاحتجاجات ذات البعد البيئي، والذي كان حكرا في السابق على منظمات وجمعيات تشكلت في أغلبها على مقاس النظام المُسقط الذي سعى إلى كتم كل تعبير يخالف اختياراته وتوجهاته. مثّل الملف البيئي في الحوض المنجمي أحد عناوين الشكوى العلنية عام 2008، لكنه استعمل فقط كورقة تعبوية وورقة ضغط تفاوضية لتحقيق مطالب اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى.[104] كما كان للوضع البيئي في خليج المنستير وانعكاساته على السكان والبحارة قبل ذلك دافعا

[101] عمرو الشوبكي (المحرر/ مقدمة)، في: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011)، ص 41.

[102] مارون، ص 152.

[103] نفسه.

[104] رمضان بن عمر، "الحركات الاجتماعية البيئية"، في: "العدالة البيئية: المعركة مستمرة" (تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أكتوبر 2019)، ص 8.

للخروج إلى الشارع بتأطير مناضلين حقوقيين ونقابيين على الرغم من نجاح السلطة في احتوائه بسرعة. وبفعل التطورات التي شهدتها تونس بعد ما سميّ إعلاميا بـ"ثورة الياسمين"، تشكلت نواة لحركات وحملات بيئية جديدة عابرة للطبقات، وحاملة لمطلب الحق في العيش ضمن بيئة تراعي شروط الصحة والسلامة.

تَوزّع الفعل الاحتجاجي البيئي بين المظاهرات والحملات والاعتصامات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية في الفضاءات الرمزية (شارع رئيسي أو إدارات أو مؤسسات...)، وتوظيف واسع لشبكات التواصل الاجتماعي وما تتيحه من إمكانيات سرعة التواصل والتعبئة والحشد، ومسايرة الحركات البيئية بقية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في استراتيجيات عملها في كثير من الحالات.[105] تتخذ هذه الحركات عموما إما شكل احتجاجات تلقائية وغير منظمة ومحدودة زمنيا ومجاليا تفاعلاً مع ضرر مستجد مثل انقطاع الماء أو إطلاق غازات ملوثة أو سكب مرجين (المصدر الرئيس للكثير من الاحتجاجات في القيروان)...إلخ، أو حركات منظمة ودائمة وقادرة على التوقع والضغط كما هو الشأن بالنسبة للحركات في المناطق الساحلية حيث نسبة التلوث الصناعي مرتفعة: قلعة الصغرى (سوسة)، صفاقس، قابس...، وقادرة على التأقلم مع حركات المواطنين. تُوظِّف هذه الحركات وسائل الخلق والإبداع المتوفرة لديها من حيث تقنيات التعبئة وأساليب الاحتجاج، وغالبا ما تستوحي تعبيراتها الميدانية من الجماهير الرياضية، وخير مثال على ذلك الحضور الكثيف للألوان المتنوعة مثل اللون الأصفر لدى الحركة البيئية بصفاقس والأزرق والأخضر والأحمر عند بقية الحركات...)، وحملة «stop pollution» في قابس التي اعتمدت رمزا يُمكِن التعرف عليه بسهولة (قناع الغاز).[106] وبغض النظر عن الصعوبات التي تمر منها هذه الحركات والحملات البيئية (ضعف انتظام وتيرة نشاطها وتشتتها وعدم توحدها في فعل احتجاجي واحد بحكم التأثيرات الطويلة والممتدة لمخاطر التدهور البيئي)، من السابق لأوانه التسرع في التقليل من أهمية المقاومة المادية والرمزية التي تقوم بها هذه الحركات في أفق التصدي لسوء تدبير القطاع العام والخاص وضعف تقديرهما للانتهاكات البيئية والأضرار المترتبة عنها في الحاضر والمستقبل.

وإذا كانت المملكة المغربية قد نجحت إلى حدّ معتبر في مواكبة الاهتمام العالمي بقضايا البيئة اقتصادياً وسياسياً، وأصبحت من الدول الأكثر نشاطاً وفعالية على المستوى البيئي كما يظهر من خلال ما سنته من قوانين وما نظمته من لقاءات وأنشطة وتظاهرات توجت باحتضان الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، يبدو أنها ماتزال تقاوم للتقليص من المخاطر البيئية ووضع عموم المجتمع المغربي في صلب الإشكالات البيئية التي وإن لم يكن سببا مباشرا في الكثير منها، فإنه ليس في مأمن من آثارها السلبية على الفرد والجماعة كما تُبين العديد من التوترات المجتمعية، ولا سيما أن الدينامية الاقتصادية تمارس ضغوطا قوية على البيئة وعلى الموارد الطبيعية؛ بحيث ينتج المغرب مثلا 1.5 مليون طن من النفايات الصناعية سنويا، منها 256.000 طن تعتبر خطرة. وغالبا ما يتم التخلص من النفايات الصناعية في مطارح عشوائية أو في نقاط سوداء وفي مجاري المياه دون الخضوع لأي معالجة أو مراقبة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على الصحة العامة والبيئة. وتقدر تكلفة التدهور البيئي في المغرب بحوالي 32.5 مليار درهم، أي ما يعادل 3.52 في المائة من

[105] بن عمر، ص .9
[106] بن عمر، ص 9 وما بعدها.

الناتج الداخلي الخام، وهو ما يمثل 960 درهماً لكل فرد سنوياً. ومن جهة أخرى، يبلغ حجم الأضرار التي تخلفها انبعاثات غازات الدفيئة على البيئة الإجمالية حوالي 1.62 في المائة من الناتج الداخلي الخام.[107]

وبالرجوع إلى تلك التوترات وما تكشف عنه من مظالم وما تبطنه من مخاوف، الملاحظ أن المحرك الرئيس لفعل التظلم العلني يختلف من فترة زمنية إلى أخرى. في مرحلة الاستعمار، تجسّد في تعبئة القوى المدنية والسياسية للدفاع عن الوطن ضد سلطات الحماية، واتخذ هذا الفعل بين الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي شَكْل حركات احتجاجية سياسية، بخلفيات اجتماعية، عملت من خلالها أحزاب المعارضة على استثمار الإضراب العام، الذي كان الشكل الاحتجاجي المهيمن آنذاك، قصد تصريف صراعها مع النظام السياسي حول السلطة، وفق ثنائية "العنف والعنف المضاد". ومنذ التسعينيات، بدأ الاحتجاج يتجه إلى الطابع السلمي غير العنيف، وارتبط، أساسا، بمطالب ذات طبيعة اجتماعية صرفة، لاعتبارات متعددة، يمكن إجمالها في تحوُّل بنية السلطة الحاكمة من نظام مغلق إلى نظام مفتوح نسبيا، وإدراك التنظيمات النقابية والحزبية أنها تقوى على الدعوة إلى الاحتجاج، لكنها تعجز عن السيطرة على أعمال التخريب والعنف الدموي التي تصاحبه، وذلك تزامنا مع التغيرات التي وقعت على المستوى الدولي، على رأسها انهيار الاتحاد السوفياتي، وارتفاع الطلب على احترام حقوق الإنسان، وما رافقه من دعوات لتحرير الفضاءات العامة أمام مكونات الشعب المختلفة للتعبير عن انشغالاتها وتطلعاتها، وهو ما أفرز على الصعيد الداخلي، في ارتباط بالبيئة، تأسيس حزبين (حزب اليسار الأخضر المغربي وحزب البيئة والتنمية) وأزيد من ألفي جمعية تسعى، في حدود مواردها وإمكاناتها وطبيعة تركيبتها وسياقات نشأتها، إلى تكريس ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدراج البعد البيئي في أغلب التشريعات والسياسات العمومية الوطنية والترابية، وهو ما سمح بانتقال دينامية فعل التغيير تدريجيا من المعارضة السياسية إلى الفئات الشعبية، فجعل هذا الانتقالُ فعل الاحتجاج تمرينا يوميا مألوفا، تتعدد تعبيراته ومميزاته داخل الفضاء العام.[108] وحتى لا نغالي في هذا الانتقال، لا بد من الإشارة إلى أن وجود هذا الكم الهائل من الجمعيات لا يعني أنها تجاوزت التحسيس وتلعب دورا ضاغطا وفعالا ومؤثرا في السياسات العمومية الوطنية أو الترابية. يمكن تفسير هذه المفارقة بعاملين متداخلين؛ أولهما هو العضوية وطبيعتها في هذه الجمعيات؛ إذ يُستنتج من خلال المعاينة السوسيولوجية أن معظم أعضاء هذه الجمعيات لا يتوفرون على مؤهلات علمية في مجال البيئة، مقارنة بالجمعيات الدولية، ويرجع السبب إلى أن الكثير من هيئات المجتمع المدني إما تتفرع عن الأحزاب السياسية أو تنشأ بإيعاز من السلطة، ولذلك، فإن الوعي البيئي المؤسس على كفايات علمية وتواصلية يبقى جد محدود، ناهيك عن أن معظم هذه الجمعيات لا تملك بنك معلومات خاص بالبيئة، كما أنها لا تتوفر على مقرات قائمة بذاتها ومستقلة عن دور الشباب التي تعتبر الحاضن الفعلي لمعظم الجمعيات، سواء كانت بيئية أو تنموية أو ثقافية.[109]

من ثمة، على الرغم من تباين أشكال التوترات المجتمعية (احتجاجية ذات طبيعة عفوية وغير منتظمة وذات مواضيع مختلفة تبعا للظروف والسياقات أو تظاهرات وحملات حزبية وجمعوية مهيكلة

---

[107] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة"، إحالة ذاتية رقم 2017/32 (الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017)، ص 13.

[108] الحبيب استاتي زين الدين، "الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول"، **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 19 (شتاء 2017)، ص 144.

[109] عياد أبلال، "المجتمع المدني والإيكولوجيا السياسية بين السياقين الغربي والعربي"، مؤمنون بلا حدود، شوهد في: 03/07/2021، في: https://cutt.us/jHgVc

ودائمة تدافع عن الحق في البيئة وترافع من أجل الارتقاء بها والتحسيس بأهميتها)، فإن وقائعها في مختلف المناطق الحضرية وشبه الحضرية والقروية، القريبة من المركز أو البعيدة عنها بعشرات أو مئات الكيلومترات، تعكس الواقع نفسه. ولربما القاسم المشترك بينها هو استبطان المشاركين في دينامياتها خوفا كبيرا أمام التحولات المتسارعة غير المتحكَّم فيها والتي تعمل في عمق المجتمع، جراء السياسات العمومية والاختيارات الكبرى للدولة في ظل تحولات دولية تفرض على المغرب سياقاتها وإكراهاتها.[110]

تنوعت هذه الأشكال التي تعبر من خلالها الاحتجاجات الاجتماعية في مناطق متعددة عن الإقصاء والهشاشة الاجتماعيين اللذين يمسان الكثير من الفئات، وذلك خارج أيّ تأطير سياسي أو جمعوي أو نقابي أو مهني بالنظر إلى تنامي ضعف الثقة في هذه التنظيمات وبدرجات متفاوتة باقي المؤسسات العمومية وهيئات الوساطة التي يُنظر إليها أحيانا على أنها امتداد للمؤسسات، أو يتم تجاهلها في أحيان أخرى، لأن البعض يرى أنها هيئات متجاوزة[111] وغير مؤثرة. ارتفع عدد الاحتجاجات، ما بين 2018 و2019، إلى 18 ألف و800 حركة تظاهر في الشارع، شارك فيها مليونان و700 ألف فرد[112]، مقابل 17.511 شكل احتجاجي سنة 2017، بمشاركة 852.904 فرد، أي بمعدل 48 شكل احتجاجي يومي يضم 2337 مشارك[113]، سواء للتعبير عن ارتفاع أسعار الفواتير أو التنديد بالانقطاع المتكرر لهما، أو التنبيه إلى التهديدات المرتبطة بالنقص الحاصل في الماء الصالح للشرب في أماكن بعينها حيث الحصول على الماء أصبح مقترنا بالمعاناة والألم. ولنأخذ احتجاجات زاكورة أنموذجا على موجة الاحتجاجات البيئية الجديدة؛ إذ تطالب ساكنتها منذ سنوات بمعالجة ندرة المياه وشح آبار الشرب، جراء استنزاف الفرشة المائية من قبل ضيعات البطيخ الأحمر. وإذا كان مستساغا إلى حد ما هذا النقص في الأماكن الجافة، أليس من العبث الحديث عنه في مناطق تزخر بإمكانات مائية هائلة (قرى جبال الأطلس مثلا)؟ في الحالتين معا، وبغض النظر عن الظروف المناخية والبنيات التحتية، سنجد لا محالة أن الحكامة بما هي ترشيد وعقلنة للموارد لا تزال تبحث عن عقليات ونفسيات وطنية. بالفعل، المغرب سجّل مكتسبات لا تنكر في سياسته لتدبير قطاع الماء مثلا، وخصوصا في مجال تعبئة المياه السطحية بواسطة السدود الكبرى، وسقي أكثر من 1,5 مليون هكتار، وتوسيع التزود بالماء الصالح للشرب، المعمم في الوسط الحضري، والذي قارب نسبة عالية في المجال القروي، غير أن المخاطر التي تتهدد جودة واستمرارية الموارد المائية، بسبب الأنشطة البشرية، بلغت مستويات مقلقة (من استخراج مفرط ومعيب، وضعف مراقبة الاستعمال في بعض المشاريع الصناعية أو الفلاحية....وغيرها من الممارسات غير المسؤولة)؛ وهي مستويات تنذر بمشاكل اجتماعية قد يترتب عنها في المستقبل القريب اضطرابات أو انزلاقات أمنية يصعب التنبؤ بمآلاتها. المستفاد من هذه الإحالة أنه إلى جانب المطالب الكلاسيكية المرتبطة بتوفير وسائل النقل والمرافق الصحية وإصلاح الطرقات و الربط بالكهرباء، برزت

[110] الحبيب استاتي زين الدين، الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019).).

[111] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي (الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018)، ص .95

[112] كشف هذه المعطيات المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان أحمد شوقي بنيوب خلال ندوة حول موضوع "مرجعية الأمن وحقوق الإنسان"، نظمت في إطار النسخة الثالثة لأيام الأبواب المفتوحة للمديرية العامة للأمن الوطني بمدينة طنجة، من 2 إلى 6 أكتوبر 2019.

[113] تقرير وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، **منجز حقوق الإنسان: التطور المؤسساتي والتشريعي وحصيلة تنفيذ السياسات العمومية بعد دستور 2011**، يوليوز 2019، ص 56 وما بعدها.

احتجاجات ميدانية وافتراضية حاملة لهاجس انعكاسات التغيرات المناخية والمشكلات البيئية التي تستلزم تكثيف الجهود وديمومتها ليس فقط لمواجهتها وتوسيع ثقافة التحسيس بآثارها، وإنما كذلك باستباقها وتعزيز مسؤولية الانخراط الجماعي الطوعي تجاهها (لدى المستهلك ومتخذ القرار في القطاع العام والخاص في نفس الوقت)؛ وهو الرهان الذي لن يتحقق إلا بتوفير إمكانات الحصول على المعلومة والموارد وربط سوء التدبير، بالنسبة لجميع الفاعلين، بالمحاسبة للحيلولة دون تكسير المزيد من النوافذ بالمعنى الجرمي الذي أورده جيمس ويلسون James Q. Wilson وجورج كيلنج George L.Kelling.

خاتمة

إجمالا، يتعذر عليّ ادعاء الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه حتى ولو حبّرت مجلدا، فكيف إذا خَصَّصت له مقالة واحدة ضمن كتاب جماعي؛ ليس فقط بالنظر لتقاطعه مع تخصصات ومقاربات متنوعة، بل كذلك بفعل تسارع تطوراته وحجم المشكلات التي تعترض مجال اهتمامه، وتحديدا البيئة والتنمية التي أمسى مدلولهما يمتد، أخذا في الحسبان ارتباطهما بمستلزمات الاستدامة، من المجال الطبيعي والإنساني إلى الاجتماعي والأمني كما أسلفنا التوضيح في المتن. طبيعي والحالة هذه أن يتسلل شيء من التعميم في بعض الفقرات إزاء موضوع شائك ومتشعب لم ينل حقه من الاهتمام على نحو كافٍ.

أوضحت كيف أن مفهوم العدالة البيئية وما يرتبط به من شبكة مفاهيمية، يعد من بين أهم البراديغمات العلمية الموجّهة للتفكير السوسيولوجي والسياسي في تحديات الإنسان المعاصر، بحيث انتقلت المشكلات الإيكولوجية من كونها مسائل اجتماعية صرفة، إلى اعتبارها أحد أهم الموضوعات التي تثير النقاش العمومي والعلمي في الوقت الحاضر، بل وأصبح خطاب الحركات الاحتجاجية ونضالها غير منفصل عن القضايا البيئية، وأيضا أطروحة تتبناها الكثير من الحركات الاجتماعية الجديدة؛ التي تعتبر أن العدالة الإيكولوجية والعدالة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة ولا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى في ممارسة الضغط على السلطات العامة التي تقوّي اطمئنانها بشأن قدرتها، وبخاصة في العالم العربي، على احتوائها وعزلها بل وإعادة تجديد نفسها في سياقات اللايقين التي تحتمل الشيء ونقيضه. كيف لا وهذا العالم لا تفارقه التناقضات. بقدر ما تحيط الوفرة بالعديد من بلدانه، لا تنفك الندرة تحاصره من كل جانب. وحتى اليوم، يبدو أن هذا العالم لا يزال يبحث عن نفسه على الرغم من موارده وقواسمه المشتركة المادية والرمزية الكثيرة. صحيح أنه راكم في بعض الحالات مجموعة من المكتسبات التي تُجسّد طموحه إلى تجاوز مختلف الضغوطات والمعضلات التي تعترض أمنه البيئي، سواء على مستوى السياسات العامة الداخلية، أو في إطار التعاون الدولي، بيد أن الواقع يكشف أن هذه الجهود لا تزال موضع نقد وإحباط.

في هذه الفضاءات الجغرافية، يتم تقزيم ميزانيات إدارات البيئة والأبحاث العلمية حولها مقابل تضخيم ميزانيات قطاعات الدفاع أو الأمن الوطني، حتى في الدول التي يكون التهديد الرئيس للأمن فيها هو التصحر، والفقر، والبطالة، وهو ما يفيد أن المعركة الحقيقة من أجل الأمن الوطني والإنساني تكمن في التصدي لحالات تصحر الأرض وتَصلُّب المعيشة. والملاحظ كذلك أن أولئك المعنيين بأجندة التنمية أو الذين يعملون من أجلها لا يقرون بعد أن البيئة لا بد أن تكون في صميم كل الحلول، ذلك أن إهمالها يكمن في

أصل كل مشكلاتنا إلحاحا[114]. هذه العقلية تفسر ربما السبب وراء تراكم الإخفاقات. وإذا لم يعاد النظر في هذه العقلية، فلن يكون مصير الأهداف الإنمائية للألفية هو الفشل فقط، بل قاعدة الموارد التي تقوم عليها التنمية ستتدمر أيضا، وبهذه الطريقة تتفاقم وتترسخ الإكراهات التي تواجهها. لذلك، وبشكل عام، ستكون الحركات الاجتماعية المعاصرة، ومنها الحركات البيئية، في مواجهة خصوم عدة، وفي مقدمتهم من يدبر الشأن العام وينتج المعلومات ويتحكم في نشرها، ويسنّ بالتالي قوانين ثقافية تحدّد سياقات الحياة اليومية البيئية، الفردية منها والجماعية.

علميّاً، من المجدي لفت الانتباه مجددا إلى أنه بغض النظر عن صعوبة الانسياق وراء وصف التحركات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية متجذرة ومؤثرة -بالمعنى الذي أوردته هذه الورقة– كما هو الحال في عدة دول متقدمة، سيكون من الحيف تجاهل إرهاصات ما يمكن تسميته حركات اجتماعية تصبو إلى الارتقاء بالممارسات العملية لحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية بدلا من استنضابها، وحماية ما تبقى من فضائل الحيوانات والنباتات والحيلولة دون انقراضها، على الرغم من تسجيل تنوع منطلقاتها ورهاناتها ومعيقاتها. ولربما ستتقلص الأسئلة حول هذه الملاحظة في حال استحضار أن تعزيز الديمقراطية بوصفها سياسة الاعتراف بالآخر من شأنه إنضاج هذه الإرهاصات وتقويتها، أي أننا نحتاج من أجل معالجة المخاوف البيئية وضعف العمل الجمعوي والحزبي إلى تركيز إشباع الناس من خلال التقييد الذاتي للأفراد، ومن خلال تقليص الهوة بين تصور الديمقراطية التمثيلية والتشاركية وواقع ممارستهما، بديلا من لعبة المصالح وتجاذباتها اللامتناهية وميولات الاستهلاك وانحرافاتها غير المقبولة. إن الأمر يتعلق هنا، وفي إطار هذه الحاجة، بضرورة الاجتهاد في إيجاد آليات جديدة لتطوير عمل الجمعيات والأحزاب البيئية بشكل خاص، وإعادة النظر في طرق تكوينها ودعمها، عسى أن تُخلق قوة مدنية ناعمة متسمة بالشفافية وقادرة على التعبئة الإيجابية وواعية بواجبات المواطنة الحقة.

المراجع

العربية:

كتب

- أبراش، إبراهيم. الثورات العربية في عالم متغير (دراسة تحليلية). منشورات الزمن؛ العدد 55. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2011.
- إبراهيم السلموني، سعاد. استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020.
- استاتي زين الدين، الحبيب. الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية. ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.
- الحمادي، سمير. ربيع الغضب: مقاربة أولية. ط 1. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2012.

[114] وانغاري ماثاي، أفريقيا والتحدي، ترجمة أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة؛ ع 410 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 2014)، ص 236.

- الحمد، رشيد، وسعيد صباريني، محمد. البيئة ومشكلاتها. عالم المعرفة؛ ع .22 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1979.
- خمليش، عزيز. الانتفاضات الحضرية بالمغرب، دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2005.
- شكراني. الحسين. حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية. ط .1 بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- غدنز، أنتوني. علم الاجتماع. ترجمة فايز الصياغ. ط .4 بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.
- ماثاي، وانغاري. أفريقيا والتحدي. ترجمة أشرف محمد كيلاني. عالم المعرفة؛ ع .410 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 2014.
- مجموعة مؤلفين. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين). ط .1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011.
- محمد حسين عبد الله، إيمان. الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

دوريات

- استاتي زين الدين، الحبيب. "الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول". **عمران للعلوم الاجتماعية**. العدد 19 (شتاء 2017).
- بشارة، عزمي. "الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة". **سياسات عربية**. العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013).
- بوليتا، فرانشيسكا، وم. جاسبر، جيمس. "الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية". ترجمة ثائر ديب. **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 33 (صيف 2020).
- دامون، جوليان. "المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2030-2050". **استشراف للدراسات المستقبلية**. الكتاب الثاني. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- رشيق، عبد الرحمان. "الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية". **عمران للعلوم الاجتماعية**. العدد 26 (خريف 2018).
- شكراني، الحسين، والرشيد، إبراهيم. "آثار الضغوط الديموغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية: تحليل من منظور الإنصاف ما-بين الأجيال". **استشراف للدراسات المستقبلية**. الكتاب الخامس. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- العبيدي، عبد الحميد. "محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة". **عمران للعلوم الاجتماعية**. العدد 31 (شتاء 2020).
- مارون، إميل. "الحركات البيئية اللبنانية وتغيير التوجّهات الثقافية (نموذج الحركات البيئية في الشمال اللبناني). **عمران للعلوم الاجتماعية**. العدد 13 (صيف 2015).

- مقتدر، رشيد. "الحركات الاجتماعية ذات الطابع الاحتجاجي –الحركة الأمازيغية والحركة الإسلامية: مقاربة أولية في أوجه التشابه والتمايز–". ملف الحركة الأمازيغية. مقدمات **المجلة المغاربية للكتاب**. العدد 27-28 (صيف وخريف 2003).
- هيئة التحرير. "تزايد سكان العالم: نقمة أم نعمة؟ قراءة نقدية في كتاب هل ينبغي أن نخاف من سكان العالم؟". **استشراف للدراسات المستقبلية**. الكتاب الخامس. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، .2020

وثائق

- الأمم المتحدة. "دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة". تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. الدورة التاسعة عشر (16 دجنبر 2011).
- بن عمر، رمضان. "الحركات الاجتماعية البيئية". في: "العدالة البيئية: المعركة مستمرة". تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أكتوبر .2019
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. المملكة المغربية. "إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة". إحالة ذاتية رقم .2017/32 الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، .2017
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. المملكة المغربية. التقرير السنوي.2018 الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، .2018
- مكتب العمل الدولي. "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء". التقرير الخامس. جنيف: مكتب العمل الدولي، .2013
- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان. المملكة المغربية. "منجز حقوق الإنسان: التطور المؤسساتي والتشريعي وحصيلة تنفيذ السياسات العمومية بعد دستور 2011". يوليوز .2019

الأجنبية:

- Dubet, François. «Les nouveaux mouvements sociaux». in: *Action collective et mouvements sociaux*. Paris: PUF,1993.
- Dubos, René & Ward, Barbara. Nous n'avons qu'une terre. Paris: Denoël, 1972.
- Fowke R and Prasad D. Sustainable development, cities and local government. *Australian Planner. no.* 33 (1996).
- Goldsmith, Edward, et al. *The Future of Progress: Reflections on Environment and Development*. Dartington: Green Books, 1995.
- Kallis, Giorgos. Degrowth: The Economy: Key Ideas. Newcastle upon Tyne: Agenda Publishing, 2018.

- Kallis, Giorgos. Limits: Why Malthus Was Wrong and Why Environmentalists Should Care. Stanford: Stanford University Press, 2019.
- L. Farro, Antimo. *Les Mouvements sociaux: Diversité, action collective et globalization*, Politique et économie.Tendances actuelles. Montréal: Les Presses de l'université de Montréal, 2000.
- Laclau & Mouffe; Jean L. Cohen. «Strategy or Identity: New Theoretical Paradigms and Contemporary Social Movements». *Social Research*, vol. 52. no. 4 (1985).
- Manuel Castells. *The Power of Identity*. Oxford, UK: Blackwell, 1997.
- Mark Cioc & Char Miller. «Interview with Roderick Nash». *Environmental History*, vol. 12. no. 2 (April 2007).
- Melucci, Alberto. «Individualisation et globalization». *Cahiers de recherche sociologique*. no. 24 (1995).
- Melucci, Alberto. *«The new social movements: A theoretical approach»*. *Social science information*. vol 19. n° 19 (1980).
- Melucci, Alberto. «The Symbolic Challenge of Contemporary Movements». *Social Research*. vol. 52. no. 4 (1985).
- Melucci, Alberto. *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society.* London: Hutchinson Radius, 1989.
- Nash, Roderick «American Environmental History: A New Teaching Frontier». *Pacific Historical Review*. vol. 41. no. 3 (August 1972).
- Neveu, Eric. *Sociologie des mouvements sociaux*. Paris: La Découverte, 1996.
- Offe, Claus. «New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics». *Social Research*. vol. 52. no. 4 (1985).
- Osborne, Fairfield. *La Planète au pillage*, Maurice Planiol (trad.). Paris: Actes Sud, 2008 [1948].
- R. Malthus, Thomas. An Essay on the Principle of Population, Edited and with an introduction, Gilbert, G. New York, NY: Oxford University Press, [1798] 1993.
- Rogel, Thierry. «La Matrice de Louis Dirn: Une Approche du changement social à 'moyenne portée». *DEES.* no. 110 (Décembre 1997).
- Sen, Amartya. «Il n'y a pas de bombe démographique». *Esprit* (Novembre 1995).

- Touraine, Alain. «An Introduction to the Study of Social Movements». *Social Research*. vol. 52. no. 4 (1985).
- Touraine, Alain. *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements.* Cambridge: Cambridge University Press, 1981.
- United Nations. *Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future.* Oxford: Oxford University Press, 1987.
- Vaillan Court, Jean-Guy. «Mouvement ouvrier et nouveaux mouvements sociaux: L'approche d'Alain Touraine». *Cahier de recherche sociologique*. no. 17 (1991).
- Véron, Jacques. «Population et développement: théories partielles ou théories partiales?». in: Hubert Gérard (dir.). Intégrer population et développement, Actes de la chaire Quételet, 1990. Louvain la-Neuve: Academia-Erasme; Paris: L'Harmattan, 1993.
- Véron, Jacques. *Faut -il avoir peur de la population mondiale?*. Paris: Seuil, 2020.
- Worster, Donald. «History as Natural History: An Essay on Theory and Method». *Pacific Historical Review*. vol. 53. no. 1 (February 1984).
- Yves Alpe et autres. *Lexique de sociologie*. Paris: Dalloz, 2005.

علم البيئة: قضية اجتماعية جديدة!

Environmental Science: A New Social Matter

مولاي هشام الامراني طالب دكتوراه بجامعة ابن زهر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ابن زهر، أكادير (المغرب)

Moulay Hicham EL AMRANI, PhD Student at University of Ibn Zohr, Agadir (Morocco)

Abstract

The environment is considered as the interaction of several factors at the same time.

Ecological conditions have a large-scale impact on the social dimension and the daily life of individuals because the degradation of the planet and its ecosystem are linked to the massive and abusive use of polluting products by manufacturers, which cause global warming. This industrialization has had a positive impact on the economic situation of individuals, of course, but not in terms of health, causing the damage observed in the deterioration in the quality of life and the state of health of individuals, something that has become an actuality of humanity across the globe, with an obvious increase of number and nature of diseases.
However, the remark that could be expressed is that the environmental risks are not equitably distributed. In addition, those who do not have economic power are, in fact, the most sensitive, and at the same time, they are powerless to influence the political decisions made or even organize their lives.

Keywords: Environment, pollution, ecological crisis, environmental inequality

ملخص

تعتبر البيئة تفاعلًا لعدة عوامل، ولظروفها البيئية تأثير واسع النطاق على البعد الاجتماعي والحياة اليومية للأفراد. لأن تدهور الكوكب ونظامه البيئي مرتبطان بالاستخدام المكثف والمسيء للمنتجات الملوثة من قبل الشركات المصنعة، مما يتسبب في الاحتباس الحراري.

وللتصنيع، بصفة عامة، تأثير إيجابي على الوضع الاقتصادي للأفراد، ولكن ليس من الناحية الصحية بالنظر إلى الضرر الملحوظ على تدهور نوعية الحياة والحالة الصحية للأفراد، وهو الأمر الذي أصبح حتميا وطبيعيا عند البشرية في جميع أنحاء العالم، مع زيادة ملحوظة في عدد وطبيعة الأمراض.

لكن الملاحظة التي يمكن طرحها هي أن المخاطر البيئية ليست موزعة بشكل عادل، بالإضافة إلى ذلك، فأولئك الذين ليست لديهم قوة اقتصادية هم الأكثر ضعفاً، وفي نفس الوقت ليس لديهم سلطة التأثير في القرارات السياسية المتخذة وتنظيم حياتهم.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التلوث، الأزمات البيئية، عدم التكافؤ البيئي.

مقدمة

أصبح العالم اليوم مترابطًا، أكثر من أي وقت مضى، ترابط في العلاقات بين الدول والاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة ... فنتجت عنه حالة من التبعية في النظام العالمي الجديد.

إن للظروف البيئية تأثير واسع النطاق على البعد الاجتماعي والحياة اليومية للأفراد؛ لأن تدهور الكوكب ونظامه البيئي مرتبطان، إلى حد كبير، بالاستخدام المكثف والسيء للمنتجات الملوثة من قبل الشركات المصنعة، مما يؤدي إلى الاحتباس الحراري. كما كان للتصنيع، بالطبع، تأثير إيجابي على الوضع الاقتصادي للأفراد، ولكن ليس على المستوى الصحي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تدهور جودة الحياة والحالة الصحية للأفراد، الأمر الذي أصبح موضوعا آنيا للبشرية عبر العالم، مع زيادة ملحوظة في الأمراض من حيث العدد والنوع.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن المخاطر البيئية ليست موزعة بشكل عادل؛ **أولئك الذين ليس لديهم قوة اقتصادية هم الأكثر ضعفا**، وفي الوقت نفسه، ليس لديهم سلطة التأثير في القرارات السياسية المتخذة لتنظيم حياتهم.

إن هذا الوضع من عدم المساواة - **أولئك الذين يلوثون أقل، يعانون أكثر** - يتعمق أكثر فأكثر من خلال خلق فجوات عميقة بين السكان، مما يعد تحديا كبيرا للسلطات العمومية التي تحاول تعبئة الموارد من أجل خلق توازن أفضل وضمان تكافؤ الفرص، بغية توفير ظروف يستفيد فيها كل فرد من الشروط الكافية التي ستسمح له بالقيام بمشاريعه الفردية وأن يكون فاعلا في المجتمع، في بيئة صحية، مواتية للتنمية البشرية المستدامة.

ومع ذلك، فالسياسات التي تتبناها السلطات العمومية حاليًا لا تزال غير كافية، فبالإضافة إلى هاته الجهود، فالمشاركة الفردية للمواطنين تهدف إلى تقليل طوعي في استهلاك واستخدام الموارد الطبيعية باسم توزيع أفضل للثروة بين الشعوب التي تظل عاملاً محددًا لتحقيق المساواة.

في هذه المقالة، سنخصص تحليلًا للبعد الاجتماعي للإيكولوجيا والإنصاف والعدالة البيئية. يمكن أن يكون الالتقاء بين هذين البعدين مصدر صعوبة، بالنظر إلى تباين مصالح الفاعلين ووفقًا لسلطة هذا الأخير.

ويجب أن يفتح الموقف المتماسك والإنساني لهذه الأبعاد سبلاً للتفكير من أجل تحقيق الفعالية، من خلال الحفاظ على البيئة والتنمية البشرية بشكل متوازن، دون تقويض توقعات الفاعلين.

في هذا الإطار، تواجه السلطات العامة السؤال الرئيسي المتمثل في معرفة الاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها من أجل تحقيق حوكمة القضية.

حول هذا السؤال المركزي، تظهر أسئلة ثانوية أخرى، وهي:

1- ما هي الموارد التي ينبغي توفيرها لصانعي القرار والجهات الفاعلة؟

2- من يجب أن يمول؟

3- ما هي طريقة التمويل؟

للإجابة على هذه المشكلة سنعتمد في التحليل على المحورين التاليين:

المحور الأول: من نظرية العدالة إلى حالة الأزمة البيئية.

المحور الثاني: من تقييم التفاوتات البيئية إلى الحوكمة.

المحور الأول: من نظرية العدالة إلى حالة الأزمة البيئية.

1. ظهور مفهوم العدالة البيئية..

نشأ مفهوم العدالة البيئية من نهجين رئيسيين:

- حركة السكان المحليين الذين يستنكرون الوضع على اعتبار أنه غير عادل مع الظروف البيئية المعيشية.
- الحركة العالمية المتمثل عملها على المستوى الدولي مع تكامل بُعد التنمية المستدامة والطموح لتحقيق العدالة الاجتماعية.

فقد ظهرت الحركة الأولى للمحليين، في نفس الوقت في كل من الدول المتقدمة والنامية، وتركزت اهتماماتهم الرئيسية في إدانة المواقف الاجتماعية والسياسية والبيئية المتنوعة وغير العادلة. كما تزامنت مرحلة الثمانينيات

مع تطورالحركات المطالبة بالعدالة البيئية في الولايات المتحدة، التي كان الهدف الرئيسي منها محاربة بناء المصانع الملوثة في المناطق المأهولة بالأمريكيين الأفارقة(Ghorra-Gobin, 2005)[115] .

ومن خلال عمل تشافيز[116]، ولا سيما تقريره المسمى "***النفايات السامة والعرق في الولايات المتحدة***"[117]، ظهر مفهوم العنصرية البيئية. وقد أدت استنتاجات هذا التقرير إلى إدخال قرار اتحادي في القانون الأمريكي سنة 1994[118]، يشجع الجهات الفاعلة على مراعاة بُعد العدالة البيئية على مستوى وكالة حماية البيئة.(EPA)[119]

ومما لاشك فيه فإن قضية العدالة البيئية موجودة أيضًا في البلدان النامية، ولكن بأشكال أقل تنظيماً من الولايات المتحدة. كحركة *السكان الأصليين*[120]، وحركة المعدمين[121] (*الذين لا يملكون أرضً-sans terre)* ا(في البرازيل ... وكلها حركات تهدف إلى المطالبة بالعدالة في استخدام الموارد والحفاظ على البيئة.

تتخذ مطالب هذه الحركات أشكالاً مختلفة، مع وجود اتجاه للتنسيق فيما بينها، وإعادة توجيه خططها وتوجهاتها ؛ وبالتالي، بدلاً من البقاء مقتصرين على الدفاع عن الحيوانات والنباتات، فقد أدمجوا أيضًا الحق في الوصول إلى البيئة الصحية والموارد الطبيعية (المياه والأرض والموارد الحرجية، وما إلى ذلك). هذا البعد الأخير متكامل، بالنظر إلى تسييس الموضوع، في ظل احتكار الموارد من قبل فئة صغيرة من الأفراد أو السياسيين أو الفاعلين الاقتصاديين، مما يجعل من الصعب إسماع مطالب تلك الحركات الاحتجاجية، وهو ما يفسر في الوقت نفسه، اللجوء إلى استراتيجية التنسيق على المستوى الدولي فيما بينها لإقامة علاقات مع المنظمات غير الحكومية الخارجية من أجل التمكن من فرض نفسها على الساحة المحلية.

---

[115] GHORRA-GOBIN Cynthia, *DE LA VILLE À L'URBAN SPRAWL La question métropolitaine aux États-Unis,* Cercles 13 (2005) 123-138;

[116] بنيامين فرانكلين شافيز (ولد في 22 يناير 1948 في كارولينا) هو زعيم الحقوق المدنية الأمريكية وكان مساعدًا لمارتن لوثر كينج .

[117] CHAVIS Benjamin Franklin, Toxic wastes and race in the United States, A National Report on the Racial and Socio-Economic Characteristics of Communities with Hazardous Waste Sites, Commission for Racial Justice, United Church Of Christ, 1987, Exhibit 13;

[118] Ordre exécutif 59. Fed. Reg. 7629 (1994) Clinton 11/02/1994;

[119] وكالة حماية البيئة الأمريكية(Environmental Protection Agency / EPA) وهي وكالة مستقلة تابعة لحكومة الولايات المتحدة.

[120] حركة برازيلية تهدف الى الدفاع والحفاظ على البيئة

[121] حركة المعدمين: منظمة فلاحية ولدت في البرازيل في أوائل الثمانينيات، وهي اليوم واحدة من أهم الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية.

تعتبر هاته الحركات *المحلية* في أوروبا، أكثر نشاطًا من تلك الموجودة في البلدان النامية، مع إشراك المؤسسات السياسية في مكافحة التفاوتات الاجتماعية والبيئية، كما هو الحال في المملكة المتحدة (Agyeman, Evans 2004)[122].

وفي فرنسا، يعد الاهتمام بمسألة عدم المساواة محدود وحديث (Emelianoff, 2006)[123] ولكنه يحظى باهتمام متزايد بين صانعي القرار والسياسيين، وقد حددت IFEN[124] أربعة جوانب من عدم المساواة البيئية[125]، وهي:

1- عدم المساواة الإقليمية؛

2- عدم المساواة في الوصول إلى المناطق الحضرية وبيئة المعيشة؛

3- عدم المساواة فيما يتعلق بالأضرار والمخاطر.

4- عدم المساواة في القدرة على العمل والوصول للسلطات العمومية لتغيير الوسط المعيشي.

أما بالنسبة للحركات العالمية، فتطالب بالعدالة البيئية على المستوى العالمي، من خلال تنظيم نفسها على شكل شبكات أو من خلال التسجيل في برامج المنظمات غير الحكومية العالمية الكبيرة، حتى تصبح أكثر تأثير ونفوذاً. فعلى سبيل المثال، قد تم دعم حركة الاحتجاج ضد بناء سد سردار ساروفار في الهند من قبل *شبكة النهر الدولية*[126]، التي تضمنت نشطاء محليين ودوليين، وتعبئة المجتمع العلمي، وممارسة الضغط من خلال الصحافة وتقديم الملتمسات إلى البنك الدولي.

ويمكن أن يوضح هذه السياسة وتوجه الحركات المحلية نحو الحركات الدولية (العالمية) مثال آخر، ويتجلى في مقاومة تفويض خدمات المياه العامة للشركات الخاصة في بوليفيا، ولا سيما مدينة كوتشابامبا (DE GOUVELLO, FOUNRIER 2005)[127] . وهكذا، وبقوة التنظيم، تمكنوا من إجبار الشركات العابرة للقارات القوية على الانسحاب من السوق بعد توقيع عقد التفويض.

---

[122] AGYEMAN Julian , EVANS Bob, The Geographical Journal, Vol.170, No. 2, June 2004, pp. 155–164

[123] EMELIANOFF Cyria, *Connaître ou reconnaître les inégalités environnementales?*, GRÉGUM - UNIVERSITÉ DU MAINE, ESO - UMR 6590 CNRS

[124] Institut Français de l'Environnement المعهد الفرنسي للبيئة

[125] In A. ROY et G. FABUREL (2006), disponible sur : http://www.ifen.fr/fileadmin/publications/les_syntheses/ PDF/inegalites_ree2006.pdf.

[126] *International River Network* منظمة غير حكومية تأسست منذ عام 1985 ، هي جهة فاعلة في حماية الأنهار وحق السكان في الاستفادة من هذه *الموارد*

[127] DE GOUVELLO Bernard, FOURNIER Jean-Marc, *Résistances locales aux « privatisations » des services de l'eau: les cas de tucuman (argentine) et cochabamba (bolivie)*, Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) | « Autre part », 2002/1 n° 21 | pages 69 à 82.

يوجد أدناه مخطط يلخص بشكل أساسي تصنيف حركات الإصحاح البيئي في جميع أنحاء العالم.

جدول 1: تصنيف الحركات من أجل العدالة البيئية[128]

الآماكن المعنية	الاطار الاجتماعي والسياسي	مؤشر غياب العدالة	التصور البيئ	المؤشرات البيئية	حالات خاصة
الولايات المتحدة الآمريكية	النظام السياسي ديمقراطي تفاوتات كبيرة إجتماعية، مجالية، فصل حضري	أخطار صناعية وحضرية	وسط العيش	الوضعية الصحية للمواطنين	مقاطعة وارن
الدول الصاعدة	مجتمعات ديمقراطية، تفاوتات كبيرة إجتماعية واقتصادية، فصل حضري	أخطار صناعية وحضرية إشكالية الوصول الى الموارد	وسط العيش الوصول الى الموارد (الاقتصادية والثقافية والهوية)	الوضعية الصحية للمواطنين غياب الحقوق، الفقر ابعاد الفضاء المحمي أو/ واللامم	Thor Chemical في جنوب إفريقيا، بوبال في الهند، شيكو منداس بالبرازيل، حركة شيبكو في الهند، نرمادا باكاو اندولان بالهند
الدول الفقيرة	فقر شديد تحول سياسي ضعيف	إشكالية الوصول الى الموارد ابعاد الفضاءات المحمية	الوصول الى الموارد	معطيات قليلة حول المحيط	أوكوني بنيجريا
دول غير ديمقراطية	غياب لحرية التعبير	صعود حركات إدانة بيئية	مشاكل التلوث موضعي	لا يتم التواصل في الغالب مع العموم	الصين

[128] BLANCHON David, MOREAU Sophie, VEYRET Yvette, *COMPRENDRE ET CONSTRUIRE LA JUSTICE ENVIRONNEMENTALE,* Armand Colin | « Annales de géographie », 2009/1 n° 665-666 | pages 35 à 60

.2. العدالة البيئية

إن قضية البيئة، اليوم، تشغل الجميع لأنها تمتد إلى العالم كله، فالأزمة عالية، وتطال البشرية جمعاء، لكن وللأسف تتوزع آثارها بشكل غير متساو. فنجد على مستوى نفس البلد، الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانًا وهشاشة هي التي تعيش في بيئات متدهورة، ويمتد هذا الوضع سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي. وبعبارة أخرى، هاته القطبية بين الأغنياء والمحرومين على المستوى الوطني، موجودة أيضا بين البلدان المتقدمة والنامية، كما يلاحظ عالم البيئة الأمريكي ديل جاميسون، " *يعاني الفقراء - أو الأكثر حرمانًا - بشكل غير متناسب من" التلوث البيئي الناتج من قبل المجتمع ككل* [129]".

وقد ساهمت هذه التفاوتات البيئية في ظهور مجموعات معينة من الحركات النشطة في محاولة لإيجاد حلول للمشاكل البيئية.

وهكذا، خلال الثمانينيات، شرعت حركات *العدالة البيئية* في محاربة التفاوتات البيئية من خلال التأثير على السياسات الوطنية والدولية، لكنها، للأسف، لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف، خاصة في البلدان النامية.

من المهم الإشارة إلى أن التفاوتات البيئية أو الإيكولوجية تتعلق بتوزيع الفوائد والإكراهات البيئية، بينما المقصود بالإصحاح البيئي هو التوزيع العادل للمنافع والتكاليف. لذلك نصت (*العدالة البيئية*) على توزيع الأعباء المرتبطة بالسياسات المعتمدة أو التي ستتبناها الدول للتعامل مع السلبيات. بينما في الواقع، يحاول الجميع التخلي عن مسؤولياتهم فيما يتعلق بالبيئة، أولاً، نظرًا للكلفة المالية العالية والسبب الثاني مرتبط بعملية التفاوض الطويلة والصعبة مع الأطراف سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وتجدر الإشارة إلى سبب ثالث يدفع الدول إلى تبني سياسة فك الارتباط هذه، لا سيما الرغبة في عدم الوجود بمفردها في تحمل التكاليف، والمثال الواضح يتجلى في إعلان الرئيس جورج بوش، خلال مناقشة في الانتخابات الرئاسية لعام 2000. '' *تتولى الولايات المتحدة مسؤولية تنظيف الهواء كما أرادت معاهدة كيوتو إجبارها على ذلك، بينما استثنيت الصين والهند منها* [130]''.

في الواقع، كل دولة لديها نصيب من المسؤولية، والتي يجب أن تتحملها من أجل حماية البيئة وضمان مستقبل صحي للأجيال القادمة. ولهذا، يجب النظر في الحلول المتاحة في إطار التعاون، ومن منظور متعدد الأبعاد والأطراف، بدلاً من تقديم مقترحات أحادية الجانب، وأن تكون في إطار تعاون منصف.

[129] JAMIESON Dale, *Global Environmental Justice,* Dale Jamieson, Morality's Progress, Oxford, Clarendon Press, 2002, p. 297

[130] GARDINER Stephen M., Ethics and Global Climate Change, *Ethics* 114 (April 2004), p. 578.

وتحقيقا لهذه الغاية، هناك عدة سيناريوهات ممكنة، على وجه الخصوص، لتوزيع خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بين البلدان:

- تطبيق مبدأ التكافؤ على المستوى الدولي، أي توزيع الجهود للحد من الغازات الدفيئة بالتساوي بين جميع دول العالم.

- تطبيق المبدأ القائم على التفاوتات حسب مستوى التنمية. وبالتالي، يمكن تحديد أهداف خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على أساس نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. هذا السيناريو يروم تبني جهد حسب درجة تطور البلد.

-ضرورة احترام الحد *الأدنى الحيوي*[131] لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في البلدان المتقدمة، مع استبعاد أي احتمال للدول الفقيرة بفرض حد أدنى من الانبعاثات لا يسمح لها بتلبية احتياجاتها الأساسية.

لكل هذه السيناريوهات تأثيرات متباينة على الواقع؛ فمن السماح للبلدان المسببة للتلوث بعدم تقليل انبعاثاتها، إلى فرض قيود على أفقر البلدان وأكثرها ثراءً في نفس الوقت. ومن المؤكد أن هذا من شأنه أن يضر البلدان الفقيرة. وبالتالي، فإن تحديد تاريخ مرجعي، 1990 في اتفاقيات كيوتو، يعني إلغاء التاريخ السابق، حيث استفادت الدول المتقدمة من الوصول إلى مستواها الحالي، وتعمل آنيا على عرقلة تنمية البلدان الأخرى، مع الحفاظ على ميزتها التاريخية. إنه أيضًا فك ارتباط مع مسؤوليتهم، الأخلاقية والمعنوية، ومع المناخ الحالي والأزمة البيئية، بسبب سنوات من الاستغلال المكثف للطبيعة.

وبعيدًا عن هذا البعد، فإن قبول مسؤوليتهم التاريخية والاعتراف بها لا يعني القدرة على تأهيل مستوى الديون البيئية أو الإيكولوجية[132] اتجاه البلدان النامية. سواء أكان دينًا بيئيًا أو دينًا إيكولوجيا، أو حق إن أخذنا في الاعتبار بُعد *الحد الأدنى* للكفاف أو التوزيع العادل أو غير العادل، فإننا لن نتمكن حتى الآن من تحقيق ذلك.

[131] SHUE Henry, *Climate*, A Companion to Environmental Philosophy, pp. 449-459.

[132] EMELIANOFF Cynthia, La problématique des inégalités écologiques, un nouveau paysage conceptuel, Écologie et politique, 35/2007, pp.19-31.

المحور الثاني: من تقييم التفاوتات البيئية إلى الحكم

1. تقييم التفاوتات البيئية: الجوانب الاجتماعية

بادئ ذي بدء، يمكن القول إن التفاوتات البيئية تؤدي إلى عدم المساواة في التنمية البشرية، وعلى وجه التحديد الفقر الذي يتزايد في البلدان النامية، بالنظر إلى الاستغلال الهائل وغير العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة، من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية. ويؤدي هذا الاستغلال إلى تدهور بيئي، أولى ضحاياه تلك الطبقات الاجتماعية الضعيفة اقتصاديًا.

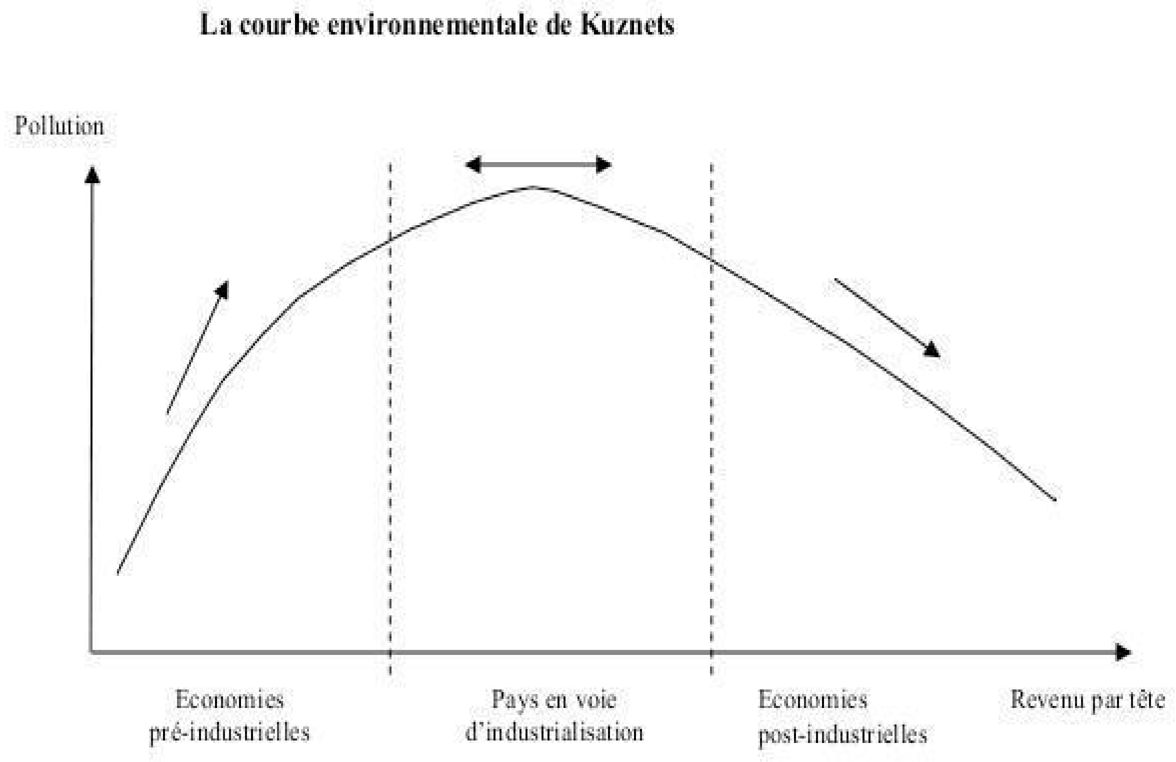
يضاف إلى ذلك تفويض استغلال الموارد للشركات متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى استنزاف كل ثروات البلدان المعنية، ويسبب مآسي بيئية (إزالة الغابات، وتغير المناخ، وإلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي، وما إلى ذلك)، ومآسي اجتماعية (إفقار السكان المحليين).

وهكذا، فإن التقرير المرحلي المنسق من قبل SUKHDEV[133] في عام 2008 يحدد العلاقة الوثيقة بين الفقر وضعف النظم البيئية وفقدان التنوع البيولوجي. هذا الوضع يدمر أي إمكانية للتنمية الاقتصادية ويلغي تمامًا منحنى كوزنتس البيئي، الذي يربط بين مستوى التنمية الاقتصادية (يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والتدهور البيئي، ويخلق رابطًا ميكانيكيًا بين السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية (زيادة في معايير المعيشة) والحد من التدهور البيئي: يزداد التدهور البيئي مع ارتفاع دخل الفرد قبل أن يصل إلى الذروة ثم يتناقص.

يفسر الرسم التوضيحي التالي نظرية هذا المنحنى.

[133] SUKHDEV Pavan, *L'économie des écosystèmes et de la biodiversité*, Communautés européennes, Welzel, Hardt, Wesseling, 2008

مبيان 1 : منحنى كوزنتس البيئي[134]



في الواقع، يزداد حجم النفايات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع التنمية. من وجهة نظرنا، لكي تكون هذه النظرية صحيحة، يجب تكييف سياسة إعادة التوزيع، وهو أمر لم يتخذه صناع القرار إلى الآن.

في البعد الاقتصادي، لا تعني التنمية بشكل تلقائي إبطاء التدهور البيئي والتلوث. فعلى سبيل المثال، فالصين التي تشهد حاليًا كارثة بيئية، حيث إن المستوى غير المستدام للتلوث في مدنها يتجاوز 1000 ميكروغرام في بعض المدن مثل شيجيا تشوانغ، في حين أن الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية هو 25 ميكروغرامًا لكل متر مكعب[135]. هذا الوضع، يقدم لنا فكرة عن العواقب الصحية والنفقات التي يجب على

[134] MEUNIE André, *Controverses autour de la courbe environnementale de Kuznets*, Centre d'économie du développement, IFREDE-GRES- Univ. Bordeaux IV, DT/107/2004

[135] تم الإطلاع عليه بتاريخ 02.01.2019 http://www.konbini.com/fr/tendances-2/chine-pollution-record-alerte-rouge/

السلطات العمومية تحملها للسيطرة على هذا المستوى من التلوث وآثاره، والذي يمثل جهدًا يعادل 7٪ من معدل النمو الاقتصادي المسجل.

كما يمكن، أيضا، أن يكون لأبعاد التفاوتات البيئية تأثير على السياسة. وعلى هذا الأساس، حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة[136] 17 صراعًا رئيسيًا نشأ، عامي 1990 و2002، بين الدول من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية.

باختصار، يبدو أن سوء الإدارة وفقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات وانتهاك التوازن الطبيعي، كلها أسباب رئيسية لعدم المساواة البيئية، مع كل ما يقع على عاتق البشر وتنميتهم.

لذلك نجد أن مواطني الدول الأقل نموا هم أكثر من يعانون من هذا الوضع، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 2: الدول الغنية والفقيرة في مواجهة الكوارث الطبيعية[137]

فئة الدخل	عدد الكوارث	السكان ((بالملايين	الناتج الداخلي الخام للفرد	عدد القتلى	التكلفة الإجمالية، النسبة حسب الناتج الداخلي الخام
الدخل المرتفع	1476	828	23021	75425	0.007
الدخل المنخفض	1533	869	1345	907810	0.55

انطلاقا من هذا الجدول، فإن البلدان ذات الدخل المنخفض أكثر عرضة للكوارث الطبيعية من البلدان ذات الدخل المرتفع، مع تأثيرات مباشرة على السكان، كما يتضح من عدد القتلى الذي يتجاوز 12 ضعفا عدد القتلى في البلدان ذات الدخل المرتفع.

[136] PNUE 2007, Rapport annuel, DCP/0926/NA, in https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11459/retrieve

[137] STROMBERG David, 2007, *Natural Disasters, Economic Development, and humanitarian Aid*, Journal Of Economic Perspectives, Vol. 21 (Summer), pp 199-22

لتوضيح هذه التفاوتات بشكل أفضل حق على مستوى الخسائر البشرية، سيوضح الجدول التالي عواقب عدم المساواة من خلال مقارنة أغنى 10 بلدان ومثلها أفقر على المستوى العالي للفترة الممتدة من 1974 إلى 2003.

جدول 3: أثار الكوارث الطبيعية على العنصر البشري في أغنى 10 بلدان و 10 أفقر بلدان

الدول	الناتج الداخلي الخام / الفرد بالدولار، 2002	العدد السنوي للضحايا/ 10000 فرد 2003-1974	الدول	الناتج الداخلي الخام / الفرد بالدولار، 2002	العدد السنوي للضحايا/ 10000 فرد 2003-1974
اللوكسمبورك	44000	0	الصومال	550	2701
الولايات المتحدة الآمريكية	37600	59	سيراليون	580	155
النرويج	31800	5	بوروندي	600	674
سويسرا	31700	2	الكونغو الديمقراطية	610	114
ايرلندا	30500	4	تنزانيا	630	1531
كندا	29400	72	ملاوي	670	8748
بلجيكا	29000	2	أفغانستان	700	1120
الدانمكارك	29000	0	إريريتيريا	740	6402
اليابان	28000	182	إتيوبيا	750	5259
النمسا	27700	29	مدغشقر	760	2090

من الملاحظ أن البلدان الأفقر هي التي تعاني أكثر من البلدان الغنية من عواقب الكوارث الطبيعية.

2. ما هي سبل الحوكمة الجيدة للتغلب على التفاوتات البيئية؟

إن فهم التفاعلات بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية والبيئية يستوجب تكييف المناطق مع بيئتها من أجل تصحيح التفاوتات الملحوظة ضمن السياق الحالي دون نسيان مسألة تحديد معايير المؤشرات المناسبة لتحليلها لبلورة الحلول المناسبة.

أولاً، من المهم تحديد مفهوم البيئة السليمة، والتي لا يمكن حصرها فقط في أبعاد البيانات المادية - الطبيعية، الضرورية لتأهيل الوسط البيئي (المناخ والغطاء النباتي والضوضاء ...)، ولكن بالطريقة التي تستغلها المجتمعات التي تعيش هناك. بمعنى آخر، فالطريقة التي نستخدم بها البيئة هي التي تخلق عدم المساواة، بينما من حيث المبدأ، البيئة عادلة بطبيعتها وتوفر فرصًا متساوية للجميع.

ثانيًا، من خلال اعتماد منهج تحليلي للبعد المكاني يمكن لنا أن نقف عند التفاوتات الاجتماعية والبيئية، وكذا إبراز ظواهر التمييز البيئي. وبذلك، سنتمكن من رسم خريطة لعدم المساواة البيئية والاجتماعية. قد يكون هذا الوضع بسبب الإدارة السياسية غير المتوازنة للموارد، التي تسلط الضوء على التناقضات بين المناطق التي جمعت المزايا الاجتماعية والبيئية وغيرها من تلك التي راكمت فقط المساوئ البيئية، وخلقت فئة من السكان المهمشين.

يمكن الوقوف على هذا النمط من سوء التوزيع من عدم المساواة سواء على المستوى المحلي، بين المناطق في نفس البلد، وكذلك على المستوى العالمي، ممثلة بعدم المساواة بين دول الشمال ودول الجنوب[138].

لقد تمكنت دول الشمال المتقدمة من السيطرة الكاملة على البيئة وبطريقة فعالة، مع احترام التنوع البيولوجي لبيئتها والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتقليل المخاطر الطبيعية والصحية قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه، من خلال استغلال موارد الجنوب - البلدان النامية - عن طريق التعاقد من نقل الآثار السلبية إلى هاته الأخيرة لأجل الحفاظ على التوازن البيئي في الداخل. من ناحية أخرى، يعاني الجنوب من سوء إدارة بيئته، والانتقال إلى نمط التصنيع الذي يضر بالتوازن البيئي.

ارتفعت عدد من الأصوات من أجل الضغط على السلطات من أجل إيجاد حل للتعامل مع حالة عدم التكافؤ هاته، خاصة لأولئك الذين يعانون من التباين البيئي أو الإيكولوجي، من خلال اقتراح مفهوم جديد، يتلخص في مبدأ *المديونية البيئية*، المستوحاة من النموذج المالي للبلدان النامية مقابل البلدان المتقدمة، لا سيما في أوائل التسعينيات، من قبل المنظمات غير الحكومية مثل IEP[139] . ولقد تمت بلورة هذا المفهوم وتطويره ليتم التوقيع على معاهدة *الديون البديلة*[140].

لكن هاته المبادرة لم تؤت الثمار المتوقعة - حتى اليوم - لكنها على الأقل شددت على عنصر مهم وزادت من وعي المجتمع الدولي حول مشاكل العدالة البيئية.

---

[138] المقصود دول الشمال أي الدول المتقدمة ودول الجنوب الدول النامية حسب التصنيف الذي كان معمولا به سابقا

[139] Instituto de Ecologica Poluticia (IEP) هي منظمة غير حكومية تنشط في المجال البيئي منذ سنة 1987

[140] في عام 1992، تم التوقيع على "معاهدة الديون" في قمة الأرض في ريو دي جانيرو. هذه الوثيقة تربط بشكل مباشر الدين المالي الذي تدين به الدول الفقيرة للدول الغنية والديون البيئية، والتي ستكون الدول المدين لها هي الدول الغنية ودائني الدول الفقيرة.

في الواقع، لا يمكن لسياسة التعويض أن تضمن بأي حال العدالة البيئية، ولا تصحيح التفاوتات الحالية أو المستقبلية وفي نفس الوقت إنها تثير عدة تساؤلات أخلاقية واقتصادية ومالية وصحية.

ويبقى التساؤل الذي يطرح عما إذا كانت سياسة خصخصة القضية البيئية التي اعتمدتها معظم البلدان النامية منذ بداية التسعينيات يمكن تعويضها عن طريق الأموال المحولة أو التكنولوجيا أو المساعدة الاجتماعية و / أو الاقتصادية الممنوحة لتلك البلدان.

كما يمكن لنا طرح أسئلة أخرى منها على سبيل المثال:

ما هي الآثار المترتبة على صحة المواطنين من جراء التعرض للمواد الكيميائية السامة؟ هل الاستخدام المكثف يؤدي إلى تدمير كامل للموارد الطبيعية له ما يبرره؟ هل تصدير النفايات السامة (يورانيوم، نفايات كيميائية، إلخ) إلى الدول النامية هو الحل لكلا الطرفين؟

بالطبع الجواب على هذه الأسئلة هو بالنفي.

خاتمة

هل يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية باستخدام الموارد الطبيعية مع حماية البيئة وتقليل التفاوتات الاجتماعية؟

من حيث المبدأ، يجب أن تسير التنمية وحماية البيئة جنبًا إلى جنب لحماية مستقبل البشرية، ولكن للأسف، الوضعية خلاف ذلك.

كل يوم تزداد احتياجات سكان العالم، مما يعني أن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة سيزداد أيضًا، لدرجة أننا وصلنا إلى نهاية الاستغلال، الذي تسبب في كوارث حقيقية للطبيعة. بالإضافة إلى ذلك، نرى أن البلدان المتقدمة هي التي تستغل موارد أفقر البلدان أكثر من غيرها، وتسبب أضرارًا جسيمة للطبيعة، بينما تعمق في الوقت نفسه التفاوتات البيئية والاجتماعية. وهذا واقع متناقض، لأن البلدان النامية تحتاج إلى الوسائل المالية التي تحصل عليها من البلدان المتقدمة مقابل استخدام واستغلال الموارد الطبيعية للبلدان المعنية.

وهكذا نصادف أن *أسوأ الملوثين هم في نفس الوقت أفضل دافعي* التعويضات. لكننا نلاحظ أن السياسات العامة المعتمدة للتعامل مع هذه الآثار لا تنجح في الحفاظ على البيئة، ولا لضمان مستوى اجتماعي يتلاءم مع الطبقات الوسطى، ولا الطبقات المحرومة. ولتجنب مثل هذا الموقف، يبدو من الحكمة دمج نهج يربط السياسات البيئية بالسياسات الاجتماعية من أجل ضمان طابع إيكولوجي فعال بيئيًا ومحايد اجتماعيًا، وبعبارة أخرى، أن يكون لدينا سياسة اجتماعية - إيكولوجية متوازنة ومنصفة. وللقيام بذلك، يمكننا الاعتماد

على العديد من الإجراءات التي تعزز التكامل في نهج عالمي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التعاون الدولي والتكامل.

على المستوى العملي، ولتحسين ظروف المعيشة وتجنب تعميق التفاوتات الاجتماعية والبيئية، من المناسب اتخاذ الإجراءات التالية:

- خلق قيمة مضافة من الموارد الطبيعية الموجودة مع الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.
- زيادة سرعة الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تطوير نموذج إدارة محلي للتمكن من الاستجابة بفعالية لأي تدهور محتمل.
- ضمان تربية بيئية لجميع القوى الفاعلة والأجيال القادمة.
- إشراك المجتمع المدني في صنع القرار وإدارة الموارد.
- إنشاء محميات طبيعية.

في رأينا، هذه بعض الإجراءات التي يمكن أن تشكل جزءًا من الحل للتغلب على الوضع الحالي وتطوير نهج جديد يعتمد بشكل أكبر على الانفتاح على البيئة، والاحترام المتبادل بين الدول مع الاستخدام الرشيد للموارد من أجل تصحيح التفاوتات الاجتماعية الناجمة عن الاستغلال الهائل للموارد.

المراجع

AGYEMAN Julian, EVANS Bob, The Geographical Journal, Vol.170, No. 2, June 2004;

BLAIS F. et FILION M-, De l'éthique environnementale à l'écologie politique. Apories et limites de l'éthique environnementale', Philosophiques, vol. 28 n° 2, 2001;

BLANCHON David, MOREAU Sophie, VEYRET Yvette, *COMPRENDRE ET CONSTRUIRE LA JUSTICE ENVIRONNEMENTALE,* Armand Colin | « Annales de géographie », 2009/1 n° 665-666 |;

CHAVIS Benjamin Franklin, Toxic wastes and race in the United States, A National Report on the Racial and Socio-Economic Characteristics of Communities with Hazardous Waste Sites, Commission for Racial Justice, United Church Of Christ, 1987, Exhibit 13;

DALE Jamieson, *Global Environmental Justice,* Dale Jamieson, Morality's Progress, Oxford, Cla- rendon Press, 2002;

DE GOUVELLO Bernard, FOURNIER Jean-Marc, *Resistances locales aux « privatisations » des services de l'eau: les cas de tucuman (argentine) et cochabamba (bolivie)*, Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) | « Autrepart », 2002/1 n° 21 |;

EMELIANOFF Cynthia, La problématique des inégalités écologiques, un nouveau paysage conceptuel, Écologie et politique, 35/2007;

EMELIANOFF Cyria, *Connaître ou reconnaître les inégalités environnementales?*, GRÉGUM - UNIVERSITÉ DU MAINE, ESO - UMR 6590 CNRS;

GARDINER Stephen M., « Ethics and Global Climate Change », *Ethics* 114 (April 2004);

GHORRA-GOBIN Cynthia, *De la ville à l'urban sprawl la question métropolitaine aux États-Unis,* Cercles 13 (2005);

GUHA-SAPIR D., HARGITT. D., HOYOIS P., *Thirty years of natural disasters : 1974-2003 : The numbers,* Centre for research on the Epidemiology of disasters, Press universitaires de Louvain, 2004 ;

HARTLEY T. W., Environmental justice: an environmental civil rights value acceptable to all world views, Environmental Eth,bs, vol. 1Z n'3, 1995;

MEUNIE André, *Controverses autour de la courbe environnementale de Kuznets*, Centre d'économie du développement, IFREDE-GRES- Univ. Bordeaux IV, DT/107/2004;

MIKKELSON G. M., GONZALEZ A. et PATERSON G. D., Economic inequality predicts biodiversity loss, PLOS ONE, vol. 2, n° 5, 2OO7;

Ordre exécutif 59. Fed. Reg 7629 (1994) Clinton 11/02/1994;

PNUE 2007, Rapport annuel, DCP/0926/NA, in https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11459/retrieve

SHUE Henry, *Climate*. A Companion to Environmental Philosophy, p. 449-459, Feb. 2003;

STROMBERG David, 2007, *Natural Disasters, Economic Development, and humanitarian Aid*, Journal Of Economic Perspectives, Vol. 21 (Summer);

SUKHDEV Pavan, *L'économie des écosystèmes et de la biodiversité*, Communautés européennes, Welzel, Hardt, Wesseling, 2008 ;

Webographie :

- http://www.konbini.com/fr/tendances-2/chine-pollution-record-alerte-rouge/ (Consulté le 04/04/2018)
- http://www.ifen.fr/fileadmin/publications/les_syntheses/PDF/inegalites_ree2006.pdf. (Consulté le 09/04/2018)
- https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11459/retrieve (Consulté le 09/04/2018).

Climate Change and Environmental Crime in Africa: What Implications for What Challenges?

التغيرات المناخية و الجريمة البيئية في أفريقيا: التداعيات والتحديات

الحسين شكراني، أستاذ القانون الدولي، و سمير الفرا، باحث ، جامعة القاضي عياض(المغرب)

Chougrani Elhoucine, Professor of International Law, Cadi Ayyad University (Morocco) & **El Firaa Samir**, Researcher Cadi Ayyad University (Morocco)

Abstract

Environmental crime- as an emerging field witnessing increasing growth- not only affects our environment but also has an impact on the stability of Earth's climate and remains a major cause of climate change. The latter, currently constitute an unprecedented challenge for Africa as most of the problems this continent suffers from are generated by such a climate crisis. Instead of fighting the underlying causes of climate change and its concomitant effects on climate change, global powers still benefit from judicial impunity by exploiting legal, regulatory, and institutional breaches at international, regional, and national levels. Thus, the recognition of the crime of ecocide in international criminal law has become a sine qua none condition for the violation of environmental law, even if it does not destroy the efforts made to this end. Currently, the research avenues to be developed are necessarily judicial to put an end to the envisaged environmental haemorrhage.

Keywords: Environmental crime, Climate Change, Criminal Repression, Ecosystem and Coviability

ملخص

إن الجريمة البيئية – باعتبارها مجالا ناشئا يعرف نموا متزايدا - لا تؤثر فقط على بيئتنا، بل تؤثر أيضًا على استقرار مناخ كوكب الأرض، وتظل السّبب الرئيسي للتغير المناخي. حيث يشكل هذا الأخير في الوقت الراهن تحديا غير مسبوق بالنسبة للقارة الإفريقية، لأن معظم المشاكل التي تعاني منها هذه القارة تتجدّد بسبب الأزمات المناخية الماثلة. فبدلاً من التصدي للأسباب الكامنة وراء التغير المناخي ومعاقبة مرتكبي الجرائم البيئية، تستمر القوى العالمية في الاستفادة من الإفلات من العقاب القضائي من خلال استغلال الثّغرات القانونية والتنظيمية والمؤسسية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. ونتيجة لذلك، يعتبر الاعتراف بجريمة "الإبادة البيئية" في القانون الجنائي الدولي ضروريا لمكافحة انتهاكات القانون الدولي البيئي، ومع ذلك لا ينتقص هذا الوضع من الجهود المبذولة لتحقيق الغاية المتوخاة. ففي الوقت الحالي، تبقى طرق البحث التي يجب العمل على تطويرها في هذا المجال هي بالدرجة الأولى ذات طابع قضائي محض من أجل وضع حَدّ للتّزيف البيئي المتوقع.

الكلمـات المفتاحية: الجريمة البيئية، التغير المناخي، الزّجر الجنائي، التّعايش الاجتماعي الإيكولوجي.

Introduction

Protecting natural ecosystems and their capacity to sequester and store atmospheric greenhouse gases is an essential component of climate change mitigation[141]. Article 7 of the Paris Agreement of December 12, 2015 states that protecting this system is essential to increase nature's resilience to the effects of climate change, including desertification, heat waves, floods, and biodiversity loss.

The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) is sounding the alarm about the rise in crimes affecting the environment and climate change, such as deforestation, marine pollution, wildlife trafficking, poaching, fishing crimes, and waste trafficking, all of which contribute to global climate change[142].

Thus, climate change has been defined by Article 1 of the 1992 United Nations Climate Change Convention as ″ changes of climate which are attributed directly or indirectly to human activity altering the composition of the global atmosphere...etc.‶. It follows from this provision that threatening the environment through illegal acts allows to produce effects causing climate change that also affects ecosystems and weaken its natural functions, this reciprocal relationship is qualified under the principle of cause and effect.

A fortiori, Africa is one of the regions most affected by climate change[143], with serious consequences for food security, public health, and ecosystems. However, the implications of this phenomenon are caused by environmental crime, which is the initial cause of climate change and its intensification. This phenomenon represents an unprecedented challenge for States, international organizations (IO), and institutions to strengthen international criminal law cooperation to combat greenhouse gas emissions.[144]

Our research proposes an analytical study not only of the implications of climate change related to environmental crime but also of the implications of environmental damage on climate change since it is considered to be one of the main causes

[141] United Nations Economic Commission for Europe (UNECE), Technology brief Carbon Capture, Use and Storage, (Geneva: 03 Mars 2021), p. 1.

[142] Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability, (New York USA: 2022), p. 1087.

[143] Banque Mondiale, Aider les pays à s'adapter dans un monde en mutation, (Washington : 2022), p. 6.

[144] Organisation des Nations Unies (ONU), Paix, dignité et égalité sur une planète saine, Site de l'ONU, : (http://tinyurl.com/2e2533rr), accessed 04/06/2023.

aggravating the climate situation of our planet, through the emission of greenhouse gases by reputedly illicit activities in Africa[145], in order to dig out the challenges facing the States concerned in this respect.

The issue of climate change in Africa represents a real threat to the security of the international and national order, as these changes now have an undeniable impact on human activities, including illicit actions. With this in mind, the judicialization of environmental offenses and cooperation in criminal matters are key challenges in the face of climate disruption. One of the consequences of this phenomenon is forced migration, which can result from natural disasters such as flooding, desertification, food insecurity, and water stress, as well as cross-border crime such as drug trafficking and smuggling[146].

Indeed, environmental crime is becoming a growing concern as it causes significant damage to the environment and consequently to people's health within the African continent and even beyond its borders. Criminals duck, con, coordinate, and deviate their attention to take advantage of drugs, counterfeit goods, human trafficking, hazardous chemicals, forest products, pangolins, and giant clams. These illicit acts, generally committed by multinationals operating in industrial sectors, cause so-called climate change through their emissions and disposal of various kinds of waste[147]..etc.

The predominant view is that climate change acts as a **Threat Multiplier** by interacting with other risks such as resource scarcity, population growth, state fragility, etc., thereby intensifying existing tensions and increasing the likelihood of conflict over natural resources. This observation is also highlighted in the Adelphi report[148], which states that climate change does not produce environmental crime, but rather creates a favorable climate in which environmental criminals can operate freely[149].

Accordingly, our issue revolves around the following question: Does climate change have an impact on environmental crime that can act as an exacerbating factor for

[145] Pacifique Manirakiza, ″La protection des droits de l'homme à l'ère de l'industrie extractive en Afrique‶, Criminologie, vol. 49, no. 2 (2016), p. 15.

[146] Cramer Ben, ‶Les incidences des changements climatiques sur la sécurité : Sécuriser la planète ou la climatiser″, Recherches internationales, no. 90 (Avril-juin 2011), pp. 2-35.

[147] United Nations Environment Programme (UNEP), Interpol Rapid Response Assessment, The Rise of Environmental Crime A Growing Threat to Natural Resources, Peace, Development and Security, (Egypt:15/07/2016), pp. 7-8

[148] Adelphi. Center for American Progress, Supporting Global Food Security in a Changing Climate Through Transatlantic Cooperation, (Germany: 29/03/2016), pp. 1-3.

[149] Baillat Alice, ″Quel(s) lien(s) entre les luttes contre le terrorisme et le changement climatique ? ‶. Les Champs de Mars, no. 30 (2018), pp. 3-4.

the threat of climate change? In other words, is there a cause-and-effect relationship between climate change and environmental crime?

This issue needs to be elucidated, given the originality of environmental crime, especially with the rise of industrialization, the exponential opening up of national borders to foreign capital, and the increase in import volumes and communication technologies[150]. This is why our research seeks to analyze the reciprocal interaction between climate change and environmental crime, to identify the challenges and obstacles facing African states in their efforts to combat environmental crime linked to climate change and to propose more solid approaches and mechanisms to alleviate the impact of climate change.

I. The cause-and-effect relationship between climate change and environmental crime in Africa

Given the scale of environmental damage, the question of examining the relationship between environmental crime and climate change is an important one, as they are inextricably linked in terms of cause and effect. Climate change, as a causal agent, continues to exert a significant influence on mankind, driving it to commit illegal acts concerning environmental degradation. However, this climate change has not occurred by chance but is mainly caused by the unacceptable actions of mankind, including the emission of greenhouse gases, the pollution of oceans and groundwater, and so on. We will now examine the transversal relationship between climate change and criminal acts committed against the environment, in the context of compliance with the legal norms of international environmental law and criminal law.

A. Environmental Crimes Affecting Climate Change

The majority of environmental damage and biodiversity loss is caused by both illegal means and common property[151] offenses, challenging the great global powers. These infringements can be observed in various fields, such as marine and mining activities, where we can find crimes affecting coastal and marine

[150] Christian Tshiamala Banungana, "La judiciarisation des atteintes environnementales: La Cour Pénale Internationale à la rescousse ?," Revue québécoise de droit international, (décembre 2017), p. 7.

[151] Yenny Vega Cardenas. Nayivé Vega, "La criminalité environnementale et l'industrie du gaz de schiste au Québec", Criminologie, vol. 49, no. 2 (2016), p.4.

ecosystems, marine pollution from land-based sources, bilge water dumping[152], ***bottom-trawling fishing, forestry crimes, waste trafficking***[153], as well as the high use of energy for domestic consumption[154].

Certainly, Because of their vast expanse, the oceans play a crucial role in carbon sequestration, absorbing around 90% of the heat generated by climate change. In Africa, the oceans absorb around 25% of all annual man-made CO2 emissions, giving them an essential role in reducing these emissions. However, rising emissions[155] are hurting the health of the oceans, leading to warming and acidification of the water[156].

In quantitative terms, marine pollution from land-based sources, notably the transport of petroleum products, is the main cause[157]; in 2018, Africa accounted for 8.7% of the world's oil production and possessed 7.5% of the planet's known reserves. Historically, oil and gas activities were mainly concentrated in the Gulf of Guinea and further south, for example, Nigeria, Gabon, Angola, and Ghana remain the countries most exposed to the risk of waste spills,[158] in addition to Mauritania and Benin, which do not produce but have oil drilling platforms, such as the one at Sèmè[159].

---

[152] Bilge water flows through the ship to collect oil and other pollutants. A cruise ship can generate more than 8 tons of bilge water per day, before being discharged into the sea, See :
United Nations Office On Drugs and Crime (UNODC), Crimes that Affect the Environment and Climate Change, (Vienne: 10/11/2022), p. 12.

[153] United Nations Office On Drugs and Crime (UNODC), Crimes that Affect the Environment and Climate Change, (Vienne: 10/11/2022), p. 10.

[154] ONU, Environnement, mettons l'environnement au cœur de la vie des personnes, (New York : 2018), p. 6.

[155] Disruption of marine ecosystems reduces the oceans' ability to regulate climate. Unfortunately, higher temperatures and ocean acidification resulting from carbon emissions, combined with marine pollution, are having a devastating effect on marine life. While many factors contribute to this reality, some are particularly significant.

[156] ONU, l'océan, notre meilleur allié contre les changements climatiques, site de l'ONU, consulté le,: (http://tinyurl.com/kp72b5x8), accessed 15, March 2023.

[157] UNODC, Crimes that Affect the Environment and Climate Change, Op.cit. p. 11.

[158] Banque Mondiale. Fonds Français pour l'Environnement Mondial, "Accroissement du risque de pollution marine par les déversements d'hydrocarbures en Afrique de l'Ouest", New letter, (Afrique de l'Ouest), Mars-Avril 2021, p. 1.

[159] This commune in southern Benin was discovered in 1967 via Union Oil. It covers an area of 551 km², of which 355 km² is used for seismic surveys. The field has onshore facilities and a tank farm dedicated to processing oil production. It contains oil reserves estimated at between 22 and 28 million barrels, as well as 428 billion cubic feet of recoverable natural gas. See:
Olivier de Souza, "Bénin Vers la signature d'un accord de partage de production sur le pétrole de sèmè, " Agence Ecofin (Cameroun), 17/04/2023.

As mentioned above, bilge water discharge is one of the most serious environmental offenses with an impact on climate and biodiversity. This crime is frequently committed at sea, when ships store oil and other pollutants until they reach the African Mediterranean seas, and dispose of the waste already collected[160]. The 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea, whose articles 21 and 22 are intended to regulate maritime crimes, but globalized companies benefit from impunity to the detriment of environmental degradation on the African continent.

The Basel Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and Their Disposal adopted on March 22, 1989, and the Convention on Persistent Organic Pollutants of May 22, 2001, in addition to their organizational dimension, offer jurisdictional mechanisms for combating marine crimes, but are not very binding on the major powers[161]. In addition, the draft convention against ecocide of 02/12/2019 severely represses this practice following its articles 1 and 2, while the difficulty of establishing the offence and delimiting its spatial extent, allows many multinational companies to escape criminal prosecution either in their country of origin or internationally before specialized courts. It's time to raise the ***Trafigura*** case in 2006, when the company dumped over 540,000 liters of toxic waste in Abidjan, Côte d'Ivoire, without taking the necessary precautions, causing serious long-term damage to the victims, including respiratory, abdominal, digestive and psychological problems. The company was indeed condemned both in the first instance and on appeal, but the damage caused extended not only to the human species but also to non-human species.[162]

Crimes of comparable seriousness to those mentioned above are forest crimes because any act of guilt against forests generates de facto damage threatening climate stability. Forests play a crucial role in carbon absorption, which is lost when they are illegally exploited. Forest exploitation is a material aspect of transnational organized crime in Africa. In Morocco, for example, forest exploitation is repressed by the dahirs of 10/10/1917 and September 20, 1976. However, it is difficult to establish the offense of timber trafficking when considering the socio-economic

[160] Committed to the Environment, the management of ship-generated waste On-board ships, (Pays Bas: January 2017), pp. 19-23.

[161] ONU Environnement, mettons l'environnement au cœur de la vie des personnes, Op.cit. p. 43.

[162] Recyclage récupération, Trafigura : Condamnation confirmée en appel, site de Journal Recyclage récupération, 29/12/2011, consulté le, 21/05/2023 sur : https://www.recyclage-recuperation.fr/archives-dechets-com/trafigura-condamnation-confirmee-en-appel/, accessed June 6, 2023.

factors of the offender.[163] (Intense cold and snowfall waves in winter in the upper Central Atlas.)[164].

Morocco produces only 30%[165] of the wood required to meet national needs, the remaining 70% being imported[166], this situation will be interpreted as heavy exploitation of forests through organized wood theft. This indicator puts the average forest cover rate at just 9%, far from the recommended normal rate of 15% to 20%[167].

B. The consequences of climate change related to environmental crime.

The damages caused by environmental offenses related to climate change are direct and tangible damages, as the effect of this change does not vary; it acts retroactively in the form of effects that degrade ecosystems and weaken the vital functions of our planet. The risk of climate change is highly unequal, as the populations currently most affected by it are those least responsible for greenhouse gas emissions[168].

The damage, destruction, and destabilization of ecosystems caused by human activity give rise to a form of harm known as ecocide, affecting not only living beings but also non-living systems[169].

Furthermore, ecocide as an ecological crime encompasses two main aspects: on the one hand, it describes the process of decline and transformation of ecosystems caused by human activity, and on the other, it refers to environmental damage

---

[163] Faouzi Hassan, "L'exploitation du bois-énergie dans les arganeraies : entre soutenabilité et dégradation (région des Haha, Haut-Atlas Occidental, Maroc) ", Les Cahiers d'Outre-Mer, (Avril-juin 2013), p. 11.

[164] In Morocco, 6,35 Million tons of wood are harvested annually from forests, contributing to the uprooting of more than 20,000 ha per year. Domestic use accounts for almost 88% of wood consumption in rural areas in the coldest mountain regions. See :
Faouzi Hassan, "L'exploitation du bois-énergie dans les arganeraies : entre soutenabilité et dégradation (région des Haha, Haut-Atlas Occidental, Maroc)," Op.Cit. p. 2.

[165] Agence Nationale des Eaux et Forêts (ANEF), forêts en chiffres, ANEF, (http://tinyurl.com/5dknc8ne), accessed March 21, 2023.

[166] Agence Nationale des Eaux et Forêts (ANEF), Exploitation forestière, ANEF, consulté le 21 Mai, 2023, sur :
(http://tinyurl.com/mrufys7s), accessed October 4, 2023.

[167] L'Organisation pour l'Alimentation et l'Agriculture, évaluation des ressources forestières mondiales 2020 Maroc, (Rome : 2020), p. 24

[168] Gérard Duvallet, "Changement climatique et écologie vectorielle", Bulletin de l'Académie Vétérinaire de France, no. 2 (2015), p. 2.

[169] Rob White, Climate change criminology, (Bristol: Bristol University Press, 2018), p. 19.

occurring in times of war, jeopardizing climate security. A concrete example of the former would be when livestock are confronted with pasture so affected by the effects of climate change that they may starve to death[170]. A relevant example of the second case is the war situation in Sudan, where we are witnessing environmental destruction as a result of armed conflict, not to mention the fact that the country is already threatened by a severe climatic drought[171].

Climate change is having serious and often unexpected consequences on the abundance, behavior, and survival of species, triggering what is known as wildlife crime, considered to be one of the world's most dangerous crimes. For example, between 2007 and 2013, over 7700% of Rhinos were poached [172] in South Africa for their horns, accelerating their disappearance from the wild[173], despite the strict regulations of the Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora adopted on March 3, 1973[174].

It should be noted that the punitive measures of international criminal law[175] through the United Nations Convention against Transnational Organized Crime of November 15, 2000, prohibit illicit practices and the illegal trade in protected species. However, despite this, wildlife trafficking is still the third most profitable global crime, generating estimated annual profits ranging from 7 to 23 billion dollars, to the detriment of the African continent[176].

Environmental crime linked to climate change is constantly on the increase, particularly deforestation, illegal hunting, poaching, and illegal trafficking. For this reason, the Global Wildlife Program has received a donation of 131 million dollars from the World Bank, with Mozambique receiving the highest amount among the 19 countries, totaling 15.8 million dollars[177].

---

[170] Rob White, Climate change criminology, Op.cit. p. 19.

[171] IPCC, Climate Change 2022, Op.cit. p. 62.

[172] ONU Environnement, mettons l'environnement au cœur de la vie des personnes, Op.cit. p. 43.

[173] World Economic Forum (WEF), "Criminalité liée aux espèces sauvages : un commerce de 23 milliards de dollars qui détruit notre planète", site de WEF, 28/09/2016 (http://tinyurl.com/bde524jb), Accessd May 23, 2023.

[174] Article 1 of the Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES), adopted in 1973.

[175] ASCENSIO Hervé. DECAUX Emmanuel. PELLET Allain, Droit International Pénal, (Paris : Pedone, 2000), pp. 503-507.

[176] World Economic Forum (WEF), Op.cit.

[177] Banque Mondiale, Réduire le braconnage, réduire le trafic, réduire la demande, (Washington : Mars 2017), p. 3.

The effects of climate change make human vulnerability all the more real, as over 54% or 544 million of Africa's population suffers from multidimensional poverty[178], leading to conflicts and territorial disputes over the availability of water resources and access to food. Although water is vital to life, it is a matter of concern on the African continent, which suffers from a scarcity of water resources, difficulty in accessing them, and difficulties in benefiting from the liquid sanitation network. Consequently, the water-related effects of climate change have a direct impact on people's behavior within the community, making them more aggressive towards the environment and contributing to its degradation.

The losses generated to terrestrial ecosystems by numerous problems, notably plastic pollution, trafficking, organized theft, and the increased risk of insecurity due to difficulties of access to natural resources because of the effects of climate change, all these factors clearly aggravate the functions of our oceans, and simultaneously increase conflicts between individuals[179]. This situation has two aspects: on the one hand, the rise in temperature in Africa, since the oceans are already weakened, will be a factor in immigration and the extinction of non-human species[180]. On the other hand, the impacts of hydrological changes resulting from delayed precipitation and increased heat remain irreversible, since the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) 2007 projection for the period 2080-2099 predicts that precipitation in East Africa will be reduced by an average of 20% in the Mediterranean and extend to the north of the Sahara.[181]

II. The Role of Judicial Repression of Environmental Crime in Africa: A Lever to Counter Climate Change

If the atrocity of environmental crimes associated with climate crises shakes the international legal order because there is no clear legal framework for these crimes, it means that both national and even international jurisdictions will face significant difficulties and constraints in prosecuting them. It is undeniable that environmental offenses are regulated by national provisions, but the problem arises when domestic

[178] Oxford Poverty & Human Development Initiative (OPHI), "Pauvreté multidimensionnelle en Afrique, " OPHI BRIEFING, no. 43, 2016, p.1.

[179] Cryospherics are portions of the earth's surface that provide important indicators for assessing climate change variability. See :
AquaPortail, "cryosphère : definition," AquaPortail, 27/05/2021, (http://tinyurl.com/mrh4r9mv), accessed June 13, 2023.

[180] Requier-Desjardins Mélanie, Al Hamndou Dorsouma, "Variabilité climatique, désertification et biodiversité en afrique : s'adapter, une approche intégrée, " VertigO, Vol. 8, no. 02, (avril 2008), p. 13.

[181] IPCC, Climate Change 2022, Op.cit., p. 12.

jurisdictions are unable to adjudicate these transnational offenses. This raises the question of the territorial jurisdiction of national courts, especially when these crimes are committed by multinational corporations[182], as a result, the case must be brought before international or regional courts for resolution, using other international mechanisms of cooperation.

A. Capacity of International and Regional Jurisdictions to Prosecute Environmental Crimes Related to Climate Change

Generally speaking, the national legal arsenal is responsible for combating environmental crime linked to climate change, whether because of climate change itself, or because of its contribution to the commission of such crime. In the context of this reciprocal interaction, we could cite for example law L/2019 of July 04, 2019, on the environmental code of the Republic of Guinea, which stipulates in its article 5 aligna16 that "*climate change is attributed to human activity altering the composition of the global atmosphere*‟, so still in the same article aligna 22 provides that environmental crime are "*offences related to the import and export, trade, consumption of wildlife*". According to this stipulation, which takes on a foreign and collective character[183], the causes of interaction between climate change and environmental crime originate in the mechanisms of globalized capitalism.

It's hardly surprising, then, that national legal systems attach great importance to environmental protection,[184] but environmental infringements, whether caused by climate change or other factors, demonstrate the inability of national courts to formulate binding judgments in transnational environmental cases. However, the criminalization of such infringements by international jurisdictions is not new but has its origins in Article 63 paragraph 2 of the United Nations Charter of 1945, which states that the protection of the environment is guaranteed by criminal and civil

[182] Legros Claire, "Sur la piste des crimes climatiques et environnementaux, " Le monde.fr, 08/04/2022.

[183] Olivier Fuchs, ‶Responsabilité administrative extracontractuelle et atteintes environnementales, ‶ Revue juridique de l'environnement, no. 3 (2008), p. 2.

[184] Tchewa Jean-Claude, "Les préoccupations environnementales en droit positif camerounais, " Revue juridique de l'environnement, no. 1 (2006), p. 3.

institutions,[185] in coordination with the Economic and Social Council (ECOSOC) and the Commission on Crime Prevention and Criminal Justice.[186]

The International Criminal Court (ICC), for example, is involved in the prosecution of environmental offences, but only those committed in times of war, in accordance with Article 8 of the Rome Statute adopted on July 17, 1998. This statute only addresses the environmental issue in the aforementioned article but in a specific context linked to the period of war.[187]

The difficulty lies in the fact that most environmental damage contributing to climate change is perpetrated in times of peace by legal entities, whereas ICC liability is an individual liability, which poses a real problem when it comes to the possible prosecution of multinational companies involved in environmental degradation and the natural environment. Behavior harmful to the environment on an international scale is defined according to the scope of application of each relevant regulation.

Both the draft convention recognizing ecocide as an international crime and the initiative for a bill recognizing the same crime[188], penalize transnational environmental crimes, but in 2021, the government at a discount has opted for the offence of ecocide rather than the crime of ecocide,[189] indicating that this approach may abolish criminal sanctions at the expense of civil sanctions in the form of contraventions. This attitude has arisen because there is no *stricto sensu* definition of a severity threshold to be reached in order to qualify damage as a massive environmental crime[190].

In addition, the issue of the repression of environmental crimes linked to climate change by corporations poses a major constraint before the International Court of Justice (ICJ), since the latter makes States appear before it not corporations in accordance with Article 34 of the ICJ Statute, even though it created an

---

[185] Zani Mamoud, "Pour une justice pénale internationale en matière environnementale : à propos de la répression des atteintes à l'environnement par une juridiction internationale spécialisée, " CRDF, no. 18 (2020), p. 1.

[186] This commission was created by ECOSOC following resolution no. 1992/1. Similarly, the General Assembly of the Council, by virtue of its resolution 61/252 of 2006, broadened the powers of the commission in question.

[187] Zani Mamoud, Op.cit. p. 4.

[188] This proposal being the subject of resolution n° 2353 of the French National Assembly adopted on 22/10/2019 at the 15th legislature. This proposal insists on the recognition of the crime of ecocide as a national and transnational crime, especially as in France, Senator Jérôme Durain and a Socialist and Republican Group have proposed a law recognizing the crime of ecocide.

[189] Garric Audrey Barroux Rémi, "La reconnaissance au rabais de l'écocide dans le projet de loi de climat, " le monde.fr, 10/02/2021.

[190] ASCENSIO Hervé. DECAUX Emmanuel. PELLET Allain, Droit International Pénal, Op.cit. p. 547.

environmental chamber for environmental issues following communiqué no. 93/20 of 19/07/1993.[191] This means that the international legal order was unclear as to the definition of the Court's jurisdiction concerning the prosecution of entities that still benefit from impunity.

However, the United Nations Assembly has requested an advisory opinion from the ICJ to investigate the damage caused to the climate system by greenhouse gas emissions, with a view to protecting the climate.[192] This initiative shows that the international scene is already aware of the atrocity of environmental damage linked to climate change and that the challenges in this area are not only international but also regional and local.

Faced with the questioning of international jurisdictions with regard to the repression of environmental crimes concerning climate change,[193] and given that this problem is strongly posed *erga Omnes* by African States, the latter have put in place a jurisdictional alternative, that of strengthening the jurisdiction of the African Court of Justice and Human Rights (CAJDH) so that it is qualified to rule on Pan-African crimes, through the adoption on June 27, 2014, of the Malabo Protocol bringing together the African Court of Justice and the African Court on Human and Peoples' Rights[194].

As a result, the African Court in Malabo has jurisdiction rationae materiae to investigate several crimes, including the illicit trafficking of hazardous waste and the

---

[191] The ICJ has set up an Environmental Chamber to deal with environmental issues, but this did not last long, as the mandate was for six months. In this initiative, the Court is ready to initiate any environmental action falling within its jurisdiction, which gives rise to several responses as to the effectiveness of the ICJ to rule on environmental cases despite the existing statutory gaps. The Court has considered this question in the past and found it unnecessary to create a permanent environmental chamber, but it was in a position to answer any constitutional question under art. 26 (a) of the ICJ Statute. See:
Ranjeva Raymond, ″L'environnement, la Cour internationale de Justice et la Chambre spéciale pour les questions de l'environnement, ″ Annuaire français de droit international, vol 40, p. 2.

[192] The United Nations request for an advisory opinion from the ICJ of April 20, 2023. See :
CIJ, ‶Obligations des États en matière de changement climatique (requête pour avis consultatif) - La Cour autorise l'Union internationale pour la conservation de la nature à participer à la procédure‶, 14/06/2023, consulté le 18/06/2023, sur :
https://www.icjcij.org/fr/node/202798#:~:text=No%202023%2F29%20Le%2014%20juin%202023%20Obligations%20des,la%20proc%C3%A9dure%20LA%20HAYE%2C%20le%2014%20juin%202023.

[193] It should be noted that the African Union has been invited to withdraw from the International Criminal Court (ICC), although this is not also legitimate under international law, since only states that have ratified the Rome Statute (1998) can exercise this right, and not the African Union. The African bloc is well represented at the ICC, with 34 States.

[194] Zani Mamoud, Op.cit. p. 7.

exploitation of natural resources. It is important to point out in this respect that the Court is competent to prosecute companies, especially when the offence is one of illicit trafficking in waste and exploitation of natural resources,[195] thanks to the support of the Bamako Convention of January 30, 1991, on the Ban of the Import into Africa of Hazardous Wastes and the Control of Transboundary Movements and Management of Hazardous Wastes Produced in Africa[196]. This is an important development in Africa as we await the implementation of climate change crimes.

B. **International cooperation: what role can it play in promoting criminal and climate justice?**

Africa envisages a multitude of challenges in establishing criminal and climate justice for crimes that threaten the continent's stability, as it faces a major wave of drought caused by climate change resulting from environmental damage. This cause-and-effect relationship requires international and regional actors to multiply their efforts and coordinate policies to act effectively in the fight against environmental crime as unlawful acts against nature, and to reduce the effects of climate change resulting from these acts[197].

One crime that Africa is considering is illegal fishing, which threatens the sustainability of living marine resources since it includes not only crimes related to fishing itself, but also other crimes such as fraud and drug trafficking. Although this area of crime affects our biodiversity, it calls on INTERPOL and its stakeholders to take action against organized crime affecting the climate.[198]

The complexity of crimes linked to climate change in developing countries is also reflected in the way product flows are organized, which also affects food security. States must therefore call for international police cooperation and coordination between countries and specialized agencies in this field[199]. In other words, they need to strengthen control instruments on national territory, in cooperation with the States concerned.

[195] Zani Mamoud, Op.cit. p. 7.

[196] This convention insists the need for African states to ensure that their cross-border transactions with foreign countries comply with current international environmental requirements. It also emphasizes the producer's responsibility to comply with and assume its liabilities in the event of waste disposal on African territory, or any contamination linked to the transport of products.

[197] Bernard Diane, "Un (possible) apport africain à la justice internationale pénale, " études internationales, vol. 45, no 1 (mars 2018), p.3.

[198] INTERPOL General Secretariat, International Law Enforcement Cooperation in the Fisheries Sector (France: February 2018), p. 4.

[199] INTERPOL General Secretariat, Op.cit. p. 4.

Under the principle of sovereignty, States are obliged to preside over international cooperation to cope with the hazards of climate change due to environmental crime, in accordance with point 9 of the preamble to the United Nations Framework Convention on Climate Change of May 9, 1992[200]. For example, the effects of global warming and environmental changes have had an impact on the Lake Chad region, prompting large numbers of people to migrate[201]. This type of migration linked to climate change poses internal difficulties in African countries.

Indeed, this situation presents enormous challenges for developed states to cooperate with African countries and other international and regional institutions, given that African countries are the main exporters of this phenomenon. To meet these challenges, it is important to mobilize financial resources for the benefit of the African continent, given that Africa is not able to meet the financing requirements from its domestic savings, especially as the crimes envisaged are characterized by their evidentiary complexity[202].

In the same vein, Article 4 of the New York Convention in question expressly condemns the activities of global capitalism by suppressing greenhouse gas emissions through technology in areas such as transport, energy, and industry, by encouraging international and regional cooperation[203]. But the international order is well aware of the climate crisis in the African continent.

III. Towards an effective fight against environmental crime linked to climate change in Africa

A. Exploring existing initiatives and solutions

Initiatives and projects operated to protect the environment and combat environmental crime must take international trade into account, as transnational crime being the crime that formulates the major issues at the international and regional level, which is why these initiatives seek to promote equity in environmental affairs and ensure that all individuals, whatever their social origin or economic status, can benefit from a healthy environment.

---

[200] Éric Naim-Gesbert, "Biodiversité et changement climatique : la méthode et le discours. Des mots du droit au droit des mots," Revue Juridique de l'Environnement, no. 2 (2012), p. 3.

[201] Ombiono Kitoto Patrick Arnold, "Réchauffement climatique et migration vers les rives du lac Tchad," Migrations Sociétés, no. 163 (2016), p. 6.

[202] Bdouin Robert, "L'aide aux pays sous-développés dans les États africains, " Tiers Monde, no. 35-36 (24/08/2021), p. 2-4

[203] Articles 3 and 4 of the 1992 United Nations Convention on Climate Change.

In the marine sector, for example, a project has been set up called **"maritime pollution"**, [204] which tackles the threat perpetrated by marine pollution through the illicit dumping of oils at sea, particularly in Mediterranean territory, because this dumping enables multinationals to avoid the additional costs of filtration and control. This project has enabled INTERPOL police authorities, in cooperation with African countries, to arrest 483 individuals and 264 companies for waste-related violations[205].

Another initiative in this direction is INTERPOL's **Eden Project**, which seeks to limit the illicit trafficking of electronic plastic waste imported or exported internationally. INTERPOL, as a key player, is coordinating with various stakeholders around the world, including developing countries, to limit this phenomenon and identify the criminal networks operating in this field.[206]

It is recommended that, in the fight against environmental damage associated with climate change, the national regulations in charge of enforcing the law on environmental offences put in place strategies and investigative approaches specific to the issue in question. Firstly, by focusing on the investigation of environmental crime, and moving from a reactive to a proactive approach, we can achieve better results and identify the networks behind environmental crime[207]. Secondly, environmental crime investigators need to be equipped with the tools and techniques that will enable them to investigate effectively, as this field requires special technical skills to gauge the damage caused. The investigators in question need ongoing multi-disciplinary training in organized environmental crime to enhance their investigative skills[208].

In addition, the **Environmental Security Program** (ESP) is another initiative within the framework of assistance to vulnerable countries. It tackles all forms of crime: marine pollution, unfair waste management, illegal import and export of fuels, oil and gas, and illegal trade in carbon emissions[209]. All the necessary measures to combat these crimes must therefore be maintained.

---

[204] INTERPOL, "Criminalité liée à la pollution, " INTERPOL.int, consulté le, 11/05/2023, sur : https://www.interpol.int/fr/Infractions/Criminalite-environnementale/Criminalite-liee-a-la-pollution

[205] Ibid.

[206] INTERPOL, "Criminalité liée à la pollution, Op.cit.

[207] INTERPOL, Strategic Report The Nexus between Organized Crime and Pollution Crime, (Lyon France: June 2022), p. 45.

[208] Ibid.

[209] INTERPOL, "Criminalité liée à la pollution : une décennie d'évolution des mentalités, " INTERPOL.int, 30/11/2020, consulté le 14/06/2023, sur : (https://www.interpol.int/fr/Actualites-et-evenements/Actualites/2020/Criminalite-liee-a-la-pollution-une-decennie-d-evolution-des-mentalites)

Thus, protecting and guaranteeing **green justice**[210] is a fundamental environmental right and an initiative aimed at reducing the effects of global warming by 2030 through the implementation of a set of binding measures on companies obliging them to reduce greenhouse gas emissions, and prosecuting them before national courts in the event of violation of climate provisions[211].

In a way, these initiatives express the inefficiency of international criminal law and environmental criminal law when it comes to repressing and combating environmental crime. To this end, these two orders need to be developed to make them more effective, by amending the Rome Statute to include the crime of ecocide as a fifth international crime.

B. **Research Results**

The effects of environmental crime in Africa not only affect our planet and our health but also provoke climate change, which in turn fosters a climate conducive to the perpetration of environmental crime, causing damage that affects our climatic stability. This research has analyzed the relationship between environmental crime and climate change, to identify, where possible, the causal link between the two concepts and the resulting repercussions and challenges.

This study has shown that climate change is the product of environmental crime that assaults the safety of our environment through human actions formulated within the framework of marine, oil, and forestry activities, waste disposal, greenhouse gas emissions, ocean and groundwater pollution, and deforestation. The provisions of international and regional legal regulations are powerless (crossed hands) to repress actions that deteriorate the environment and cause climatic disturbances. The international legal order keeps silent as to the recognition of the crime of ecocide linked to climate change as an international crime in the Rome Statute establishing the ICC, and therefore in international criminal law, which will reflect the inability of the rules of repressive law to make the criminals responsible for environmental damage submit to punishment. As long as there is no strong pressure from international and regional public opinion to activate this recognition, the status quo will be maintained, and the biggest loser is the environment.

---

[210] On 13/06/2023, the French Conseil d'Etat issued a new ultimatum to the government to introduce measures and mechanisms to give concrete form to the concept of green justice, with a view to reducing greenhouse gas emissions. This strategy is of great importance to the Conseil d'Etat, whose aim is to have multinationals involved in climate change prosecuted before national courts.

[211] Charlotte Meyer, "Les Echos, la justice verte au secours de l'environnement, " Les Echos (13 juin 2023), consulté le 13/06/2023, sur: (https://www.lesechos.fr/weekend/planete/la-justice-verte-au-secours-de-lenvironnement-1951657),

Conclusion

From now on, climate change resulting from environmental crime is the phenomenon that not only contributes to environmental degradation but also to the creation of other causes that affect the existence of mankind. It's unacceptable to think that the individual can't actively act to change this situation, especially as it affects his or her physical existence, but in fact, he or she can't change anything because the fate of the matter lies with the great powers who continue to destroy our biodiversity through the destructive exploitation of existing natural resources, taking advantage of the ineffectiveness of certain repressive rules in the international, regional and national legal order.

The hope for change is redirected towards the judicial authorities, who must limit the effects of climate change linked to environmental crime, which will certainly help to improve climate stability indicators.

In this context, despite the existing shortcomings in the substantive rules of international jurisdictions for bringing offenders involved in environmental cases to justice, particularly corporate entities, whether in times of peace or war, the contribution of these bodies remains the cornerstone for making the environment a sacred subject, and any violation of it would expose the perpetrator to severe penalties.

The contribution of the ICC and ICJ to the protection of the world's ecosystems should be sure, despite the criticism. This objective alone cannot suffice, nor can these bodies, on their own, contribute to restoring normal climatic conditions, particularly in Africa. Their work should be supported at the national level by various means, including judicial and extra-judicial cooperation with governments affected by the climate crisis.

Still on the judicial front, Africa, through the Malabo Court (bringing together the African Court of Justice and the African Court of Human and Peoples' Rights) should, as appropriate, step up mutual legal assistance concerning the surrender of natural and legal persons involved in environmental cases to the ICC, but of course only after the Rome Statute has been amended by adding the crime of ecocide as a fifth crime to be recognized in international criminal law. Similarly, we need to activate the ICJ's intervention so that it has the jurisdiction to rule on climatic causes within the framework of respect for humanitarian and environmental law. It is imperative to act without delay to operationalize these measures designed to protect the environment from any potential threat, and to enable other external bodies to cooperate, notably civil society, associations working in the field of biodiversity... etc.

In globo, protecting the environment from any assault designed to affect climatic stability is not just a judicial and institutional affair, but one that concerns the whole community, which must promote a mixed reconciliation between the various stakeholders: economic, political, judicial, and civil society while respecting the principle of ecosystem coviability. For this reason, environmental protection in Africa must not be the affair of judicial institutions per se, but everyone's, because, ultimately, having a healthy environment " is a **human right**[212].

Références

Adelphi. Center for American Progress, *Supporting Global Food Security in a Changing Climate Through Transatlantic Cooperation,* (Germany: 29/03/2016).

Agence Nationale des Eaux et Forêts (ANEF). Exploitation forestière, *ANEF,* consulté le 21 Mai, 2023, sur : http://www.eauxetforets.gov.ma//DeveloppementForestier/Exploitation/Pages/Exploitation- Forestiere.aspx

Agence Nationale des Eaux et Forêts (ANEF). Forêts en chiffres, A*NEF*, consulté le 21 Mai, 2023, sur :

http://www.eauxetforets.gov.ma//ForetsMarocaines/ForetsChiffres/Pages/Forets-En-Chiffres.aspx

Ascencio. Hervé Decaux. Emmanuel. Pellet. Allain, *Droit International Pénal*, (Paris : Pedone, 2000).

Baillat, Alice. "Quel(s) lien(s) entre les luttes contre le terrorisme et le changement climatique ?‶. *Les Champs de Mars,* no. 30 (2018).

Banque Mondiale. *Aider les pays à s'adapter dans un monde en mutation*, (Washington : 2022).

Banque Mondiale. Fonds Français pour l'Environnement Mondial, ‶Accroissement du risque de pollution marine par les déversements d'hydrocarbures en Afrique de l'Ouest", *New letter*, (Afrique de l'Ouest), Mars-Avril 2021

Banque Mondiale. *Réduire le braconnage, réduire le trafic, réduire la demande*, (Washington : Mars 2017).

[212] Resolution n° 48/13 of the Council of the United Nations, Consulted on 15/06/2023, sur : https://news.un.org/fr/story/2021/10/1105902#:~:text=Le%20Conseil%20des%20droits%20de%20l%27homme%20des%20Nations,propre%2C%20sain%20et%20durable%20est%20un%20droit%20humain

Bdouin, Robert. ‶L'aide aux pays sous-développés dans les États africains, ″ *Tiers Monde*, no. 35-36 (24/08/2021).

Diane, Bernard. ″Un (possible) apport africain à la justice internationale pénale, ‶ études *internationales*, vol. 45, no 1 (mars 2018).

Charlotte, Meyer. ‶Les Echos, la justice verte au secours de l'environnement, ″ Les *Echos* (13 juin 2023), consulté le 13/06/2023, sur :

https://www.lesechos.fr/weekend/planete/la-justice-verte-au-secours-de-l environnement-1951657

Banungana, Christian Tshiamala. ‶La judiciarisation des atteintes environnementales : La Cour Pénale Internationale à la rescousse ?″ *Revue québécoise de droit international*, (décembre 2017).

Committed to the Environment*. The management of ship-generated waste On-board ships*, (Pays-Bas: January 2017).

Cour Internationale de Justice. ‶Obligations des États en matière de changement climatique (requête pour avis consultatif) - La Cour autorise l'Union internationale pour la conservation de la nature à participer à la procédure‶, 14/06/2023, consulté le 18/06/2023, sur :
https://www.icjcij.org/fr/node/202798#:~:text=No%202023%2F29%20Le %2014%20juin%202023%20Obligations%20des,la%20proc%C3%A9dur e%20LA%20HAYE%2C%20le%2014%20juin%202023.

Cramer, Ben. ‶Les incidences des changements climatiques sur la sécurité : Sécuriser la planète ou la climatiser″, *Recherches internationales,* no. 90 (avril-juin 2011).

Naim-Gesbert, Éric. ‶Biodiversité et changement climatique : la méthode et le discours. Des mots du droit au droit des mots, ″ *Revue Juridique de l'Environnement,* no. 2 (2012).

Faouzi, Hassan. ″L'exploitation du bois-énergie dans les arganeraies : entre soutenabilité et dégradation (région des Haha, Haut-Atlas Occidental, Maroc) ″, *Les Cahiers d'Outre-Mer*, (Avril-juin 2013).

Barroux Rémi Garric, Audrey. ″La reconnaissance au rabais de l'écocide dans le projet de loi de climat, ‶ *le monde.fr,* 10/02/2021.

Duvallet, Gérard. ″Changement climatique et écologie vectorielle‶, *Bulletin de l'Académie Vétérinaire de France*, no. 2 (2015).

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation, and Vulnerability*, (New York USA: 2022).

INTERPOL. "Criminalité liée à la pollution, " *INTERPOL.int,* consulté le, 11/05/2023, sur :

https://www.interpol.int/fr/Infractions/Criminalite-environnementale/Criminalite- liee-a-la-pollution

INTERPOL. "Criminalité liée à la pollution : une décennie d'évolution des mentalités, " *INTERPOL.int,* 30/11/2020, consulté le 14/06/2023, sur :

https://www.interpol.int/fr/Actualites-et-evenements/Actualites/2020/Criminalite-liee-a-la-pollution-une-decennie-d-evolution-des-mentalites

INTERPOL General Secretariat. *International Law Enforcement Cooperation in the Fisheries Sector* (France: February 2018).

Legros, Claire. "Sur la piste des crimes climatiques et environnementaux, " *Le monde.fr, du* 08/04/2022.

L'Organisation pour l'Alimentation et l'Agriculture. *Évaluation des ressources forestières mondiales 2020 Maroc*, (Rome : 2020).

De Souza, Olivier. "Bénin Vers la signature d'un accord de partage de production sur le petrol de sèmè*, "Agence Ecofin* (Cameroun), 17/04/2023.

Olivier, Fuchs. "Responsabilité administrative extracontractuelle et atteintes environnementales, " *Revue juridique de l'environnement,* no. 3 (2008).

Ombiono Kitoto, Patrick Arnold. "Réchauffement climatique et migration vers les rives du lac Tchad," *Migrations Sociétés*, no. 163 (2016).

ONU. Environnement*, mettons l'environnement au cœur de la vie des personnes*, (New York : 2018).

ONU. *L'océan, notre meilleur allié contre les changements climatiques*, site de l'ONU, consulté le, 15/05/2023 à : https://www.un.org/fr/climatechange/science/climate-issues/ocean

ONU). *Paix, dignité et égalité sur une planète saine,* Site de l'ONU, consulté le, 04/06/2023 sur : https://www.un.org/fr/global-issues/climate-change,

Oxford Poverty. Human Development Initiative (OPHI). "Pauvreté multidimensionnelle en Afrique, " *OPHI BRIEFING,* no. 43 (2016)

Pacifique, Manirakiza. "La protection des droits de l'homme à l'ère de l'industrie extractive en Afrique", *Criminologie*, vol. 49, no. 2 (2016).

Requier-Desjardins, Mélanie. Al Hamndou Dorsouma, "Variabilité climatique, désertification et biodiversité en afrique : s'adapter, une approche intégrée, " *VertigO*, Vol. 8, no. 02, (avril 2008).

Conseil des Nations Unies. Résolution n° 48/13 Consulté le 15/06/2023, sur :

https://news.un.org/fr/story/2021/10/1105902#:~:text=Le%20Conseil%20des%20droits%20de%20l%27homme%20des%20Nations,propre%2C%20sain%20et%20durable%20est%20un%20droit%20humain

White, Rob. *Climate change criminology*, (Bristol: Bristol University Press, 2018).

Tchewa, Jean-Claude. "Les préoccupations environnementales en droit positif camerounais, " *Revue juridique de l'environnement,* no. 1 (2006).

United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). *Technology brief Carbon Capture, Use and Storage*, (Geneva: 03 mars 2021).

United Nations Office On Drugs and Crime (UNODC). *Crimes that Affect the Environment and Climate Change*, (Vienne: 10/11/2022).

United Nations Environment Programme (UNEP). Interpol Rapid Response Assessment, *The Rise of Environmental Crime A Growing Threat to Natural Resources, Peace, Development and Security, (*Egypt:15/07/2016).

World Economic Forum (WEF). "Criminalité liée aux espèces sauvages : un commerce de 23 milliards de dollars qui détruit notre planète", site de *WEF*, 28/09/2016, consulté le, 23/05/2023 à :

https://www.weforum.org/agenda/2016/09/fighting-illegal-wildlife-and-forest-trade

Yenny Vega Cardenas. Nayivé Vega, "La criminalité environnementale et l'industrie du gaz de schiste au Québec", *Criminologie*, vol. 49, no. 2 (2016).

Zani, Mamoud. "Pour une justice pénale internationale en matière environnementale : à propos de la répression des atteintes à l'environnement par une juridiction internationale spécialisée, " *CRDF*, no. 18 (2020).

The Environmental Question in the History of the Economic Thought

السؤال البيئي في تاريخ الفكر الاقتصادي

إبراهيم دنار، جامعة الحسن الاول سطات

Brahim Dinar, University Hassan I, Settat (Morocco)

Abstract

An in-depthexamination of the history of economicthoughtfrom the Greeks to the contemporaryincluding the greatArabMuslimeconomicideas shows that the ecological question has neverconstituted a specialfield of researchthat has attracted the attention of economists. In otherwords, the ethical and moral dimensions of environmental issues did not occupy a crucial place in economics. The traditionalframework of economics and until the late 1960s hadremaineddominated by microeconomics and macroeconomics of the public sphere, economicpolicyremainedtrapped by the four objectives of the square of Nicholas Kaldor: inflation, growth, employment, and equilibrium. The microeconomicchoicetheorybased on the principle of maximizationdoes not distinguishbetween moral and immoral in the behavior of the consumer or the producer, especially in environmentalmatters. In otherwords, the environmentaltheme has neverestablisheditself as a standard discourse.

The object of thispaperis to develop the place thatenvironmental questions hadoccupied in the history of economicthought and the relevance of ecologicalideas in contemporarytheory.

Keywords: Ecology, economic thought- classical-Neoclassical-orthodox-heterodox.

ملخص :

يُظهر الفحص المتعمق لتاريخ الفكر الاقتصادي من الإغريق إلى المعاصرين، مروراً بالأفكار الاقتصادية العربية الإسلامية العظيمة أن المسألة البيئية لم تشكل قط مجالًا خاصًا للبحث أو جذب انتباه الاقتصاديين. بعبارة أخرى، لم يحتل البعد الأخلاقي للنظام البيئي مكانة ذات أولوية قصوى في الاقتصاد. تجدر الإشارة إلى أن الإطار التقليدي للاقتصاد وحتى نهاية الستينيات بات يهيمن على الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للشؤون العامة، كما ظلت السياسة الاقتصادية أسيرة الأهداف الأربعة للمربع السحري " لنيكولا كالدور" وهي: التضخم والنمو الشغل والتوازنات. كما أن نظرية اختيارات الاقتصاد الجزئي القائمة على مبدأ التعظيم ظلت حتى الأمس القريب لا تميز بين الأخلاقي وغير الأخلاقي في سلوك المستهلك أو المنتج، خاصة في الأمور البيئية و بعبارة أخرى، لم يفرض الموضوع البيئي نفسه كخطاب معياري. تروم هذه الورقة إبراز المسألة الاقتصادية وأهميتها في تاريخ الفكر الاقتصادي وكيف تبوأت مكانة قصوى في الفكر المعاصر.

الكلمات المفتاحية: علم البيئة - الفكر الاقتصادي - الكلاسيكي - الكلاسيكي الجديد - الأرثوذكسي - غير الأرثوذكسي.

"لقد دخلنا لعقود من الزمن مع تناقض لفظي للتنمية المستدامة.
والآن يتفق الجميع على أن النمو ليس مستدامًا ".
سيرج لاتوش

مقدمة

إن العودة إلى تاريخ الفكر الاقتصادي لتحديد القضايا البيئية الرئيسية يعد أمرا شاقا و ليس بالمهمة السهلة ويظل مسارًا مليئًا بالمزالق أحيانًا، حيث يتطلب قراءة فطنة متسلحة بالنظرية خاصة عندما يتعلق الأمر بإعلان و إبراز المسكوت عنه من الناحية البيئية عند علماء الاقتصاد وقد ظلت الهواجس و الانشغالات العلمية لرجال الاقتصاد من الإغريق إلى الكلاسيكيين، وبدرجات متفاوتة، أكثر تركيزًا على دراسة الندرة في علاقتها بالثروة والقيمة والرفاهية. أما فيما يتعلق بالبعد الأخلاقي للبيئة فلم يحتل مكانة حاسمة في العلوم الاقتصادية. حيث ظل الإطار التقليدي للاقتصاد وحتى نهاية الستينيات مهيمنًا عليه الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للشأن العام و ظلت السياسة الاقتصادية أسيرة الأهداف المسطرة في المربع السحري لنيكولاس كالدور وهي: التضخم والنمو والتوظيف والتوازنات.

إن نظرية اختيارات الاقتصاد الجزئي القائمة على مبدأ التعظيم لا تميز بين الأخلاقي وغير الأخلاقي في سلوك المستهلك أو المنتج، خاصة في الأمور البيئية و بعبارة أخرى، لم يفرض الموضوع البيئي نفسه كخطاب معياري.

هل يعني هذا أن السؤال البيئي لم يكن أبدًا في صلب اهتمامات الاقتصاديين؟ جوابا بالنفي على هذا السؤال نعتبر أن تاريخ الفكر الاقتصادي تتخلله العديد من الأمثلة على حقيقة أن المسألة البيئية قد شغلت حيزا في الأدبيات الاقتصادية و في جميع الأوقات لكن بدرجات متفاوتة أخدا بعين الاعتبار السياق العام الذي فرض الاهتمام البيئي.

في أواخر الستينيات من القرن الماضي، بدأت تطفو على السطح عدة توجسات ومخاوف من تدهور النظام البيئي نتيجة سرعة وتيرة التصنيع وتوسع الرأسمال و الاستغلال الجشع للثروات الطبيعية الذي طبع سلوك الشركات العابرة للقوميات. دفعت هذه المخاوف جمهور الاقتصاديين للعمل على أنسنة الاقتصاد من خلال إضفاء البعد الأخلاقي في التحليل الاقتصادي وطرح تساؤلات تعنى بالحدود الأخلاقية للسوق و الإصرار على الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في النظريات الاقتصادية وكذا السياسات الاقتصادية والتنموية بصفة عامة.

الهدف من هذه الورقة هو محاولة توضيح كيف تطورت القضايا البيئية في حقل الفكر الاقتصادي حتى احتلت أولوية من أولويات الفكر الاقتصادي في وقتنا الراهن وتفرض نفسها كمرحلة انتقالية إلزامية في جميع النقاشات الاقتصادية الكبرى التي لم تنتهِ بعد بين المدرسة الأرثوذكسية والإيثورودكس حول هذه المسألة.

1 الإطار الإبستمولوجي: واقع الحال للعلوم الإقتصادية

من الصعب للغاية الاعتراف بأن العلوم الاقتصادية يمكن اختزالها في علم بسيط يهتم بتدبير الندرة في معناها الضيق، على العكس من ذلك، يبدو أن هذا العلم قد أقام دائمًا علاقة وطيدة مع الشأن البيئي. في الواقع، للاقتصاد والبيئة نفس أصل الكلمة و هذان النظامان لهما نفس الهدف:

إدارة الممتلكات، البيت. ومع ذلك، بالنسبة إلى زينوفون (ولد تقريبا عام 430– توفي 354 قبل الميلاد) ، فإن فإن البيت هو ملكية أرض، ووحدة للاستغلال والحياة. من ناحية أخرى، بالنسبة لهيكل (1834- 1919) وإ. وارمينج(1841-1924) (ماتانج، 2003، 2009) مؤسسو البيئة كعلم، فإن البيت أو الممتلكات هي العالم ككل [213]، والانسان والطبيعة وحدة وجزء لا يتجزأ من هذا الكل ، ولكن، إذا تم تأسيس علم الاقتصاد كنظام علمي في نهاية القرن الثامن عشر، فإن علم البيئة لم يصبح علمًا معترفًا به على هذا النحو إلا بعد قرن من الزمان وذلك في نهاية القرن التاسع عشر، وهي فترة تميزت بالتطور غير المسبوق للصناعة. مما لاريب فيه أن القضايا البيئية لم تولد في القرن التاسع عشر، لكنها اكتسبت خلال هذه الفترة بُعدًا غير مسبوق.

عرف الخروج من الاقتصاد الإقطاعي توجه أوروبا ليس فقط إلى التنمية الصناعية فحسب، بل كذلك تراجع القيود التي كانت سارية المفعول في ظل النظام القديم (وهذا هو الحال بشكل خاص في فرنسا)، - إلغاء الشركات في عام 1791 بعد الثورة الفرنسية [214].

بدأت البيئة في التبلور في وقت وصلت فيه الرأسمالية الصناعية إلى درجة معينة من النضج (النمو في حجم الشركات، والمكننة، والنمو في التجارة الدولية، وتطوير وسائل النقل الآلية ، وزيادة توظيف العمال والتحضر)، بينما منذ القرن الثامن عشر، كان الاقتصاديون يناقشون، كما رأينا أعلاه ، آليات الثروة.

في وقتنا الراهن، مع تزايد الوعي بتدهور البيئة وخطر استنفاد الموارد الطبيعية، تتابعت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المتعلقة باستخدامها الجيد للموارد الطبيعية، سواء تلك القابلة للاستنفاد أو المتجددة ، وعليه فإن الموارد الطبيعية في تنوعها تحتل اليوم مركز اهتمام صانعي القرار على نطاق عالي: بروتوكول مونتريال بشأن التحكم في انبعاثات الكلوروفلوروكربون(1990)، مؤتمر ريو بشأن البيئة والتنمية في عام 1992، مؤتمر الأمم المتحدة حول مصايد الأسماك الذي افتتح في نيويورك في 1993، اتفاقية برلين لتغير المناخ في 1995، توضح حُمى التسعينيات من القرن العشرين.

I) السؤال البيئي عند ابن خلدون

هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي من مواليد 27 مايو 1332 في تونس وتوفي 17 مارس 1406 بالقاهرة ، وهو مؤرخ واقتصادي وجغرافي وديموغرافي ورائد في علم الاجتماع ورجل دولة من أصل عربي.

إن أهمية البيئة في فكر ابن خلدون واضحة للغاية من خلال تأثير تغير المناخ على السلوك البشري، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وعلى الأخص المحاصيل الزراعية. فهو يدرس تأثير الغذاء على الجسم. "(...) أهل الصحراء الذين يفتقرون إلى الحبوب والبهارات، أصح بدنياً وعقلاً من أهل التلال الذين يعيشون في الوفرة حيث لديهم بشرة صافية، وجسم أكثر نقاوة وأفضل بنية، وشخصية أكثر توازنا وذكاء أدق، وأكثر

[213]E. Haeckel (1834- 1919), cité in Sophie Boutiller, « L'écologie dans la pensée économique Essai d'analyse sur la prise de conscience tardive des économistes », Colloque international francophone, « Le développement durable: débats et controverses», 15 et 16 décembre 2011, Université Blaise Pascal, Clermont-Ferrand.

[214]E. Warming, op cit.

انفتاحا على الإدراك والعلم (...) "وبالمثل[215]" (...) طعام وفير مع رطوبته ينتفخ الجسد ويسمنه بما يفوق المزاج الفاسد. والنتيجة هي بشرة شاحبة وجسم مشوه بالدهون".[216] يستخلص مما سبق أن البيئة تؤثر بشكل واضح على الأفراد و المجتمع و الاقتصاد بشكل عام.

II) الانشغالات البيئية عند المدرسة الكلاسيكية وما قبل الكلاسيكية

كانت المسألة البيئية حاضرة في الأفكار الاقتصادية المدرسة الكلاسيكية وما قبل الكلاسيكية ولكنها لم تكن مسالة محورية كما هو الحال عند الكلاسيكيين الجدد والمعاصرين ، بمعنى أن حال الاقتصاد اليوم يمكن تصوره دون مراعاة المتغير البيئي.

في تاريخ الفكر الاقتصادي الغربي، كان يُنظر إلى مسألة التنمية الاقتصادية، مثلها مثل مسألة النمو، بشكل أساسي ومنهجي على أنها لا تنفصل عن سياقها المحدد، سواء عند المركنتيليين– حيث نسمح لهم بتقوية الاقتصاد على المستوى الوطني - ، أو الفيزيوقراطيين- الذين كانوا مهتمين بالظروف البيئية والمؤسسية التي تسمح بزيادة محصول الزراعة ، والدخل الزراعي - وعند الكلاسيكيين - الذين اهتموا كثيرًا بأساليب النمو بقدر اهتمامهم لفترة طويلة بمصطلح التداعيات البيئية والاجتماعية.

في هذا التقليد الذي يدمج العديد من مدارس الفكرالاقتصادي والتي تعود جذورها إلى ما قبل الصناعة (قبل عام 1850) ، فإن النمو الاقتصادي ليس سوى عنصر واحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي ظاهرة لا يتم مقاربتها بمعزل عن السياق البيئي الاجتماعي .

إن العلاقات بين الإنسان والطبيعة، بين الفرد والمجتمع، والانعكاسات على الموارد الطبيعية والتقدم التقني، كانت دائمًا، حتى النهج الكلاسيكي الجديد، مدروسة دائمًا في إطار عام لتجديد المجتمع مع مرور الوقت، والحفاظ على الظروف الطبيعية التي تسمح بهذا التجديد. ومن ثم فإن المفهوم الرئيسي هو إعادة الإنتاج، الاجتماعي والإيكولوجي، والذي يشكل الشرط والهدف الأساسي لأي عملية تنمية اقتصادية تقع في سياقها العام.

1) السؤال البيئي بين المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط) والمدرسة التجارية (المركانتيلية)

وفقًا للفيزيوقراطيين، فإن أي خلق ا لثروة مصدره الإنتاج الزراعي، أي من طاقة الشمس وثروة الأرض. وبالتالي فإن أي صناعة أخرى ستكون عقيمة بمعنى أنها لن تخلق الثروة. بالنسبة للفيزيوقراطيين، فإن استيعاب المجتمع إنطلاقا من تشبيهه للجسم البشري للكائن الحي. بعبارة أخرى فإنه بمجرد أن تكون الأرض قد خلقت الثروة يجب على الدولة ألا تعيق تداولها السلس عن طريق التعريفات الجمركية أو مراقبة الأسعار.

وبالتالي، فإن سياسة دعه يفعل دعه يمر و عدم التدخل ستعيد تأسيس النظام الطبيعي، وبالتالي تأتث للفكر الاقتصادي الليبرالي. على الرغم من أن هذه الأطروحة غير مؤكدة، إلا أنه من المدهش أن رواد الفكر

[215] مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول 1 /ص 167 -170.
[216] المقدمة، الجزء الأول 1 /ص 175-6.

الاقتصادي الليبرالي قد استلهموا بقوة من الدور الإبداعي للشمس وفضاء الأرض. هذه الأهمية المنوطة بمكون الطاقة والمادة ليست بعيدة بشكل خاص عن حجة الاقتصاد البيئي الحديث.

يمكننا التحدث عن وجود إشكالات بيئية في الفكر الاقتصادي المركنتلي الذي لا ينفصل عن سياق العصر (أوروبا في حالة حرب دائمة) ، وفي الواقع الحفاظ على الموارد له ما يبرره ليس بسبب استغلال غير معقول، ولكن لأن العدو من المرجح أن يستحوذ عليها.

2) الكلاسيكيون

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مهتمين أيضًا بالعلاقة بين البيئة والاقتصاد على مستوى الاقتصاد الكلي. بحلول نهاية القرن الثامن عشر، أوضح مالثوسMalthus أن ندرة الموارد الطبيعية يمكن أن تعرقل النمو الاقتصادي، وقد طور ريكاردو نظريته عن الريع على أساس الحدود النسبية للموارد الطبيعية [217]؛ بالنسبة له "الماء والهواء مفيدان جدًا بل وضروريان للحياة ؛ ومع ذلك، لا يوجد شيء يمكن استبدالهما به في الظروف العادية ".

يستخدم ريكاردو لأول مرة فكرة الحالة التوقفية للاقتصاد، وهي فكرة يتبناها على نطاق واسع المتشككون في النمو. بالنسبة لريكاردو، ترتفع أسعار المنتجات الزراعية تحت ضغط الطلب، مما يجعل من الممكن استغلال الأراضي الأقل خصوبة. لذلك لم يعد يُنظر إلى الأرض على أنها مخزون ثابت، ولكن، إلى حد ما، قابلة للتوسيع. في الوقت نفسه، لا تعتبر متجانسة، ولكنها متباينة في عدة درجات من الخصوبة. نتيجة لضغوط الطلب، يرتفع إيجار الأراضي الأكثر خصوبة، مما يعكس الندرة المتزايدة للأراضي الصالحة للزراعة من حيث الأسعار النسبية. لذلك، لا تزال نظرية ريع الأرض مسعفة إلى حد كبير اليوم في شرح بعض المواقف التي يمارس فيها النشاط الاقتصادي عبئًا متزايدًا على الأرض. [218]

إن الفارق الدقيق الذي قدمه ريكاردو فيما يتعلق بتفاؤل الفيزيوقراطيين وآدم سميث يتحول بجرأة إلى تشاؤم من خلال تحليل روبرت مالتوس. "مقال عن مبدأ السكان" لعام 1798 اعتبر أن النمو السكاني يتطور في شكل متتالية هندسية بينما الزيادة في الإنتاج الزراعي فهي تأخذ شكل متتالية خطية [219]. إن منطق تفكير هذا الاقتصادي مشكوك فيه بمعنى أنه يعتبر أن المشكلة ستتم تسويتها على المستوى الديموغرافي ، لكنه لم يكن واضحًا جدًا فيما يتعلق بالاقتصاد السياسي البيئي الذي لم يتمكن مع ذلك من تنظيمه في وقته. وبعد بضعة عقود ، طور ميل((Mill أفكارا مثيرة للاهتمام حول الحالة الثابتة للاقتصاد التي تصورها

[217]Barde. P Economie et politique de l'environnement, Paris: édition PUF, 2012.
[218]David Ricardo, Des principes de l'économie politique et de l'impôt, Edition anglaise de 1821
[219]Thomas Robert Malthus, *Essai sur le principe de population en tant qu'il influe ... Londres 1798*, trad. par EricVilquin,.

سميث ومالتوس والتي على غرار فرضية مالتوس، بحيث سيتبناها بعض الاقتصاديين البيئيين في العصر الحالي.

III) السؤال البيئي عند كارل ماركس K.Marx

لم تظل أعمال ماركس والماركسيين حبيسة إطار لجانب استغلال الإنسان-الإنسان، لكنها تجاوزت ذلك من خلال إبراز العلاقة بين الإنسان والبيئة بحيث سيؤثر العمل اللاحق للاشتراكيين على تطور الفكر والممارسة الإيكولوجيين، كما أن علم البيئة أغنى الفكر والممارسة الاشتراكية. منذ القرن التاسع عشر، كانت العلاقة بين الاثنين مركبة ومترابطة وجدلية.

يمكن العثور على الأسس النظرية للمسألة البيئية في فكر كارل ماركس من خلال أعمال ليبيجLiebig وأعمال الطبيب الاشتراكي رولان دانيلزRoland Daniels الذي أثر بشكل كبير على كارل ماركس حيث استعمل مفهوم "التمثيل الغذائي الاجتماعي" "métabolisme social" الذي احتل منذ نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر مكانة مركزية في جميع أعمال ماركس الاقتصادية كما عرّف هذا الأخير عملية العمل نفسها على أنها وسيلة " الإنسان، من خلال أفعاله، يتوسط ، يضبط ويراقب عملية التمثيل الغذائي بينه وبين الطبيعة" [220]. إضافة إلى هذا ، يعمل النشاط الإنتاجي البشري فيما أسماه "التمثيل الغذائي العالي للطبيعة" على هذا الأساس طور نظريته عن الأزمة البيئية في مفهومها الصحيح، المعروفة الآن باسم نظرية الكسر الأيضي، مؤكدة على "التمزق الذي لا يمكن إصلاحه في عملية الأيض الاجتماعي المترابطة، التمثيل الغذائي المنصوص عليه في القوانين الطبيعية للحياة نفسها". هذا يجعل الماركسية أول نظرية للأنظمة.

هذا صحيح ليس فقط من الناحية السياسية والاقتصادية ، ولكن أيضًا من حيث دمج الدينامية الحرارية (thermodynamique) والعلاقة الأيضية الأوسع بين الطبيعة والمجتمع في تحليله.

مع ظهور مايسمى ببيئة النظام، أثبتت مفاهيم ماركس عن "التمثيل الغذائي العالي للطبيعة" و"التمثيل الغذائي الاجتماعي" والانقسام الأيضي أنها ذات أهمية قصوى في دمج العلاقة المعقدة بين النظم الاجتماعية المنتجة، وخاصة الرأسمالية، والأنظمة البيئية الأوسع.

كتب ماركس عن اضطراب استقلاب التربة بسبب الزراعة الصناعية. تم شحن المغذيات الأساسية للتربة ، مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم الموجود في الغذاء أو الألياف ، مئات أو حتى آلاف الأميال إلى المدن المكتظة بالسكان ، حيث انتهى بهم الأمر كنفايات ، مما أدى إلى تفاقم التلوث الحضري أثناء ضياعه في

[220] k .Marx, le capital, livre I, Éditions sociales, Paris, 1978.

الأرض. ومضى في التأكيد على الحاجة إلى التنظيم العقلاني لعملية التمثيل الغذائي بين البشر والطبيعة باعتبارها أساسية لخلق مجتمع عقلاني يتجاوز الرأسمالية.

في كتابه "الرأس مال" ، يضيف ماركس: " في لندن ، على سبيل المثال، لم يتم العثور على شيء أفضل من الأسمدة القادمة من أربعة ملايين ونصف المليون رجل أكثر من استخدامه لرائحة كريهة ، على حساب ، نهر التايمز الضخم. " ووفقًا له، فإن "المخلفات الناتجة عن التبادل الفسيولوجي الطبيعي للإنسان"، وكذلك النفايات الناتجة عن الإنتاج والاستهلاك الصناعي، أعيد إدخالها في دورة الإنتاج ، في دورة أيضية كاملة [221].

VI) المدرسة الكلاسيكية الجديدة، رغم الجهود ، جهاز نظري معيب

يعتبر الكلاسيكيين الجدد أن الموارد الطبيعية تخضع للقانون الحدي لتناقص المنفعة الحدية والندرة، كأساس لقيمة السلع. مجرد وضع نموذج موحد للتسعير يتضمن وظيفتين مستقلتين، وظيفة طلب متناقصة مع فيما يتعلق بالأسعار على أساس مبدأ تناقص المنفعة الحدية وزيادة وظيفة العرض فيما يتعلق بالأسعار على أساس الندرة وتناقص العوائد،

يمكن إنشاء توازن مستقر، ولكن لكي يشمل ذلك الموارد الطبيعية ، كان من الضروري تخصيص قيمة لها ، تعتمد على ما يسمى الرغبة في الدفع من قبل الوكلاء الاقتصاديين. بقيت مشكلة منهجية في دمج الموارد الطبيعية في نماذج النمو: مشكلة تحديد آلية ضبط استغلال هذه الموارد ، ولهذا الغرض يجب مطابقتها مع الرأس مال حيث يعتبر عائده مماثلا للرساميل الأخرى ، وهو شرط توازن في سوق الرساميل؛ في النموذج الكلاسيكي الجديد، تم التضحية بثلاثة عناصر أساسية: تقييم الأصول الطبيعية ، ودمج الموارد الطبيعية في نموذج التوازن العام، ومفهوم التنمية المستدامة لمدرسة لندن. ولكن بعد تقويض السقالات الكلاسيكية الجديدة ، كان من الحتم إقامة أسس جديدة: هذا هو موضوع الجزء الثاني المخصص لبعض الأساليب غير التقليدية بحيث تكشف أن إعادة الإعمار تتم بطرق مختلفة: عن طريق استعادة بعض المواد المنهجية (الاتفاقية) (conventionnelles)، أو عن طريق إعادة الاعتبار لنظرية (حقوق الملكية) أو الأرتودوكس المؤسساتي (المؤسسية).من خلال هذا يؤكد على ظهور منهجيات ونظريات جديدة في مجال اقتصاديات الموارد الطبيعية و ليس له طموح آخر سوى المساهمة في الناقشات المعولة الآن.

عند رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة (La nouvelle école classique) ، تمت التضحية بثلاث عناصر أساسية هي: تقييم الأصول الطبيعية، ودمج الموارد الطبيعية في نموذج التوازن العام، ومفهوم التنمية

[221] K.Marx, op cit. In John Bellamy Foster, Karl Marx et l'exploitation de la nature, in le monde diplomatique juin 2018.

المستدامة. وقد تمت الإشارة إلى الأفكار البيئية في الإقتصاد الكلاسيكي الجديد من خلال عمل جيفونز(Jevons) في عام 1865 ، الذي كان قلقًا بشأن الندرة المحتملة للفحم، الذي كان مصدر الطاقة الرئيسي لبريطانيا وأحد العوامل الرئيسية لازدهارها الاقتصادي .[222]

بعد ذلك بقليل ، طور بيغو(Pigou) مفهوم العوامل الخارجية (externalités) بالقول إن السوق غير قادر على عكس بعض التكاليف والفوائد التي ظلت "خارجية" لنظام السوق. كان من المقرر تصحيح هذه الأسعار المقتطعة من خلال إدخال ضرائب تعكس التكاليف الحقيقية للمستهلك وذلك لإنشاء إشارة سعرية (signale de prix) تُعزز السلوك الذي لا يضر بالبيئة. بعد ثلاثين عامًا ، جادل كاب (Kapp) بأنه بعيدًا عن كونها استثنائية، فإن هذه العوامل الخارجية متأصلة في دينامية السوق ثم إستبدلها بمفهوم التكاليف الاجتماعية، ساعيًا لتوضيح حقيقة أن العوامل الخارجية البيئية ليست إخفاقات سوقية بقدر ما هي إخفاقات لنظام السوق كوسيلة لإدارة العلاقة مع البيئة [223].

- من المدرسة الأرثوذكسية إلى مدرسة المخالفين

الاقتصاد غير الأرثوذكسي أو الايتيرودوكسي هو مصطلح عام يشير إلى الجمع بين مشاريع أو برامج قديمة ومنفصلة في بعض الأحيان. وهذا يشمل أتباع ما بعد كينز"les postes-keynesiens " ، والمؤسساتيون النقديون، الاقتصاديون الانثويون (feminists) والماركسيين، والنمساويون، والاقتصاديون الاجتماعيون، والمخالفون(l'hétérodoxes) هم اقتصاديون تمثل أفكارهم رفضًا وتحديًا للأرثوذكسية. يتم تمييزهم عن الاقتصاديين الهرطقيين(hérétiques)، الذين يتم التسامح معهم لأنهم يستخدمون العديد من نفس الأدوات والنماذج مثل الأرثوذكسية ، وبالتالي ، أدت أفكارهم إلى تقدم نظري في الأرثوذكسية.

نلاحظ إذن أن الاقتصاديين الأورتودكس وغير الأرثوذكس قد تجاهلوا الدور الأساسي للبيئة في الشؤون الاقتصادية. الموقف الأرثوذكسي واضح. أصبح اقتصاد الموارد والبيئة مجالًا فرعيًا لاسترضاء هؤلاء الاقتصاديون المرتدون (Hérétique) البيئيون . وفي الوقت نفسه، طور علماء الاقتصاد الجزئي والكلي نظريات من المفترض أن تعمل بشكل مستقل إما عن قاعدة الموارد الطبيعية أو على استيعلب و إتمام عناصر البيئة في تحليلاتهم، والمخاوف البيئية مهمشة تمامًا و يزداد الموقف غير الأرثوذكسي تعقيدًا بسبب المدارس

[222]Robert Costanza, The Value of the World'sEcosystem Services and Natural Capital, May 1997, Nature 387(15):253-260

[223]Kapp;Swaney ; Barde et Gerelli, Environnement et sciences sociales: les défis de l'interdisciplinarité, 1977, p. 25.

المختلفة التي يتكون منها، لكن معالجة البيئة بشكل عام كانت في أفضل الأحوال بحثًا عن أقلية أو تم تجاهلها تمامًا حتى الآونة الأخيرة.[224].

لقد أولى علم الاقتصاد المؤسساتي في شكله النقدي (على عكس النظام المؤسسي الكلاسيكي الجديد) بعض الاهتمام للمخاوف البيئية (على سبيل المثال،Galbraith[225] . هناك خط تفكير في الاقتصاد المؤسسي يعود إلى Veblen (1898)، والذي يربط الاقتصاد بالنهج البيولوجي التطوري، كذلك انشغاله Veblen[226]بشأن إستهلاك التباهي، والذي يرتبط جيدًا بالمخاوف البيئية حول المجتمع الاستهلاكي. يعتبر كاب (Kapp) [227]من بين أولئك المؤسساتيين اللذين اشتغلوا في القرن الماضي على تطوير اهتمام جاد بالبيئة ومن بين المؤلفين الذين اتبعوا هذا الخط، نشير إلى عمل ميردال Myrdalو سودربومSöderbaum[228]، الذي كان أيضًا مشاركًا بنشاط في الاقتصاد البيئي. ثم ، مؤخرًا ، كان هناك فاتن Vatn ، الرئيس السابق للجمعية الاوروبية للاقتصاد البيئي . ESEE ، الذي له عدد كبير من المنشورات حول الاقتصاد المؤسساتي والبيئة [229].

- مدرسة حقوق الملكية

في أقصى الحدود الأرثوذكسية، تبرز مدرسة حقوق الملكية فكرة أن التدهور البيئي ناتج عن هيكل غير ملائم لحقوق الملكية البيئية. مستوحاة من مقال هاردين Hardin الشهير مأساة المشترك The Tragedy of the Commons[230]، يدعو اقتصاديو هذه المدرسة إلى خصخصة البيئة التي يمكن من خلالها أن تظهر ديناميكية السوق ذاتية التنظيم (autorégulatrice) مما يؤدي إلى مستوى مثالي من التلوث [231].

تستند مدرسة حقوق الملكية بشكل خاص إلى كتابات رونالد كوز" R. Coase" التي تعتبر أن العوامل الخارجية البيئية يمكن ان تتوزع بشكل فعال من خلال التسويق و المساومة بين منتجيها و مستهلكيها،

[224]Clive L. Spash and Anthony Ryan, Economicschools of thought on the environment: investigatingunity and division, Cambridge Journal of Economics 2012, 36, 1091–1121 doi:10.1093/cje/bes023 Advance Access publication 30 July 2012.

[225]Galbraith, J. K. 1969 [1958]. The Affluent Society, Boston, Houghton Mifflin.

[226]Veblen, T. B. 1898. Whyeconomicsis not an evolutionary science? Quarterly Journal of Economics, vol. 12, 373–97

[227]Kapp, K. W. 1970. Environmental disruption: general issues and methodologicalproblems, Social Science Information, vol. 9, no. 4, 15–32

[228]Söderbaum, P. 1992. Neoclassical and institutionalapproaches to development and the environment, EcologicalEconomics, vol. 5, no. 2, 127–44

[229]Vatn, A. 2005. Institutions and the Environment, Cheltenham, Edward Elgar

[230]) Garrett Hardin, The Tragedy of the Commons, Science 13Dec1968: Vol. 162, Issue 3859, pp. 1243-1248

[231]Swaney, in environnement et sciences sociales op cit. p. 346

بشرط أن تكون المعلومات متاحة، وأن تكاليف الصفقة سالبة، بحيث يتم توزيع المتلكات و الحقوق بشكل صحيح .[232]

على عكس أرتيربيغوArturepigou، يجادل Coase أيضًا بأن وجود العوامل الخارجية لا يتطلب بالضرورة تدخلًا حكوميًا بقدر ما يمكن أن تكون التكاليف الاجتماعية موضوع تفاوض بين الوكلاء.

علاوة على ذلك، فإن تكاليف المعاملات الكامنة في العوامل الخارجية البيئية تقوض الادعاءات المتعلقة بكفاءة السوق البيئية، ومن الصعب دعم أطروحة الحد الأقصى عندما يكون هناك الكثير من الخيارات المثلى بحيث يكون هناك توزيعات أولية لحقوق الملكية .[233]

- من أجل نسق اقتصادي سياسي بيئي سليم

اعتبارًا من النصف الثاني من القرن العشرين ، سنشهد انتشارًا للأفكار البيئية في تاريخ الفكر الاقتصادي والتي ستعمل على تطوير الاقتصاد السياسي للبيئة. بناءً على عمل جوزيف ستيجليتز، نجح سولو وهارتويك في توسيع مفهوم رأس المال ليشمل عناصر البيئة ، ونحن نتحدث من الآن فصاعدا عن الرأس مال الطبيعي جنبًا إلى جنب مع الرأس مال المادي و الرأس مال البشري، نستنتج ما يسمى بمفهوم الاقتصاد المستدام .[234]

شهدت السبعينيات من القرن الماضي ظهور ما يسمى بالوعي البيئي بين المنظرين الاقتصاديين غير الأرثوذكس (Héterodox) . يجب أن نستشهد بعمل الأمريكي باري كامونيرBarry Commoner, The Closing Circle: Nature, Man, and Technology[235]الذي انتقد التجاوزات العلمية والتكنولوجية للمجتمع الأمريكي، المسؤول ، حسب قوله ، عن الأزمة الاجتماعية والبيئية. وبعد ذلك ، في نفس العام، ظهر قانون الانتروبيla loi d'entropie والعملية الاقتصادية من قبل عالم الرياضيات والاقتصاد الروماني نيكولاس جورجيسكو-روجين Nicholas Georgescu-Roege. هذا الكتاب، الذي تمت قراءته قليلاً في ذلك الوقت، يُساءل جميع أسس العلوم الاقتصادية ويُحدد ملامح نسق جديد يحترم البيئة[236].

---

[232]Ronald Coase, « The Problem of Social Cost » (1960), University of Virginia, October 1960

[233]Jean-Marie Harribey, La financiarisation du capitalisme et la captation de valeur in Delaunay J.C. (sous la dir. de), Le capitalisme contemporain, Questions de fond, Paris, L'Harmattan, 2001, p. 67-111.

[234]Aurore Lalucq, Économistes et écologie: des physiocrates à Stiglitz, l'économie politique volume 58, Numéro 2, 2013, p 35-52.

[235]Barry Commoner, The Closing Circle: Nature, Man, and Technology, Michael Egan, 1971.

[236]Nicholas., Georgescu-Roegen, (1971). The entropylaw and the economicprocess, Harvard UniversityPress

مما لا شك فيه أن أعمال جورجيسكو روجين Georgescu-Roegen ستلهم جيلاً كاملاً من الاقتصاديين وعلماء البيئة وعلماء الفيزياء. هذا زكى ميلاد مدرسة فكرية جديدة تعرف بالاقتصاد البيئي. ينتقد رواد هذه المدرسة مفهوم الاستدامة الضعيفة، ويدافعون بدلاً من ذلك عن فكرة الاستدامة القوية. بالنسبة لهم، لا يمكن استبدال الموارد الطبيعية بالرأسمال، وتدعو هذه المقاربة إلى التشكيك في فرضية الاستبدال بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي.

- مدرسة انخفاض النمو أو زيف التنمية المستدامة ((Imposture

ظهرت مدرسة فكرية عظيمة في فرنسا تحت سلطة سيرج لاتوشSerge Latouche. هذه المدرسة تسعى إلى إخراج الاقتصاد من بؤسه من خلال نسج التبادل الحر مع التخصصات الأخرى مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. يدين الاقتصاد باعتباره مسؤولاً عن عدم المساواة والإحباط و التمزقات الاجتماعية على المستوى العالمي. بالنسبة إلى لاتوش، فإن النمو الاقتصادي لدينا يتجاوز بشكل كبير القدرة الاستيعابية للأرض بحيث إذا استهلك جميع مواطني العالم مثل الأمريكيين العاديين، فسوف يتم تجاوز الحدود المادية للكوكب بشكل كبير [237].

لا يعني انخفاض النمو بالضرورة الجمود المحافظ. فمن خلال التطور والنمو البطيء للمجتمعات القديمة في تكاثر موسع(Accumulation Elargie) ، دائمًا ما يتكيف مع القيود الطبيعية. ويخلص إدوارد غولدسميثEdouard Goldsmith إلى أن " المجتمع المحلي قد قام بتكييف أسلوب حياته مع بيئته، فهو مستدام، ولأن المجتمع الصناعي على العكس من ذلك سعى إلى تكييف بيئته مع نمط حياته، لا يمكنها أن تأمل في البقاء على قيد الحياة"[238]. إدارة تراجع النمو تعني ، بعبارة أخرى ، نبذ الخيال الاقتصادي ، أي الاعتقاد بأن المزيد يعني الأفضل. يمكن تحقيق الخير والسعادة بتكلفة أقل. تعتبر الحكمة أن السعادة تتحقق في إشباع عدد محدود من الاحتياجات.

إن إعادة اكتشاف الثروة الحقيقية في تنمية العلاقات الاجتماعية البهيجة في عالم صحي يمكن تحقيقه بهدوء في التوفير والرصانة أو حق التقشف في الاستهلاك المادي. " الشخص السعيد، يلاحظ هيرفي مارتن Hervé Martin، لا يتناول مضادات الاكتئاب، ولا يستشير الأطباء النفسيين، ولا يحاول الانتحار، ولا يكسر نوافذ التاجر، ولا يشتري أشياء طوال اليوم باهظة الثمن و غير ضرورية، باختصار، يشارك فقط بشكل ضعيف جدًا

---

[237]On trouvera une bibliographie exhaustive des rapports et livres parus sur le sujet depuis le fameux rapport du Club de Rome, dans Andrea Masullo, « Il pianeta di tutti. Vivereneilimitiperchè la terra abbia un futuro ». EMI, Bologne, 1998.

[238]E. Goldsmith, Le défi du XXIe siècle, Le rocher, l994, p.330.

في النشاط الاقتصادي للمجتمع [239]. إن تخفيض النمو المنشود والمدروس جيدًا لا يفرض أي قيود على إنفاق المشاعر وإنتاج حياة احتفالية، حتى ديونيسوسيةdionysiaque[240].

خلاصة

في هذه الورقة عملنا على فحص وضعية السؤال البيئي في تاريخ الفكر الاقتصادي، ومن الواضح أن كل مدرسة قامت بتحليل السؤال وفقًا للسياق العام للوقت والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

ومن خلال شبكة التحاليل الخاصة بكل مدرسة فكرية، وجدنا أنه منذ الستينيات من القرن الماضي، لم تفشل الاهتمامات البيئية في وضع السؤال البيئي في مركز اهتمام الاقتصاديين، بحيث بدأت وعود اقتصاد آخر تلوح في الأفق، إنها مسألة إزالة الاستعمار الاقتصادي المفرط من المخيلة من أجل نموذج آخر حيث العدالة البيئية هي النواة الصلبة. إنه اقتصاد يشمل الدراسة المادية للاقتصاد (أي التمثيل الجسدي الاجتماعي)، ودراسة حقوق الملكية على البيئة وعلاقتها بالإدارة البيئية، ودراسة البيئة المستدامة للاقتصاد. يجب أن يدعو الفكر الاقتصادي البيئي إلى التبادل الحر المتعدد التخصصات (libre-échange multidisciplinaire) لتقوية جهازه المفاهيمي وتنويع أساليب مقاربته للمسألة البيئية كما يجب أن يثور الاقتصاديون الخضر ضد اقتصادات العقول وانتهاك الخيال الذي يفسره تغريب العالم. التفكير في النموذج الجديد للاقتصاد السياسي الذي سيأتي يجب أن يعيد التفكير من الآن فصاعدا في الندرة هل ستستمر بالضرورة في السيطرة على خيالنا؟ ينبغي أن تكون العلوم الاقتصادية البديلة عن النموذج المهيمن علمًا لإدارة ندرة السلام الاجتماعي والبيئي والصحي.

[239] Hervé René Martin, La mondialisation racontée à ceux qui la subissent, Climats, 1999.
[240] Serge Latouche, A bas le développement durable. Vive la décroissance conviviale, http://www.quinoa.be/var/www/quinoa/www.quinoa.be/IMG/doc/LatoucheDecroissanceConviviale.doc

The Limitation of Fundamental Rights and Liberties in International, Regional and National law

تقييد الحقوق والحريات الأساسية في القانون الدولي والإقليمي والوطني

خلفادير هشام، أستاذ القانون الدستوري، جامعة القاضي عياض (المغرب)

KHALFADIR Hicham, Professor of Constitutional Law – Cadi Ayad University (Marrakech- (Morocco

Abstract

Once international conventions recognize fundamental rights and liberties, the issue of the limits of fundamental rights and freedoms arises in accordance with the requirements of maintaining public order and security. In this context, most international and regional agreements rely on two techniques to achieve this purpose: the first one is related to the adoption of a general clause which allow the restriction of rights and liberties recognized by the agreements. The second technique is based on the existence of an article that includes two elements: one of them specifies the content of right or freedom, and the other specifies the motives and reasons for limiting it. On the other hand, the constitutional recognition of rights and liberties is the first step to ensure the respect of these moral norms, and at the same time the basic reference to justify limiting fundamental rights and liberties in the national contexts. For this reason, in order to achieve congruence between international and national law, national constitutions are based on the same approach followed by international and regional laws. Thus, some constitutions rely on the technique of the general clause of limitation, and some other adopt the technique of restriction included in the same article that defines the right or freedom. This enables the compatibility between international and national law, especially in terms of justifying the restriction of rights and freedoms at the national levels in accordance with international considerations related to public security and public order. In addition, international and national legal frameworks rely on the law as the primary tool that allows the restriction of rights and liberties. However, the power of states, according to the international and regional instruments, to restrict rights and freedoms is not absolute, but rather it is restricted according to specific conditions represented in not violating the essence of rights and liberties and the necessity of justifying the restriction based on the principle of proportionality.

Keywords: Rights and freedoms, public order, international law, constitution, limitation

ملخص

بمجرد أن تعترف الاتفاقيات الدولية بالحقوق والحريات الأساسية، تبرز مسألة تقييد الحقوق والحريات بما يتوافق وتحقيق متطلبات المحافظة على النظام والأمن العام. في هذا السياق، تعتمد معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان على أسلوبين اثنين لتحقيق هذا الغرض: أولهما يتعلق باعتماد بند عام لتقييد الحقوق والحريات التي تعترف بها الاتفاقيات. أما ثانيهما فيقوم على وجود مادة تتضمن عنصرين اثنين: أحدهما يحدد مضمون الحق أو الحرية، والآخر يحدد الدوافع والأسباب التي تحد من الحق أو الحرية. ومن ناحية ثانية، يشكل الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات الخطوة الأولى لضمان اعمال واحترام هذه المعايير الاخلاقية، وفي نفس الوقت المرجع الأساسي لتقييد الحقوق والحريات في السياقات الوطنية. لهذا السبب، ومن أجل تحقيق التطابق بين القانون الدولي والقانون الوطني، تعتمد الدساتير الوطنية على نفس النهج الذي تتبعه القوانين الدولية والإقليمية. هكذا تعتمد بعض الدساتير على أسلوب البند العام للتقييد، في حين يعتمد بعضها الآخر على أسلوب التقييد الوارد في نفس المادة التي تعترف بالحق أو الحرية موضوع التقييد. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية على القانون باعتباره الأداة الأساسية التي تسمح بتقييد الحقوق والحريات، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، تظل سلطة الدول بدورها مقيدة وفق شروط محددة تتمثل في عدم المساس بجوهر الحقوق والحريات المعترف بها، وبضرورة تبرير التقييد بما يتلائم ومبدأ التناسب.

Introduction

Despite the fact that the most of international and regional conventions on human rights recognize a set of fundamental rights and freedoms, one must be aware that these conventions contain several dispositions which allow putting limitation on these moral norms with the aim of achieving requirements related to public security, public order and rights and freedoms of others.

Most of international, regional and national human rights regimes rely on two techniques in order to limit basic rights and freedoms: the first technique is the adoption of a general clause which allows putting limitation on rights and freedoms. This is exactly the case with article 27 of the Universal Declaration on Human Rights (UDHR). The second technique emerges in the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR) and the International Covenant on Social, Economic and Cultural Rights (ICSECR) where their articles define the right/freedom, but at the same time allow its restriction for several reasons.

On the other hand, the incorporation of international human rights standards into the national legal system depends on the constitutional recognition of these standards as defined by international and regional agreements. This means that the way to limit rights and freedoms is also subject to the same approach adopted by international and regional conventions. As a result, the majority of national constitutions adopt the same approach as international agreements to limit basic rights and freedoms. As a result, some constitutions adopt the technique of 'general clause' adopted in the UDHR, and others follow the technique adopted in the ICCPR and ICSECR.

Since this paper's title is "the limitation of fundamental rights on national and international law", I'll shed light on the international and national legal provisions that allow these restrictions to happen. So, this paper will be divided into two parts: the first one discusses the idea of limitation of fundamental rights in international law by analyzing international and regional conventions on human rights, notably the international declaration for human rights, the international pact on civil and political rights, the African Charter for Human and People's Rights, the European Charter on Human Rights and the American Convention on Human Rights. The second one shed lights on the national legal provisions that allow limiting fundamental rights. In that case, the constitution is the main legal instrument which permits the restriction of rights and liberties. For this reason, this paper discusses

various techniques used by international and national legal framework to limit the enjoyment of rights and freedoms, by using a comparative method.

I. Limitation of fundamental rights in International law.

By reading the dispositions contained in international and regional human rights conventions, it turns out that the various conventions emphasize the possibility of restricting rights and liberties by specifying the reasons justifying the restriction that may be related to the law, public order, public security and rights and freedoms of others.

1. The Universal Declaration for Human Rights.

The UDHR is a document containing a set of rights and freedoms; however, a quick reading of the declaration shows that the various rights and freedoms stipulated seem, at first glance, to be absolute and unrestricted. This is due to the fact that the rights and liberties stipulated from Article 1 to article 28 do not include any reference to the possibility of restricting or limiting rights and freedoms. However, by reviewing Article 29 of the UDHR, it becomes clear that the possibility of limiting rights and liberties becomes a reality, given that this article includes a general clause restricting rights and liberties specified in the Declaration whenever it comes to:

- The duties of the individual to the community.
- Limitations determined by the law in order to protect rights and freedoms of others, the public order and the well-being of the democratic community.
- Preserving the principles stipulated in the UDHR (non-discrimination, equality…).

In addition to article 29, there is a very important requirement mentioned in the UDHR represented in article 30 which affirms that the interpretation of the UDHR does not confer to any country or group the right to violate or to destroy the rights and freedoms recognized by the UDHR which means that article 30 of the UDHR cannot be read separately from chapter 29 of the UDHR. The reason for this interdependence is due to the fact that reading Chapter 29 alone is understood as establishing an authority that allows the restriction of rights and freedoms in manner that may lead to the demolition or abolition of the rights or freedoms

protected by the declaration. So it can be confirmed that chapter 30 of the UDHR ensures a sort of limitation on the chapter 29 itself. And this means that rights and freedoms could be restricted according to the article 29 only if the restrictions are in accordance with the cases specified in the second paragraph of the article 29.

In order for the restrictions of rights and freedoms to be in accordance with the article 30 of the UDHR, the essence of rights and freedoms guaranteed by the UDHR must not be affected by restrictive measures. This means that the respect for the essence of rights and freedoms is one of the basic requirements that must be taken into account when setting restrictions on rights, and it is considered as "the limit of limits" because it declares that every basic right is, to some extent, immune from interference by certain parties.

Article 30 appears as a safety valve to the essence of rights and liberties since it ensures somewhat "the misuse" of the requirement adopted by article 29 of the UDHR. For this reason, the article 30 has been called "limits on tyrants". In particular, it seeks to prevent "the misuse of power" from governments or any group or person. The second point observed in the article 30 of the UDHR is that all rights and freedoms protected by the Declaration are connected to each other and are equally at the level of the application and protection.

It is clear that the UDHR determines a set of political, civil, economic, social and cultural rights which, at the first stage, appear as absolute rights considering that the articles which recognize them do not indicate the possibility of limiting or restricting them. However, with reference to article 29 of the UDHR, the possibility of imposing restrictions on the human rights and freedoms becomes very clear, provided that the provisions of the article 30 of UDHR, which emphasize the preservation of the essence of right and freedoms are respected.

2. **The International Covenant on Civil and Political Rights(ICCPR)**

In contrast to the UDHR, the ICCPR follows a different approach to allow for the limitation of recognized rights and liberties. The aim of this approach is to identify specific grounds for the restriction that are identified in the same article that recognizes the right or freedom as is the case with article 17 of the ICCPR which states that:

"1. No one shall be subjected to arbitrary or unlawful interference with his privacy, family, home or correspondence, nor to unlawful attacks on his honor and reputation.

3. Everyone has the right to the protection of the law against such interference or attacks"

This means that right for privacy is protected by the 1st paragraph of the article 17, but regarding the second paragraph, the right for privacy could be subject to restrictions if and only if the law allows these restrictions. These restrictions are justified by the term of "...unlawful attacks on his honor and reputation" which means that the lawful" interference with his privacy, family, home or correspondence" is justified.

On the other hand, it is noticeable that the ICCPR adopts a second technique of restricting fundamental rights and freedoms. For example, article 18recognizes "the right to freedom of thought, conscience and religion", and affirms that "no one shall be subject to coercion which would impair his freedom to have or to adopt a religion or belief of his choice", but by reading the third paragraph of the article 18which stipulates that "freedom to manifest one's religion or beliefs may be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary to protect public safety, order, health, or morals or the fundamental rights and freedoms of others".

The possibility of restricting the "freedom to manifest one's religion or beliefs" is linked to respecting legal limits, maintaining public order, and protecting the rights and freedoms of others. Thus, the article 18 has established a new approach to restricting rights and freedoms by determining 5 justifications for allowing the restriction of right and freedoms, which are represented in the protection 1) public safety, 2) public order, 3) public health, 4) morals, and 5) rights and freedoms of others.

In addition to these five determinants article 18 adds a new restriction, according to the second paragraph of the article 19, the exercise of rights and liberties could be subject to certain restrictions in order to protect "national security". The problem here is that the notion of "*national security*" is very difficult to define in theory as it's the case in practice, notably that it incorporates several other concepts such as: political security, economic security, energy and resources security, cybersecurity, human security and so on. Hence, not specifying these concepts makes their fields of application undefined, which makes the door open for interpretation of the

concepts, which widens and expands the scope for restricting rights and freedoms. However, the objective reading of these elements restricting rights and freedoms does not make these elements an essential determinant of the restriction, as this is due to the fact that these (national security, public order, public safety, ...) are not defined conceptually and semantically, which brings us to the idea of discretionary authority, and therefore the possibility of interpretation and misuse of authority.

3. **The International Covenant on Economic, Cultural and Social Rights (ICESCR)**

Although the ICECSR recognizes a set of economic, cultural and social rights that generally pertain directly to individuals, unlike civil and political rights that affect society as a whole, it does not impose (the ICECSR) restrictions on rights and freedoms as the ICCPR does.

Excluding article 8 of the ICECSR which recognizes through the paragraph 1.a"the right to form trade unions and to join it" and paragraph 1.d on "the right to strike" which allows to put restrictions on these rights "*prescribed by the law*" in order to protect "*the interest of national security or public order or for the protection of the rights and freedoms of others*"[241], the ICECSR does not impose any kind of restrictions on the rights and freedoms protected. It is also noteworthy that the ICESCR refers to the same reasons set out in the ICCPR that allow the restriction of rights and freedoms.

One of the most significant examples relating to the requirements of the article 8 of the ICECSR is the reservation made by the Government of Trinidad and Tobago which states:

> *"The Government of Trinidad and Tobago reserves the right to impose lawful and or reasonable restrictions on the exercise of the aforementioned rights by personnel engaged in essential services under the Industrial Relations Act or under any Statute replacing same which has been passed in accordance with the provisions of the Trinidad and Tobago Constitution."*[242]

This reservation shows that the government of Trinidad and Tobago has the right to impose restrictions whenever it concerns reasons other than those specified in

[241] Paragraph 1.C of the Article 8 of the ICECSR.

[242] United Nations, *Treaty Series*, vol. 993, p. 3; depositary notification C.N.781.2001.TREATIES-6 of 5 October 2001 [Proposal of correction to the original of the Covenant and C.N.7.2002.TREATIES-1 of 3 January 2002 [Rectification of the original of the Covenant. https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-3&chapter=4#EndDec

article 8 of the Covenant, or if the limitations are justified by any particular priority or necessity prescribed by the law.

In addition to the basic conventions concerned with the protection of rights and liberties, regional conventions, notably the African Charter, the European Convention and the inter-American Convention play an important role in ensuring the protection and restriction of the human rights.

II. Regional Human Rights Systems

Regional human rights regimes can be viewed as an extension of the international declarations for human rights, these extensions are due to the contents contained in these regional agreements in terms of the techniques used for recognizing rights and freedoms and at the same time putting restriction on them.

1. African Charter on Human and People's Rights (ACHPR)

The ACHPR is inspired by the Universal Declaration of Human Rights and the two international covenants. This conformity depends on the type of rights and freedoms recognized by the African Charter, as well as on the techniques adopted to restrict basic rights and freedoms. For example, the first paragraph of the article 12 of the African Charter states that "every individual shall have the right to freedom of movement and residence within the borders of a State provided he abides by the law." The term of "law" mentioned in this paragraph is used to refer to various legal grounds that could justify the restriction of the right to movement. This is confirmed by the requirements of the second part of the second paragraph of article 12 which states that "this right may only be subject to restrictions prescribed by law to protect national security, public order, public health or morals".

Accordingly, the African Charter determines the grounds on which restrictions could be justified whenever it concerns" national security", "public order", "health" or "morals". For the restriction to be legitimate, it should be specified by "the law" which is considered, one more time, as the main tool justifying the restriction of rights and freedoms recognized by the African Charter. And if it comes to article 9 which states through its first paragraph that "every individual shall have the right to receive information", the 2nd paragraph allows putting lawful restrictions. It indicates that the right to receive information is not absolute, it is limited by the different restrictions that could be determined by the law which is considered as the

main and only tool that can justify restrictions on rights and freedoms recognized in the African Charter.

On the other hand, the restrictions prescribed by the law in the African Charter and other regional human rights regimes serve two purposes: the first one is to put limits on the enjoyment of rights and freedoms in order to maintain public order, national security and rights and freedoms of others. The second purpose is related to the determination of the modalities of the enjoyment of rights and freedoms recognized by the African Charter, as it is the case for the articles9[243], 12[244], 13[245]and so on. In other words, the law plays a crucial role in order to ensure the reconciliation between the necessities of maintaining public order and the enjoyment of rights and liberties.

2. **European Convention on Human Rights (ECHR)**

The ECHR is very similar to the UDHR and the two international covenants, as well as to the African Charter, as this is due to the type of rights and freedoms recognized by the convention, as well as to the type of techniques adopted to restrict these rights and freedoms, which are similar to the techniques adopted by the international covenants and the African Charter.

For example, article 2 of the ECHR recognizes the right to life, stating that *"everyone's right to life shall be protected by law. No one shall be deprived of his life intentionally save in the execution of a sentence of a court following his conviction of a crime for which this penalty is provided by law".* According to this paragraph the expression of "everyone's right to life shall be protected by law" indicates that the right to life is legally protected, but this legal protection does not mean that the right to life is 100 percent absolute on the contrary it means that the right to life is protected by what the law permits. For example, if it comes to "*the use of force which is no more than absolutely necessary*", or to *defend "any person from unlawful violence*", "to carry out a lawful arrest" or "to prevent the escape of a person lawfully detained" or from an action taken lawfully for the purpose of suppressing a riot or rebellion, the legal controls that protect the right to life become constrained.

[243] "2.Every individual shall have the right to express and disseminate his opinions within the law".

[244]"3. Every individual shall have the right, when persecuted, to seek and obtain asylum in other countries in accordance with the law of those countries and international conventions".

[245]"1. Every citizen shall have the right to participate freely in the government of his country, either directly or through freely chosen representatives in accordance with the provisions of the law."

The second example is related to the article 5 of the ECHR which recognized the "right to liberty and security" and assures its protection. But if it comes to a judicial decision to detain a person for violating the laws, detention for failure to comply with an order of a court or in order to secure the performance of any obligation regulated by law, detention of minor under a legal decision for the purpose of educational supervision or his arrest in order to bring him before the competent judicial authority, legal detention to prevent the spread of contagious diseases, and the lawful detention to prevent illegal immigration[246], "the right to liberty and security" can be suspended. Furthermore, the cases specified under article 5 of the ECHR do not mean that the restriction in itself is absolute, but rather it is also restricted by a set of controls (limits of limits), and therefore, for the restriction to be valid, the detainee must enjoy a set of guarantees that are represented in the right to be informed of the reasons for the arrest, bringing the detainee before the court in as soon as possible, questioning the reasons for the arrest and claiming compensation if the court decides that the arrest is illegal.

In addition to cases in which the judiciary may restrict recognized rights and freedoms, the ECHR refers to a set of cases in which the restriction of fundamental rights and freedoms can be invoked. Article 9 on "freedom of thought, conscience and religion" allows putting restrictions whenever it comes to legal controls that are necessary for a "*democratic society*", "maintaining public security and public order", and "protecting rights and freedoms of others". The novelty here is that article 9 of the ECHR adds new justifications for restricting rights and freedoms, as it refers to the concept of "democratic society", a concept that the convention did not intend to define. Therefore, if restricting rights and freedoms justified by protecting the requirements of "democratic society" is contradictory, especially since a set of rights and freedoms (such as freedom of thought, conscience, belied, and demonstration...) are the basic pillars of democratic society, then, when is the restriction of freedom of thought, conscience and religion necessary in a democratic society?

Justifying restriction of the freedom of thought, conscience and religion is related to what is "necessary in democratic society", considering that this concept relies on the participation of citizens and ensuring an equal exercise of rights and freedoms between them. This means that putting restrictions on the freedom of thought,

[246]Art 5 of the ECHR.

conscience and religion is related to the issue of public demonstration of this freedom, but the restriction is not valid unless stipulated by law, and only if it was intended to protect public order and public security. It can be emphasized that democracy has two limits: one is that it guarantees the enjoyment of rights and freedoms in the face of public authorities. The second is that democracy could appear as a limit on the full enjoyment of rights and freedoms especially when it comes to protecting rights and freedoms of others and maintaining public order. On the other hand, if it comes to article 10 of the ECHR which recognizes the "freedom of expression", new justifications can be found for restricting freedom of expression other than those approved in other articles.

If previous articles permit restricting rights and freedoms according to "restrictions provided by law and are necessary in a democratic society in the interests of public safety,... public order...", paragraph 2 of article 10refers to other reasons to justify restricting freedom of expression related to "*the interest of national security*", "*territorial integrity or public safety*", "*the prevention of disorder or crime*", "*the protection of the reputation or rights of others*", "*preventing the disclosure of information received in confidence*", or "*for maintaining the authority and impartiality of the judiciary*".

It turns out that the reasons for restricting freedom of expression have been expanded. And considering that the European Convention addresses the states parties, it thus grants national governments the ability to restrict the freedom of expression in connection with historical and political circumstances. These circumstances constitute, according the European Court of Human Rights, the basis for the legality of restricting freedom of expression. This means that rights and freedoms cannot be restricted unless:

- The restriction is specified by the law,
- Protect one of the interest listed in article 10(2)
- Be necessary in a democratic society.

Moreover, to complete the legality of the restrictions, the restrictions must be interpreted narrowly and their necessity must be convincingly demonstrated.

In addition to the requirements that allow limiting rights and freedoms recognized in the ECHR, it is worthy to note that the ECHR contains a general clause relating to "the limitation on use of restrictions on rights". This indicates that the European Convention puts limits on the process of restricting fundamental rights and

freedoms recognized by the Convention. The purpose of article 18 of the ECHR is to prohibit "the misuse of power" as it is confirmed by the European Court[247].In other words, article 18 of the ECHR prohibits the contracting parties from restricting rights and freedoms enshrined by the convention for purposes not prescribed by the Convention itself[248].Therefore, the ECHR allows the possibility of restricting fundamental rights and freedoms only if it is compatible with the cases specified by the Convention as it is the case for article 8which recognizes the "right to respect for private and family life" and at the same time, allows, through its second paragraph, restricting the right to respect for private and family life for purposes linked to "the national security", "public safety", "economic well-being of the country", "the prevention of disorder or crime", "the protection of health or morals", "the protection of the rights and freedoms of others" and the preservation of "a democratic society".

These are the cases where fundamental rights and freedoms could be restricted according to the ECHR. These cases are very similar to those determined by the African Charter. However, it is clear that there is a deep difference at the level of the practice and application of the requirements of the European Convention and the African Charter, due to many reasons, most notably the issue of the rule of law and strict control over law enforcers.

On the other hand, it is noticeable to say that individuals could exercise an oversight on the measures adopted by the contracting parties according to article 34 related to "*individual applications*" which allow to the European Court to receives complains from any person (group on individuals, NGO…) "claiming to be the victim of a

---

[247] Paragraph number 156 of
156. According to the settled case-law of the Court of Justice of the European Union, an act is vitiated by misuse of power if it appears, on the basis of objective, relevant and consistent evidence, to have been undertaken solely or mainly for an end other than that for which the power in question was conferred (see, among many other authorities, judgment of the Court of Justice of the European Communities of 13 November 1990 in *FEDESA and Others*, C-331/88, EU:C:1990:391, paragraph 24; judgment of the Court of Justice of the European Union of 16 April 2013 in *Spain and Italy v Council*, C-274/11 and C-295/11, EU:C:2013:240, paragraph 33; and judgment of the Court of Justice of the European Union of 4 December 2013 in *Commission v Council*, C-111/10, EU:C:2013:785, paragraph 80).
For more expansion: European Court of Human Rights (November 2017), Case of Merabishvili v. Georgia, application no. 725028/13, Strasbourg.
Document URL. https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-178753
[248]European Court of Human Rights (April 2022), Guide on Article 18 of the European Convention on Human Rights: limitation on use of restrictions on Rights, P 5.
URL: https://www.echr.coe.int/Documents/Guide_Art_18_ENG.pdf

violation by one of the high contracting parties of the rights set forth in the Convention or the Protocols there to". This means that, in addition to the dispositions of Article 18 that prevents the misuse of power, article 34 of the European Convention guarantees individuals and everyone who has an interest to defend their rights and freedoms before the European Court of Human Rights which embodies a system of external legal protection of the rights and freedoms protected by the Convention.

3. **American Convention on Human Rights (ACHR)**

Similar to other regional human rights regimes, the ACHR recognizes a set of rights and freedoms ranging from civil and political rights (art.3, 4, 5, 6, 7) to economic, social and cultural rights (art.26) which could be too subject to restrictions prescribed, established and imposed by the law, as it is mentioned by article 30 of the ACHR[249].

In this context, the Inter-American Court of Human Rights has given an advisory opinion regarding the term of "*laws*" provided for in article 30,where the court held that the phrase law "*in the context of a system of protection of human rights cannot be separated from the nature and origin of this system...*" which "*...is in effect based on the affirmation of the existence of certain inviolable attributes of the individual that cannot be legitimately restricted through the exercise of governmental power*"[250].

According to the Court, it is "*essential that State actions affecting basic rights not be left to the discretion of the government but, rather, that they be surrounded by a set of guarantees designed to ensure that the inviolable attributes of the individual not be impaired*". Perhaps one of the most prominent of these guarantees, according to the Court, lies in the fact that restrictions placed on rights and liberties are carried out only in accordance with the law enacted by the legislator and provided that it conforms to the charter of the land[251].

[249]"the restrictions that, pursuant to this convention, may be placed on the enjoyment or exercise of the rights or freedoms recognized herein may not be applied except in accordance with laws enacted for reasons of general interest and in accordance with the purpose for which such restrictions have been established"

[250]I-A Court HR, the Word "Laws" in Article 30 of the American Convention on Human Rights, Advisory Opinion OC-6/86 of May, 1986, Series A, No. 6, para. 29, P .

[251]Ibid, para

Also, it seems clear that Article 30 of the ACHR linked the notion of "laws" to the notion of "the general interest" which is considered in this context as one of the main raisons that allow restricting rights and freedoms protected by the American Convention.

According to the Inter-American Court, the term of "general interest" refers to "the general welfare" which in turn indicates that rights and freedoms can only be restricted to achieve the general interest and general welfare of society which are considered, according to the Court, as an essential part of public order since the aim is to ensure proportionality between the enjoyment of rights and freedoms and the preservation of public interests[252].

III. The Constitutional Basis for Restricting Rights and Liberties.

The constitution is the main instrument which ensures the integration of international human rights standards into national legal systems, the main legal-political framework which defines and regulates the competencies of public authorities, it is considered as a safety valve for fundamental rights and freedoms since it combines between authority and freedom.

In this context, the combination between authority and freedom should be understood as relative, especially if we took into consideration that security aspect is given priority over human rights aspects, as is the case in normal situations, or when it comes to anti-terrorism measures, or if it comes to a state of exception/emergency where security concerns impose themselves strongly.

In normal circumstances, the relation between human rights norms and security issues is organized through the second title of the Moroccan constitution titled "Fundamental Rights and Freedoms" which recognized a set of rights and freedoms for the individuals and groups, and enables the parliament, through article 71 of the constitution, to redefine the scope of the enjoyment of these rights and freedoms in order to ensure public security and maintain public order. In other words, through these constitutional provisions mentioned above, the constitution recognizes many international human rights norms, and in order to maintain public order and national security, the Moroccan constitution, through its 71 article, enables the parliament to reconcile the enjoyment of rights and freedoms and the protection of national interest (public order, national security...).

[252]Ibid, para. 29, P 33.

On the other hand, the Turkish constitution and the Tunisian constitution differ from Moroccan constitution in terms of the techniques adopted in order to put restriction on rights and freedoms. So unlike the Moroccan constitution, both of the Tunisian and Turkish constitutions include a general clause allowing the restriction of fundamental rights and freedoms[253]. The technique used in the Turkish and Tunisian constitution is similar to the technique adopted in the Universal Declaration on Human Rights, unlike the Moroccan constitution which follows the techniques adopted in the two International Covenants, since the latter doesn't include any clause that explicitly authorizes the restriction of human rights standards.

But instead, the constitutional legislator deliberately used constitutional language that could implicitly allow to restrict rights and freedoms where many articles of the Moroccan constitution refer to the law as a tool that allows restricting rights and freedoms, as is the case with the ICCPR, which also refers to the law as a tool for restricting rights and liberties.

Thus, the constitution recognized rights and liberties specified in the international agreements ratified by Morocco, while defining them and determining their scope is an exclusive competence entrusted to Parliament according to article 71 of the 2011 Constitution. But the question here is related to the extent to which the legislative branch defines "the basic guarantees" granted to citizens in order to exercise their fundamental rights and liberties stipulated in the constitution", given that the 2011 constitution retained the expression existing in the 1962 constitution, which states that "*the law is competent, in addition to the articles explicitly assigned to him in other chapters of the constitution, by legislation in (fields)of … the*

253

- Article 13 of the Turkish constitution of 2017

"Fundamental rights and freedoms may be restricted only by law and in conformity with the reasons mentioned in the relevant articles of the Constitution without infringing upon their essence. These restrictions shall not be contrary to the letter and spirit of the Constitution and the requirements of the democratic order of the society and the secular republic and the principle of proportionality."

- Article 55 of the Tunisian constitution of 2022:

"No restrictions shall be placed on the rights and freedoms guaranteed by this Constitution except by virtue of a law and for the necessity of national defense, public security, public health, protection of the rights of others or public morals. These restrictions must not affect the essence of the rights and freedoms guaranteed in this Constitution, and they must be justified by their objectives and compatible with their motives. No revision may prejudice the gains of human rights and freedoms guaranteed in this Constitution. All judicial bodies must protect these rights and freedoms from any violation."

fundamental rights and liberties stipulated in the preamble and in other chapters of this constitution".

This formula means that "imposing any new restrictions on the rights and liberties of citizens" is one of the main competences entrusted to the law, provided that this includes specifying basic guarantees to exercise civil, political, social, cultural and economic rights and liberties, and at the same time set restrictions and limitations on their exercise. This means that guarantees and limits cannot be separated, especially since 'the limits imposed on some liberties may become a set of guarantees that enable the exercise of other liberties'. In other words, if article 71 allows Parliament to legislate in areas related to1) Fundamental rights and liberties stipulated in the Constitution, 2) the criminal procedure code, and 3) the system of crimes and penalties, it means that parliament has full authority to guarantee through the legislation process a certain margin to enjoy rights and freedoms and at the same time restrict them.

It is clear enough that the enjoyment of rights and freedoms is determined by the law, not the constitution despite the fact that the constitution determines rights and freedoms. However, the function provided by the law, especially criminal law and criminal procedure law, lies in defining the requirement for maintaining public order and security, as well as ensuring a margin of freedom to enjoy rights and freedoms recognized by the constitution under other laws such as the civil and political freedoms laws. Basically, the legislative process enables achieving the necessary balance between the requirements of maintaining public order, protecting basic rights and freedoms and imposing penalties whenever the limits established by the laws are exceeded.

On the other hand, the legislative seeking the reconciliation between public order and rights and freedoms leads to the redefinition of constitutional rights and liberties. This means that the legislator has full authority to restore defining constitutional rights and freedoms in order to achieve the requirements of maintaining "public order", "public health", "national security", and "protecting rights and liberties of others"..., by relying on legal rules that have a constitutional value such as "organic laws" or other legal rules that have no constitutional value. This can be confirmed by various texts organizing rights and freedoms, which are applied instead of the application of the constitution, as is the case with criminal law, or the criminal procedure law, or the law related to civil and political liberties. This means that the content of the constitutionally declared right or freedom is overruled in

favor of the content of the right/freedom stipulated by the law issued by Parliament, as clearly shown in Chapter 2 of section 1 entitled "Rights and Freedoms protected by the Constitution". Although the constitution recognizes a set of rights and freedoms as they are internationally recognized, it contains phrases in many of its chapters that recognize rights and freedoms, as is the case with the ICCPR, where these expressions allow the possibility of restricting rights and freedoms, or rather redefining them. By using phrases such as "the law protects these rights", "according to the law", "in accordance with the law", or "except as provided by law", the constitutional legislator refers to the competencies that the ordinary legislator is acquainted with, and which are framed by Chapter 71 of the constitution, which states that:

"the law, in addition to the articles expressly assigned to it in other chapters of the Constitution, is competent to legislate (in set of) fields including "the basic rights and liberties stipulated in the preamble and in other chapter of the constitution".

This expression represents the constitutional and legal basis that permits the restriction of rights and liberties, and it is similar to those expressions adopted in international and regional regimes to restrict human rights with the aim of maintaining public order.

Conclusion

Although human rights standards are determined at the international level by international conventions, and at the national level they are recognized by the constitutional framework, their activation in principle is subject to the national laws of the sovereign states that are committed to implementing and respecting human rights standards while at the same time achieving the requirement related to the maintenance of public order and national security.

This is where the role of law emerges as a regulator and determinant of the relationship between security and freedoms, as it is through the process of enacting the law entrusted to Parliament, which bears the burden of achieving the desired balance between respect for human rights and fundamental freedoms and achieving the requirements for maintaining public order, public health, morals, protecting rights and freedoms of others, public safety and national security. As indicated in international and regional conventions and many national constitutions, notably the Moroccan constitution, the law is considered one of the central, if not the only tool

for restricting fundamental rights and freedoms in the context of maintaining public order.

In contrast, the restrictions of rights and freedoms is also not absolute, but rather is restricted by basic conditions approved by international and regional agreements, which stipulate not to prejudice the essence of protected rights and freedoms and the necessity of justifying the restriction imposed on it. Thus, international and regional conventions recognize an authority opposite to the authority of restriction applied to rights and liberties. While some constitutions refer to such anti-restrictive authority, such as the Turkish constitution, the Moroccan constitution does not recognize such authority which raises multiple questions regarding parliamentary work at the level of drafting legislations that seek to implement rights and liberties and at the same time restricting them, taking into account the constitutional review procedure for laws that raise a set of problems or the constitutional mechanism related to defending the unconstitutionality of laws that allow individuals indirect access to the Constitutional Court to argue that one of the laws is contrary to the constitution and therefore violates one of the fundamental rights/freedoms.

Bibliography

- United Nations, *Treaty Series*, vol. 993, p. 3; depositary notification C.N.781.2001.TREATIES-6 of 5 October 2001 [Proposal of correction to the original of the Covenant and C.N.7.2002.TREATIES-1 of 3 January 2002 [Rectification of the original of the Covenant. https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-3&chapter=4#EndDec

- judgment of the Court of Justice of the European Communities of 13 November 1990 in *FEDESA and Others*, C-331/88, EU:C:1990:391, paragraph 24; judgment of the Court of Justice of the European Union of 16 April 2013 in *Spain and Italy v Council*, C-274/11 and C-295/11, EU:C:2013:240, paragraph 33; and judgment of the Court of Justice of the European Union of 4 December 2013 in *Commission v Council*, C-111/10, EU:C:2013:785, paragraph 80).

- European Court of Human Rights (November 2017), Case of Merabishvili v. Georgia, application no. 725028/13, Strasbourg.

https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-178753

- European Court of Human Rights (April 2022), Guide on Article 18 of the European Convention on Human Rights: limitation on use of restrictions on Rights, https://www.echr.coe.int/Documents/Guide_Art_18_ENG.pdf
- I-A Court HR, the Word "Laws" in Article 30 of the American Convention on Human Rights, Advisory Opinion OC-6/86 of May, 1986, Series A, No. 6, para. 29
- The European Convention on Human Rights 1950.
- The Inter-American convention on Human Rights 1969
- The African Charter on Human and People's Rights 1981
- The Universal on Human Rights 1948
- The International Pact on Civil and political Rights 1966
- The International Pact on Economic, Social and Cultural Rights 1966
- Turkish constitution of 2017
- Tunisian constitution of 2022
- Moroccan 2011 constitution.

The Monarchy and the Evolution of Multi-partism in Morocco

الملكية وتطور التعددية الحزبية في المغرب

أحمد حالي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة (المغرب)

Ahmed Hali, Centre for the professions of Education and Training-Oujda, (Morocco)

Abstract

Multi-partism is a key pillar of modern democracy, and it serves as a foundation for distinguishing democratic countries from dictatorial ones, which prefer the one-party system. Nonetheless, despite Morocco's adoption of multi-partism in its first constitution in 1962, Moroccan political parties had a contentious relationship with the monarchy. The goal of this study is to investigate the nature of that relationship, the strategies employed by the monarchy in its fight against the parties, as well as the impact of this conflict on parties, democracy, and Moroccan society. Using a descriptive and analytical approach, we arrived at three main conclusions: the first one is that the monarchy's post-independence political system is more akin to a one-party system, or to what is known as de facto one-party state, in which the dominant system allows for multi-partism but existing practices or the balance of political power effectively prevents the opposition from gaining power. The second conclusion is that the monarchy enjoys extensive religious and political powers under all constitutions, including the 2011 constitution. As a result, the rest of political institutions, including parties, the parliament, and the government, are reduced to playing no more than supportive roles. The third conclusion is that transitioning from executive to parliamentary monarchy is the only way to restore the parties' true roles and elect a government that truly meets people's aspirations and that can be held accountable if it fails to meet its obligations.

Key words: multi-partism, democracy, monarchy, parties.

ملخص

تعتبر التعددية الحزبية بمثابة ركيزة أساسية في الديمقراطيات الحديثة، وهي أيضا بمثابة الأساس لتمييز الدول الديمقراطية عن الدول الديكتاتورية التي تفضل نظام الحزب الواحد. ومع ذلك، وعلى الرغم من اعتماد المغرب للتعددية السياسية في دستوره الأول لسنة 1962، إلا أن علاقة الأحزاب السياسية المغربية بالملكية كانت مثيرة للجدل. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة تلك العلاقة، وعلى الاستراتيجيات التي استخدمتها الملكية في صراعها مع تلك الأحزاب. وباستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، توصلنا إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية: الأولى هي أن النظام السياسي الملكي بعد الاستقلال كان أقرب ما يكون إلى نظام الحزب الواحد، أو ما يعرف بدولة الحزب الواحد بحكم الأمر الواقع، الذي يسمح فيه النظام المهيمن بالتعددية الحزبية، لكن الممارسات القائمة أو توازن القوى السياسية تمنع المعارضة فعلياً من الوصول إلى السلطة. الاستنتاج الثاني هو أن النظام الملكي يتمتع بسلطات دينية وسياسية واسعة بموجب جميع الدساتير، بما في ذلك دستور 2011. ونتيجة لذلك، فإن بقية المؤسسات السياسية، بما في ذلك الأحزاب والبرلمان والحكومة، لم تعد تلعب أكثر من أدوار داعمة. الاستنتاج الثالث هو أن الانتقال من الملكية التنفيذية إلى الملكية البرلمانية هو السبيل الوحيد لاستعادة الأدوار الحقيقية للأحزاب وانتخاب حكومة تلبي تطلعات الشعب حقاً، ويمكن مساءلتها إذا فشلت في الوفاء بالتزاماتها.

الكلمات المفتاحية: التعددية الحزبية، الديمقراطية، الملكية، الأحزاب.

Introduction:

Following its independence in 1956, Morocco was declared a constitutional monarchy, with multi-partism as the rule, as evidenced by its first constitution of 1962. Indeed, the one-party system is expressly prohibited by Article 3 of the constitution. Since then, numerous political parties with ideologies ranging from the far-left to the far-right (espousing islamist, liberal, socialist ...ideology) have seen the light. However, while Morocco adopted multi-partism as a path to democracy, it is unclear how much it contributed to the establishment of democracy in Morocco.

Despite Hassan II's recognition of the importance of multi-partism and political parties and their role in democracies[254], Moroccan political life has been marked by constant conflict between parties and the monarchy in order to monopolize power. As we will see in the first part of this article, the monarchy used every available means to win this conflict and subjugate the parties to its will, including the establishment of a legal framework capable of controlling the work and roles of parties in the Moroccan political life, the falsification of the electoral process, the formation of administrative parties whenever the monarchy felt things were slipping out of its control, etc. This, of course, posed significant challenges for these parties, forcing them to adapt to those challenges by making new concessions in favor of the monarchy, which forced them go through three basic stages as we will see in the second part of this article.

I- The Legal Framework of Political Parties in Morocco

Political parties are defined according to article 2 of the organic law 29.11 relating to political parties as, "a permanent political organization...which contributes to expressing the will of the electorate and **participates** in the exercise of power, on the basis of pluralism and alternation, through democratic means, and within the scope of constitutional institutions". This definition does not differ very much from the previous legal text n° 36-04 in its articles 1 and 2 which assigned the political parties the main role of managing public affairs as well as the organization and representation of citizens. According to the same articles, parties also contribute to the political education of citizens and their participation in public life,

[254] -HASSAN II, Mémoires d'un Roi, entretiens avec Eric Laurent, éd. Plon, 1993, p. 62.

as well as the training of elites capable of taking on public responsibilities and the advancement of the political field.

In fact, political parties can only participate in the exercise of power[255], according to the aforementioned organic law 29.11. This is in contrast to the definition of political parties in western liberal democracies which assigns political parties the primary role of gaining and exercising power in order to implement specific policies. This is the most salient feature of political parties which allows them to be distinguished from other organization such as lobby groups, whose role is to influence and press those in power in order to achieve their own objectives.

Despite the fact that organic law 29.11 assigns political parties the role of participating in the exercise of power, the legal framework within which these parties are supposed to operate remains a significant challenge for political parties on at least two levels: the first level concerns the formation of political parties (1), and the second concerns the issue of sanctions imposed against political parties (2).

1. **The formation of political parties**

Political parties are an essential component of democratic systems, but their formation in Morocco is subject to some ambiguity. According to article 4 of the organic law 29.11, political parties should not be founded on religious, linguistic, ethnic or regional grounds, or on any other basis that is discriminatory or violates human rights. Furthermore, any party formation that undermines the Muslim religion, the monarchical regime, the constitutional principles, the democratic foundations or the national unity or the territorial integrity of the Kingdom is prohibited.[256]

The requirements cited above are in fact vague, imprecise, allowing for various interpretations and, as a result, arbitrariness. Political parties, for example, are not permitted to be founded on religious grounds, despite the fact that Islam is the official religion of the State[257]. In reality, the religious neutrality has never existed in Morocco and the monarchical regime has always used religion to establish its

[255] - This article is in compliance with article 7 of the 2011 constitution which makes provision for political participation of the parties.

[256] - These same conditions can be found in Article 7 of the 2011 Constitution.

[257] - Article 3 of the 2011 Constitution.

legitimacy, because the King, according to article 41 of the 2011 constitution, is the commander of the faithful, the protector of faith and religion, and the guarantor of religious freedom. According to the same article, the king exercises religious powers related to the Emirate of the faithful, which are exclusively conferred on him by the constitution, by dahirs. The same is true of the concept of territorial integrity which appears to contradict the advanced regionalization project aimed at finding a political and constitutional solution to the Sahara issue. As a result, any party advocating advanced regionalization based on the grant of not only administrative and financial powers, but also legislative and even constitutional powers may be accused of pursuing secessionist agendas.

According to article 5 of the above mentioned law, all founding members of political parties must be Moroccan citizens and have a minimum age of 18 years old. They must also be registered on voters lists and enjoy their civic and political rights. The same article stipulates that the founding members must not be invested with a political responsibility in another state of which they bear the nationality.

Once these conditions are met, the founding members of a political party must submit to the ministry of interior a dossier containing the party's declaration of formation and the legalized signatures of three founding members. The dossier must also include three copies of the party's draft statutes and program, as well as written commitments to hold the constitutive congress in the form of individual declarations[258] from at least 300 founding members.

The same article 5 of the law 29.11states that the founding members must be distributed based on their actual residence in at least two-thirds of the regions of the kingdom, without their number per region being less than 5% of the minimum of founding members required by law.

[258] -According to article 5 of the organic law 29-11, the individual declaration must indicate the first and last name, nationality, date of birth and domicile, and a copy of the national identity card as well as the certificate of registration on the general electoral lists of the founding members.

If the dossier submitted by the founding members is accepted[259] by the ministry of interior, the party's constitutive congress must be held at most within one year of the ministry's acceptance notice.

The holding of what is referred to as the constitutive congress in article 9 of the same law is the second critical stage in the formation of political parties.[260] According to article 11, the holding of the constitutive congress is still subject to a number of conditions, including:

- As previously stated, the congress must include at least 1000 delegates distributed according to their actual residence in at least two-thirds of the Kingdom's regions.
- The constitutive congress must approve the party's statutes and program, as well as its governing bodies.
- Within six months of its legal constitution, the political party must adopt its internal regulation which must be filed in three copies with the Ministry of Interior.

As stated by article 13, the party is considered legally formed 30 days after the holding of the constitutive congress. However, the ministry of interior may request that the president of the administrative court of Rabat, as the judge of expedited matters, order a halt to all party activity as a precautionary measure until a decision on the request for annulment of the party constitution is reached. The administrative court of Rabat then rules on the request within 48 hours, and the order is immediately enforceable.

Any regional, prefectural or local party section must be declared to the competent local administrative authority within 30 days of its formation. (Article 16) The declaration must include the leaders' first and last names, dates and places of birth,

---

[259] - if the formalities for the constitution of a party do not comply with the law, the ministry of interior requests that the administrative court of Rabat reject the party's declaration of constitution within 60 days of dossier's submission to the ministry of interior. In such case, the administrative court must rule on the request within 15 days of it being registered with the tribunal's registry. In the event of an appeal, the competent court must rule within 15 days from the date of its referral to it. (Article 7)

[260] - The holding of the constitutive congress, according to article 10, must be preceded by a declaration that is deposited with the Ministry of Interior at least 72 hours in advance. Furthermore, the declaration must be signed by at least two of the founding members.

occupations, and addresses, as well as certified copies of their national identification cards. Any change in the party's regional, prefectural or local structures of the party, according to the same article, must be declared in accordance with the aforementioned procedures.

As illustrated above, the registration of political parties in Morocco is more than a formality; it is a necessary step in the existence of political parties. In fact, the registration procedure entails not only the submission of the registration dossier, but also the individual declaration of at least 300 members, including their names, dates of birth and places of residence, a copy of the national identity card, profession, and the distribution of the members in at least two-thirds of the regions of the Kingdom. This is in addition to the requirements for the holding of the constitutive congress and the requirements for party internal organization. The organic law's detailed approach to the formation of political parties is likely to limit the scope of freedom of association.

Based on the aforementioned constraints, it's clear that the ministry of interior plays a significant role in the formation of political parties. In fact, the formation of political parties is subject to prior Ministry of Interior approval. This same ministry is also the appropriate state body to decide whether to seize the judicial body on the issue of political party prohibition. As a result, the Ministry of Interior has the final say on whether a political party is allowed or not. In a country ruled by an authoritarian regime, such as Morocco, the question of how far the judicial authority can go in deciding whether or not to prohibit a party remains unanswered.

As it is clear from the articles above, the bodies empowered to take the kind of measures regarding the issue of prohibition and dissolution of parties are not under the jurisdiction of the judicial authorities. This means that these matters are not dealt with directly by the court; thus, the intervention of the Ministry of Interior may be motivated by purely political considerations. The fate of political parties is kept under the control of executive or administrative authorities, the impartiality of which is frequently called into question. In many states, however, the registration as well as the dissolution of a political party should the sole prerogative of the constitutional court.

2. **The Sanctions Imposed against Political Parties**

Political parties face two types of sanctions under Organic Law 29.11. The first is about political parties being suspended, while the second is about them being dissolved. Suspension occurs most frequently when the deliberative organs of a political party make a decision, enact a measure, or call for an action that jeopardizes public order. In such a case, the governmental authority responsible for the interior requests that the summary judge of Rabat's administrative court order the suspension of the party as well as the temporary closure of its premises, according to article 60. The judge has 48 hours to rule on the request, and the order is immediately enforceable.

According to article 62, the suspension can also be triggered by the government authority in charge of the interior in the event of non- procurement of requested documents or non-compliance with the organic law's procedures and deadlines. The suspension can only take place after the political party's period of time to regularize its situation has expired.

The party's premises must be suspended and temporarily closed for a period of no less than one month and no more than four months. If this period of time is not prorogued and no request for the political party's dissolution is made, the latter can reclaim all of its rights.

According to article 68 of the organic law, the second type of sanction imposed on parties is their dissolution by the administrative court of Rabat. This latter specifies the circumstances in which political parties may be prohibited. The dissolution is directed at parties who pursue specific objectives or engage in specific behaviors. These behaviors include:

- inciting armed street demonstrations;
- The party's military or paramilitary organization;
- The existence of combat groups or private armed militias;
- Attempts to seize power by force;

- Undermining the Muslim religion, monarchical regime, constitutional principles, democratic foundations, or the kingdom's national unity and territorial integrity.

As in the case of suspension, the Rabat administrative court may, as a precautionary measure, order the closure of a party's premises as well as a prohibition on its members meeting. The court rules on the request for dissolution of the party within 48 hours, and the order is immediately enforceable.

The circumstances surrounding the issue of party sanctions, as well as the formation of political parties, clearly show that the Ministry of Interior, in fact, initiates the first steps in the process of those two sanctions, with the judge intervening only later.

The legal obstacles imposed on Moroccan political parties appear to have rendered the multi-partism principle, which Morocco adopted in its first constitution in 1962, meaningless. These impediments are, in fact, a microcosm of the conflictive relationships that have characterized the relationship between political parties and the monarchical regime since independence. In the following paragraphs, we'll try to shed some light on this.

II- The Relationship of Political Parties with the Hegemonic Supremacy of the Monarchy

At the heart of the strained relationship between the monarchical regime and political parties there were two opposing views on the nature of the political regime that should prevail in post-independence Morocco. Most political parties, including the National Union of Popular Forces, which had a strong and potentially decisive presence in Moroccan political life alongside the Independence Party, advocated for a purely parliamentary system, whereas the monarchy desired complete monopolization of power, as stated by the King's counselor at the time, Ahmed Reda Guedira: "Since His Majesty the King's return from exile, he has become more of an arbiter than a leader. But he is the leader, and His Majesty is the ultimate power

holder. He alone issues the orders, and the entire Moroccan community is obligated to obey them. Why wouldn't he use the power he has directly?"[261]

The disparity between these two competing visions sparked the conflict between the political parties and the monarchy, which led to the monarchy's eventual victory. This forced the parties to make concession after concession, causing them to go through three basic stages: The first being the stage of autonomy and rootedness in society; the second being the stage of adaptability and concessions; and the third being the decline of political parties.

1- **The Stage of Autonomy and Rootedness**

This period began immediately after independence and was marked by the presence of powerful parties that opposed French colonialism, such as the Istiqlal party and the Shura and Istiqlal party. In fact, the Istiqlal party, in particular, established itself as the leader of the anti- French colonial struggle during the liberation period, allowing it to become the dominant party with a strong popular base while, on the other hand, presenting itself as the party that could play the role of a leader in an independent state. Other parties, primarily leftist parties known as the historical parties descendants of the national movement, such as the National Union of Popular Forces, the Socialist Union of popular Forces, and others, established parallel bodies affiliated with them, including unions, youth, women's and cultural associations, and formed a strong opposition to the monarchy, aided in this by the communist regimes in power at the time.

Because the parties had a large base of militants, they dared challenge the monarchy, which was viewed as a mere servant of the western imperialism, particularly the United States of America. This naturally led to a schism between the parties and the monarchy, particularly after the death of Mohamed the fifth, and the accession of his son Hassan II to the throne in 1961.

During this period of autonomy and rootedness which lasted from 1956-1960, the monarchy was forced to make concessions and appoint the prime

[261] - BENDOUROU, Omar, "Le régime politique marocain", éd. Dar Al Qalam (Fondation Konrad Adenauer), 2000, p. 45.

minister from its main rival, the Istiqlal Party. Thus, the Istiqlal party provided two prime ministers in the first four Moroccan governments.[262] However, from 1960 to 1963, King Mohamed V and His son Hassan II seized power and established themselves the fifth, sixth, seventh and the eighth governments[263]. This event marked a turning point in Morocco's modern history, ushering in a long period of political party subjugation.

The overthrow of Abdullah Ibrahim's government in 1960, and the personal presidency of Hassan II, the crown prince at the time, of the following government was considered by many political parties to be a complete coup d'état. This is what led Mehdi Benbarka to make the following remarks about that event, "we must admit, however, that we were unable to prevent the coup d'état of May 1960, which ended the last manifestations of popular participation in power. Nonetheless, in some ways, it was popular pressure that forced the monarchical regime, based on arbitrariness and coercion, to remove his mask and reveal himself as he truly was.[264]"

In fact, Hassan II attempted by all possible means to monopolize the power in his hands and the best way to do so was through repression of political opponents. The repression mostly took the form of waves of arbitrary mass detentions and torture as well as the silencing of opponents through unfair trials. At times, the monarchy even resorted to the use of disproportionate means such as orchestrating "disappearances" of political opponents, and even murders, as in the case of Mehdi Ben Barka.

The failed coups d'état of 1971 and 1972 brought with them a new level of repression carried out by state agents. Those waves of repression were preceded by

---

[262] - These were Ahmed Balafrej (1958), and Abdallah Ibrahim (1958-1960). The prime minister who presided over the first two Moroccan governments was Bekkai Ben M'Barel lahbil (1956- 1958) who was not affiliated with any party.

[263] - In fact, fearing that the monarchy's achievements would be called into question following the overthrow of Abdullah Ibrahim's government, King Mohamed V formed a new government and led it personally from May 27, 1960 to May 16, 1961. This was the case with Hassan II until November 11, 1967.

[264] - BENBARAKA, Mehdi, Option révolutionnaire au Maroc. Rapport au secrétariat de l'UNFP, 1er mai 1962, p. 17.

major popular uprisings such as the March 23rd, 1965[265], June 20th, 1981[266] and 1984[267] uprisings.

In this power struggle, the monarchy emerged as the victor of a ferocious political battle with political parties. The Monarchy was able to establish itself as the true holder of power, with effective control over all legislative, executive, and judicial powers.

The king declared himself as commander of the believers [Amir Al Mouminine], and this new title bestowed vast powers on him. Indeed, under article 19 of the constitution of 1962, the king was described as "the supreme representative of the nation and the symbol of its unity. He shall be the guarantor of perpetuity and continuity of the state. As defender of the faith, he shall ensure respect for the constitution. He shall be the protector of the rights and liberties of the citizens, social groups, and organizations. The king shall be the guarantor of the independence of the nation and territorial integrity of the kingdom within its legitimate borders." This article which some have referred to as an implicit constitution within the constitution[268] remained unchanged even in the 2011constitution. However, the change was relatively minor because, whereas the king's person was considered sacred[269] in previous constitutions; the 2011 constitution stated that his person is inviolable and deserves respect.

---

265 - The army's intervention in major cities such as Casablanca resulted in 1500 deaths and thousands of arrests during the 1965 uprising.

266 - The uprising occured after the labor union "the Democratic Union of Labor," which is affiliated with the Socialist Union of Popular Forces, called for a general strike in response to rising food prices, especially bread. As a result, the army was ordered to occupy the streets and control the protests. Consequently, over 600 people were killed, and many more are still missing , particularly in Casablanca. Those killed were later on sarcastically referred to as "martyrs of bread" by Driss Basry, the then interior- minister. In addition to the harsh sentences issued by the judiciary against the militants, a large number of party news papers were shut down.

267 - The uprising of 1984 was dubbed "Intifada of Bread and Dignity." On January 25, 1984, then-Prime Minister Karim Al Amrani stated, that "the number of deaths at the national level is 29 dead and 114 wounded," while other sources, such as "El Periodico de Catalunya" estimated the death toll at 400 dead in its January 26, 1984 issue.

268 - Rémy Leveau, Le Fellah Marocain, Défenseur du Trône, Paris, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1985, 2e éd.

269- See article 23 which is the same throughout the six constitutions that Morocco has adopted until now.

The Monarchy derives the majority of its legitimacy from the Bayaa (pledge of allegiance). The pledge of allegiance is a yearly ceremony in which thousands of dignitaries and senior officials must bow and swear allegiance to the king. The pledge of allegiance and the title of Amir Al Mouminine confer spiritual and temporal powers on the king. That is why, according to the late King Hassan II, the separation of powers has nothing to do with the monarchy's supreme authority. The separation of powers only applies to the legislature, the government, and the judiciary[270]. As a result, the king's decisions take precedence over all other institutions, whether political or religious.

The year 1960 marked the triumph of the monarchy over political parties, heralding the beginning of a new era for these latter. As political parties declined and became marginalized, they recognized the need to shift from a confrontational strategy to one of adaptability and concessions.

2- **The Stage of Adaptability and Concessions**

The acceptance of political parties to participate in political life under the conditions set by the 1962 constitution demonstrates adaptability to the new reality. Article 24 of the 1962 constitution grants the king the right to appoint the prime minister and cabinet ministers. Likewise, he has the authority to terminate their functions on his own initiative. According to articles 25, 26, 27 and 29, state that the king presides over the council of ministers, promulgates the law, dissolves the House of Representatives, and exercises regulatory powers in areas expressly reserved for him by the constitution.

Given the extent of the powers granted to the king by the 1962 constitution, political parties were compelled to participate in various governments despite a lack of constitutional means. Indeed, the fact that the king, for example, appoints the prime minister from the party that did not receive the majority of votes, strips the electoral process of all content and meaning. To this must be added the reduced sphere of powers granted to the Prime Minister compared to those granted to the King. Furthermore, the king's ability to cede all ministerial positions, with the

[270] - Speech by King Hassan II in 1978.

exception of so-called sovereign ministries such as the Ministry of the Interior, of foreign affairs, and the Ministry of Justice could only deprive the Prime Minister of the necessary means to carry out his policy. All of this amounts to saying that the king was the only one who truly ruled the country.[271]

As if that was not enough, the king employed additional strategies to further weaken political parties. Among these were two instruments used by the monarchy that had a significant impact on political parties. One has to do with electoral engineering, while the other has to do with the formation of so-called “administrative parties”.[272]

After the electoral process was dominated by fraud for the majority of Hassan II’s reign, it was replaced by control over the division of constituency boundaries. This has proven to be an effective and preventive measure against any party that has the potential to become a major and dominant political force[273]. The Ministry of the Interior, for example, employed a strategy that involved increasing the number of constituencies while decreasing the number of seats per constituency, making it difficult for a party to win a second seat in the same constituency. Even better, the organic law 21. 04 which governed the elections of September 8, 2021 has radically altered the distribution of electoral seats. While the seats were formerly divided based on genuine electoral votes, the aforementioned law now divides them based on individuals who are registered to vote. This would make it possible for even small

[271] - This continues to be the case today with the 2011 constitution. In fact, the king continues to benefit from the same exorbitant powers as in the previous constitutions.

[272] - The “administrative” parties are parties that are created from the ground up by the monarchical regime in order to compete with parties that have a large popular base. In contrast to “national” parties, it is made up of notables, businessmen, and stakeholders. The formation of these parties began with the formation of the Front for the Defense of Constitutional Institutions, followed by the National Rally of Independents, Authenticity and Modernity party, and so on. Between 1963 and 1993, the monarchy helped the “administrative” parties win every election; and after reaching an agreement with the “national” parties affiliated with what were known as the “democratic bloc” in 1996, the monarchy stopped creating “administrative” parties because there was no need for them. However, after observing the popularity of the Justice and Development Party among society, and the inability of ancient “administrative” parties to compete with the party, the monarchy established a new “administrative” party called the Authenticity and Modernity Party, led by the King close friend Fouad Ali El Himma.

[273] - Indeed, as Mohamed Nabih points out, “majority rule is always avoided as a result of the weakening of the dominant party and the nature of suffrage.” Mohamed Nabih, Du Grand Vizir au Chef du Gouvernement, Konrad- Adenauer-Stiftung e . V., Bureau du Maroc, 2017, p. 93.

parties to gain a seat in parliament, exacerbating the balkanization of the political scene even further than it has already been.

The organic law 21. 04 even excelled in inventing the so-called electoral quotient, whose main goal was to solve the long-standing problem of election boycotts, which had plagued the Moroccan political system. Furthermore, the new law eliminated 3 percent electoral threshold required for the division of electoral seats.

As previously demonstrated, electoral engineering does not result in a strong political formation capable of enacting its vision of necessary reforms. As a result, parties are forced to form fragile alliances that could disintegrate at any time.[274] This makes it unlikely that citizens will be able to hold accountable parties who fail to fulfill their obligations as outlined in their electoral programs.

In addition to the aforementioned challenges, political parties had to adjust to a new reality that included coexisting with another type of party known as “administrative parties”. The formation of so-called “administrative parties” was another method of exerting control over the political scene and counterbalancing the ambitions of opposing parties. The monarchy established its own political parties and financially and politically supported them [275]. The Popular Movement Party (MP) was the first of these parties. It was created in 1957, shortly after independence, and presided over by M. Aherdane. It was followed by the creation of the Front for the Defense of the Constitutional Institutions (FDIC) by Hassan II in 1963, which was presided over by his adviser R. Guedira. Then, there was the creation of the National Rally of Independents (RNI) in 1978 by the son-in-law of King Hassan II A. Osmane, and was followed by the Constitutional Union Party, founded by the then Prime Minister M. Bouabid in 1983. And more recently, F.A. Himma, a senior advisor and close friend of Mohamed VI, founded the Authenticity and Modernity Party (PAM) in 2008.

---

[274] - This is exactly what happened in 2013, when the Party for Justice and Development lost its parliamentary majority after the ministers of the Party of Independence resigned.

[275] - For example, the Authenticity and Modernity Party benefited greatly from the fact that its president is a close friend of the King during its election campaigns during the 2011 parliamentary elections.

Despite the fact that these parties were formed to serve the interests of the monarchy, they were subject to the phenomenon of internal splits, which also affected the so-called "national parties". Some parties, for example, went through multiple splits. The Popular Movement (MP), for example, split into at least two parties, the Popular Democratic and Constitutional Movement (MPDC) in 1967, and the National popular Movement (MNP) in 1991. This is also true for the National Popular Movement (MNP), which gave birth to the Democratic and Social Movement (MDS) in 1996 and the Democratic Union (UD) in 2001; in 1998, the Popular Democratic and Constitutional Movement (MPDC) split into the Party for Justice and Development (PJD). In 1978, the National Rally of Independents split into the National Democratic Party (PND), and in 2001, it split into the Reform and Development party (PRD).

These internal splits did not spare the so-called "national parties[276]", and they are a clear manifestation of Moroccan political parties' decline.

When the monarchy adopted multi-partism in the constitution of 1962 in its article 3, it did so not because of its belief in democracy but its main objective was to thwart the national movement's hegemonic aspirations.[277] In the same vein, some researchers say that ever since independence, the Moroccan monarchy has used political parties to legitimize the country's authoritarian political process and structure, and to absorb social and political anger.[278]

This is also the opinion of some researchers who argue that the raison d'être of political parties can be summarized in three key functions: "on the one hand, analyzing the balance of power within the political field and; on the other hand, selecting and renewing the elites within the parliament; and, finally the third

[276] - "National" parties are those that originated from the national liberation movement in Morocco during the French colonization, such as the Independence Party, the Shura and Independence Party, the National Union of Popular Forces, and others.

[277] - Bennani Chraibi, Mounia, Le Roi est Bon, La Classe politique est mauvaise, Un Mythe à Bout de Souffle ?, le Courrier de Tafra, 17/08/2017.

[278] - Masbah, Mohamed, Morocco: Can the PJD Still Absorb Popular Anger, Moroccan Institute for Policy Analysis, 2020.

function pertains to the international scene, i.e. the image the regime wishes to project outside of the country".[279]

In reality, we can only agree with some researchers such as Mohammed Masbah[280] when he points out that, "the palace puts successive governments and other elected institutions, such as local and regional councils, at the forefront of public blame, and replaces them once they fail this function. This formula has allowed the monarchy to appear to be above (day-to-day) politics while still remaining the dominant political institution".[281]

3- **The Stage of Decline of Parties**

The decline of parties began with Hassan II and continued throughout the reign of king Mohamed VI. It's true that the actual monarch initiated some political reforms at the beginning of his reign such as the dismissal of the Minister of the Interior Idriss Basri, who was a symbol, alongside his late father, of what was dubbed as the "years of lead"; as well as the establishment of the "Equity and Reconciliation Commission" as an attempt to break with the practices of the past, etc. These reforms, however, came to a halt in 2003, when the Casablanca bombings killed 45 people and injured hundreds more. These events strengthened the king's grip on political life in general and political parties in particular. The monarchy's hegemony has resulted in a corresponding weakening and decline of political parties' ties to society. As a result, political apathy and disengagement from political parties grew, as did dissatisfaction and distrust of parties and politicians[282].

---

[279] - Desrues, Thierry and Lopez Garcia, Bernabé, "L'institutionnalisation des élections et la désertion des électeurs: le paradoxe de la monarchie exécutive et citoyenne," L'Année du Maghreb [Online], IV | 2008. URL: http://journals.openedition.org/anneemaghreb/455.

[280] - Masbah Mohammed is the director of the Moroccan Institute for Policy Analysis.

[281] - Masbah, Mohammed, Op. cit., 2020.

[282] - Part of the problem of political party decline can be attributed to the role played by the mass-media. In fact, since his accession to the throne, Mohamed VI has been omnipresent in the country's media coverage, feeding the myth that he is the only actor capable of implementing political reforms or delivering successful economic projects, while blaming elected politicians and local administrators for any failures. This has led to the de-institutionalization of the country's politics.

Thus, we can say that the decline of political parties in Morocco is twofold: the first is due to the erosion of political parties' credibility, and thus of their representative role; and the second is due to the undemocratic and oligarchic tendencies of most, if not all, parties.

The emergence of many social protest movements that were not affiliated with any of the existing political parties is one notable manifestation of the erosion of political party's credibility. Worse still, as we will see in the following paragraphs, some of those movements had a very negative attitude toward those parties. In this context, we will examine two significant examples: the 20th February Movement of 2011, and the Rif movement.

The 20th February Movement of 2011 was the Moroccan version of what was known as the "Arab Spring". This social movement was led primarily by young people and was not affiliated with any political party. The same thing can be seen in the majority of the countries that experienced the "Arab Spring". Perhaps the most striking feature of the "Arab Spring" revolutions has been the absence of political parties that have failed to keep up with its dynamism, revealing their organizational, intellectual, and political bankruptcy.

The demands of the 20th February Movement were essentially as follows:

- The establishment of a parliamentary monarchy;
- The adoption of a new constitution based on democratic principles;
- The dissolution of parliament and dismissal of the government;
- The formation of an interim transitional government subject to popular will;
- An independent and impartial judiciary , as well as prosecution of those involved in corruption, abuse of power, and looting of the country's wealth;
- The release of all political detainees, and prisoners of conscience, as well as the restoration of civil liberties.

The reforms postulated by the 20th February Movement were fundamental reforms that went far beyond the demands of political parties throughout their history. Given the flaws and divisions within the parties, it was natural for the 20th February Movement to refrain from relying on them in adopting and defending these demands.

Another example of the erosion of political party's credibility is the "Rif Movement," a social movement that arose in the Rif region in response of the killing of Mohcine Fikri in a garbage container. Among the demands of the Rif movement are:

- Serious inquiry and trial of those responsible for the death of Mohcine Fikri who was crushed to death in a garbage truck;
- Construction of a regional cancer hospital and a multidisciplinary university;
- Demilitarization of the Rif region or the repealing of dahir 381. 58. 1 which considers Al-Hoceima region a military zone ;
- Respecting and protecting the distinct Amazigh identity of the people of the Rif region and their language.

This movement saw the emergence of a group of leaders from within the movement who expressed the movement's demands while ensuring its independence from any particular political framework. Political parties were excluded from the beginning of The Rif movement due to their corruption and lethargy, as well as the disconnect between their orientations and programs and the people's demands for employment, education, health, and so on. Worse still, the movement has slammed all forms of party mediation, referring to parties as "political shops".

Political parties had a negative attitude toward the Rif movement, especially among the representatives of the political parties represented in the government, who accused its members of having separatist tendencies. Something that prompted security forces to launch a massive crackdown in the Rif region. The leader of the Rif movement Nasser Zefzafi was arrested and sentenced to 20 years in prison. The Moroccan political system used the same logic of repression against other social movements that followed The Rif movement, such as the Jerada[283] and Zagora[284] social movements.

[283] - Jerada is a coal-mining region that used to provide a living for many of the people of the region, but with the closing of the coal mines, unemployment had increased, particularly among young people. This resulted in a social crisis, which was transformed into a social movement in 2018. The demands of Jerada Movement were purely social and economic in nature, focusing on providing jobs and finding other economic alternatives after the coal mines were closed. The Jerada Movement came to an end when several of its leaders were arrested and imprisonment.

[284] - The Zagora social movement, also known as the "thirst revolution, " occurred in 2017 in Zagora, demanding the right to safe drinking water. Because the movement was not as strong and organized as the Rif movement, authorities quickly put an end to it by arresting a number of its members.

The undemocratic and oligarchic tendencies of most, if not all, political parties is another manifestation of party decline. As proof of this, most parties lack internal democracy, which allows for alternation in positions of responsibility within the parties, including the general secretariat. As a result, some secretary generals remained at the helm of their parties until their death. This is true for at least five of the historical parties which descended from the national movement of liberation, as shown in the table below.

Table 1: Some political parties and their general secretaries

Party name and date of its creation	Party's ideology	The general secretaries who took over the party's leadership
The Istiqlal party, 1944.	A conservative political party. One of Morocco's oldest parties. It's an extension of the liberation movement which participated in successive governments since 1956. Then, in1970 participated in the coalition of opposition parties alongside the Socialist Union of Popular Forces.	Allal El Fassi was the first secretary general of the party, leading it **until his death** in 1972. He was succeeded by Mohamed Bousta until 1998, after which Abbas El Fassi became the secretary general until 2012, and after that the Mayor of Fez, Hamid Chabat, was elected secretary general; thus, ending the leadership of the Al Fassi family of the Istiqlal party. Nizar Baraka, the party's current secretary general was elected in 2017.
Shura and Istiqlal party, 1946.	A nationalist and left-wing movement.	Belhassan Alouzzani was the founder and the first secretary general of the party until **his death** in 1978.
The National Union of Popular Forces (UNFP), 1959.	Left-wing party.	Abdellah Ibrahim founded the party and served as its first secretary general **until his death** in 2005.

The socialist union of popular forces (USFP), 1975.	A social-democratic party	The USFP was founded in 1975. It arose as a breakaway faction from the National Union of popular Forces, which had had split from the Istiqlal party in 1959. Abderrahim Bouabid served as the party's first secretary general **until his death** in 1992. He was succeeded by Abderrahman Youssoufi, who resigned from the party'secretariat in 2007. He was succeeded by Mohamed El Yazghi, Abdelwahed Radi, and Driss Lachgar.
Party for Progress and Socialism (PPS), 1974.	Left-wing party.	**until his death** in 1997, Ali Yata was the party's first secretary general. Ismail Alaoui succeeded him as party leader. Since 2010, Nabil Ben-Abdellah has served as the party's secretary general.

The Moroccan political parties are frequently personified by their leaders, as evidenced by the preceding examples. This clearly demonstrates a lack of internal democracy as well as a low level of political culture. In the absence of internal democracy, political parties sought legitimacy from their historical leaders rather than democratic legitimacy, which is the only one capable of ensuring elite and competency renewal. As a result, political parties became carbon copies of the existing tyrannical and corrupt regime. This is what prompted some researchers, such as Robert Rézette, to claim that the history of Moroccan parties is more the history of some men than the history of political organizations.[285] As a matter of fact, the lack of internal democracy has resulted in internal splits among the majority of, if not all, Moroccan political parties. The table below illustrates the internal splits of some of the most influential parties.

[285] - Rezette, Robert, Les Partis Politiques Marocains, éd. Armand Colin, 1955, pp: 245-246.

Table 2: internal splits of some political parties

The original party	The dissident party
The Istiqlal Party	The National Union of Popular Forces (NUPF), founded in 1959
The National Union of Popular Forces (NUPS)	The Socialist Union of Popular Forces in1975.
The Socialist Union of Popular Forces	- The Socialist Democratic Vanguard Party (SDVP), founded in 1991. - The National Ittihadi Congress party (NICP), founded in 2001.
Party for Progress and Socialism (PPS),	- The Front of Democratic Forces (FDF), founded in 1997. - The Democratic Way Party (DWP), founded in 1995.
The National Popular Movement	The Democratic and Social Movement (DSM), 1996.
The Organization for Democratic and Popular Action(ODPA)	Democratic Socialist party (DSP), founded in 1996.

It can be said without exaggeration that the internal splits of parties are almost an inherent phenomenon and a distinguishing feature of Moroccan parties. Indeed, as shown in the table above, internal splits within some parties contributed to the emergence of more than one party. This is especially true of The National Union of Popular Forces (UNFP), which gave birth to The Socialist Union of Popular Forces (USFP), which in turn has blossomed into two other parties; namely, The Socialist Democratic Vanguard Party (PADS) and the National Ittihadi Congress party (CNI). This process of internal party splits significantly contributed to the unjustified

increase[286] in the number of parties, which in turn contributed to the balkanization of the Moroccan political scene. This is detrimental to ensuring confusion among lay citizens, especially during election times when they are unable to distinguish between electoral programs. According to some researchers, "in Morocco, the multiparty system translates only a plurality in the number of political parties rather than a plurality of ideologies, through which the monarchy successfully ensured its political supremacy and skillfully fragmented and distorted the multi-party system in the Kingdom.[287]"

In Morocco, the decline of political parties has also been marked by the elite's absolute loyalty to the monarchy in exchange for a limited margin of power and the distribution of spoils and patronage. According to Merouan Mekouar, a political science professor, "As with other authoritarian regimes, the Moroccan palace has long been aware that elite opposition rather than mass-based opposition represents the most serious political danger. All three Moroccan kings who have reigned since the country's independence in 1956 have thus used two main instruments to pre-empt mobilization: carefully timed policy concessions on the one hand, and the active co-optation of potential challengers on the other. While policy concessions have frequently been symbolic and have never significantly weakened the king's prerogatives, the Moroccan palace has been able to establish a dependency relationship with the majority of the country's economic, political, and cultural elite – who have traded their loyalty for privileged access to the state's rent distribution channels."[288]

According to John Waterbury, such elite or clientele groups include not only political parties but also unions, student groups, regional interests, tribes, officer corps, and so on.[289] This total and absolute submission to the will and choices of the

---

[286] - According to the 2021 elections, the number of political parties reached 32, which is extremely high when compared to the population.

[287] - El Bouchikhi, Mohamed, Monarchy and Political Parties in Morocco: A study on the Power Relationship, the Case of the Socialist Union of Popular Forces (USFP), Sun Moon Center for Islamic Studies, February 2018.

[288] - Mekouar, Mohamed, Beyond the Model Reform Image: Morocco's Politics of Elite Co-optation (GIGA Focus Nahost, 3). Hamburg: GIGA German Institute of Global and Area Studies, 2018.

[289] - Waterbury, John. " Marginal Politics and Elite Manipulation in Morocco." European Journal of Sociology, Vol. 8, no. 1, 1967, pp. 94-111. JSTOR, www.jstor.org/stable/23997096. Accessed 30 May 2021.

monarchy forced political parties to live in a state of inertia and the preservation of the status quo in order to protect and guarantee their benefits from the monarchy. Consequently, parties have devolved into nothing more than mere entities that are only active during election times, and then almost completely disappear until the next round of elections[290]. As a matter of fact, democracy has devolved into a mere slogan, a cloak for a policy based on more conventional factors. According to Maati Monjib[291], until the end of 1990, King Hassan II had ruled with an iron fist: criticism of his regime was severely repressed and hundreds of left- wing intellectuals had been continuously imprisoned since 1970s." Since Mohamed VI's accession to the throne, the situation has remained largely unchanged. Indeed, although the 2011 constitution introduced some changes compared to previous constitutions, particularly those relating to the appointment of the head of government from the winning party, as well as the strengthening of the parliament's prerogatives[292], etc. the fact remains that the monarchy's prerogatives have not been altered[293]. These have remained unchanged in all previous constitutions, including the 2011 constitution.

This is the opinion of some jurists, such as Omar Bendourou, who believes that the "new constitution of 2011 has had no bearings on the foundations of the regime or the king's main prerogatives under the old constitutional texts. He goes on to say that an examination of article 42 reveals that the King's powers have not only been preserved, but have been expanded. The title of "supreme representative of the State" allows the king, as before, to be elevated above constitutional institutions

[290] - According to James N. Sater, elections in authoritarian regimes results in the reproduction of patron-client relationships, undermining any indirect, abstract values that are produced in the very same process. Sater, James N., Parliamentary Elections and Authoritarian Rule in Morocco, Middle East Journal, Vol. 63, N°. 3 (Summer, 2009), pp. 381-400.

[291] - Maati, Monjib, The "Democratization » Process in Morocco: Progress, Obstacles, and the Impact of the Islamist-Secularist Divide", The Saban Center for Middle East Policy at The Brookings Institution, August 2011, p. 2.

[292] - The strengthening of the parliament's prerogatives by the 2011 constitution will have little effect because the majority of deputies in Parliament have a low level of education or are illiterate; it is difficult for them to carry out the tasks entrusted to them, such as enacting legislation and monitoring public policies, among other things. In order to improve the legislative performance of the Moroccan parliament, The "Democratic Left Federation" party proposed that a bachelor's degree be required for entry into parliament, but the government rejected their request.

[293] - Bendourou, Omar, "La Consécration de la Monarchie Gouvernante", L'Année du Maghreb, VIII, 2012, 391-404.

and even citizens, a status that contradicts the stated participatory democracy in article 1 of the constitution. Furthermore, the King's role as a protector of democratic choice raises the question of how the concept of democracy is defined in Morocco? Is it a universally recognized democracy or a specific democracy shaped by supreme power? Would we not be confronted with a model of democracy that could be described as "Mohammedian" (in reference to Mohamed VI), similar to the so-called "Hassanian" democracy that endorsed King Hassan II's near absolute power?"[294]

In light of the foregoing, and given the disastrous state of Moroccan political parties, two key conclusions can be drawn. The first has to do with the fact that we can't help but be pessimistic about Morocco's chances of eventually achieving democracy. The second point is that the king must play a role but not govern in order for democracy to thrive in Morocco. This would restore political parties' institutional and representational roles as intermediaries between individual citizens and the state.

Conclusion

Political pluralism in Morocco appears to have been hampered by a slew of legal and political impediments, particularly in terms of the monarchy's relationship with the parties. As previously stated, this relationship went through three basic stages, which resulted in the parties' weakness, division, and decline; with the king becoming the sole and actual player in the political arena. As a result, only the king has the authority to effect democratic change. This appears improbable, however, because democracy necessitates a balance of power and an appeal to popular will, which is in contrast to democracy as practiced in Morocco and which Hassan II once described as, " a synthesis between personal power [of the king], and representative power [of the parties][295]." However, history has taught us that the king's personal power always trumped the parties' representative power.

Indeed, political parties have morphed into mere ornaments in political life as a result of the changes that have occurred within them. As previously stated, the king is the ultimate decision-maker, with other institutional levels, including the

[294] - Ibid.

[295] - Hassan II, Le Défi, éd. Albin Michel, Paris, 1975, p. 83.

government, serving as merely tools for carrying out his policies. This situation existed prior to the 2011 constitution and persists today, at least in terms of monarchy practices.

Democracy is the result of the efforts of all actors, not just one. It necessitates significant sacrifices, which I fear most political parties are incapable of making because they have become an important part of the political system, with centers of influence and a network of interests that they are unwilling to give up. In this regard, the majority of Moroccan parties have become part of the problem rather than part of the solution. And Mohamed Abdel Karim Khattabi, was correct when he once said that Morocco's problems are inextricably linked to political parties.

Based on the foregoing, the only solution to all of these problems is parliamentary monarchy, which alone is capable of providing us with a real government that is based on popular will and that the people can hold accountable, as well as real parties that participate in political life and actually perform the roles entrusted to them.

Esquisse d'une sociologie juridique de la coproduction des normes: le cas du droit communautaire dans le Moyen et le Haut Atlas.

الخطوط العريضة لعلم الاجتماع القانوني للإنتاج المزدوج للمعايير: حالة القانون الجماعي للأطلس المتوسط والكبير

بورحيم ربيع، دكتور في القانون العام (المغرب)
Bourhim Rabiaa, *Docteur en Droit Public-(Morocco)*

Abstract

Legal sociology considers legal pluralism capable of stabilizing, regulating, and establishing balance within society, meaning that the coexistence of several normative orders is an element ensuring the harmonization of society, especially in a segmented society like Morocco where rich and varied legal pluralism coexists (positive law, Islamic law, customary law).

This article is a socio-legal study of community law produced by mountain communities in the Moroccan Anti-Atlas, illustrating the articulation between legal orders within the framework of legal pluralism, a law legitimately co-produced and illustrated by the culture, identity, and modes of conduct and regulation of these communities, but which remains delineated in the "non-law" in the eyes of the State.

Law is supposed to provide solutions to societal constraints. It must also adapt to global social changes, promote local social negotiations, and strengthen endogenous, resilient, and sustainable practices.

Keywords: Community law, Legal pluralism, Legal sociology

ملخص

يعتبر علم الاجتماع القانوني أن التعددية القانونية قادرة على تحقيق الاستقرار والتنظيم وإقامة التوازن داخل المجتمع، أي أن تعايش عدة أنظمة قانونية هو عنصر يضمن انسجام المجتمع، خاصة في مجتمع مجزء كالمجتمع المغربي حيث تتعايش تعددية قانونية غنية ومتنوعة (القانون الوضعي، القانون الإسلامي، القانون العرفي).هذا المقال هو دراسة سوسيو قانونية للقانون المجتمعي الذي أنتجته المجتمعات الجبلية في الأطلس الصغير والكبير المغربي، ويوضح المقال التداخل بين الأنظمة القانونية في إطار التعددية القانونية، وهو قانون تم انتاجه بشكل تشاركي ويختزل بالتالي ثقافة وهوية وأنماط سلوك وتنظيم هذه المجتمعات، ولكنه يظل في نظر الدولة "لا قانون". ومن المفترض أن يوفر القانون حلولا لمشاكل وإكراهات المجتمعات. كما يجب أن يتكيف مع التغيرات الاجتماعية العالمية، وأن يشجع المفاوضات المجتمعية المحلية ويعزز التدابير المحلية المرنة والمستدامة.

الكلمات المفتاحية: قانون الجماعة، التعددية القانونية، علم الاجتماع القانوني

Résumé : La sociologie juridique considère que le pluralisme juridique est capable de stabiliser, de réguler et d'établir un équilibre au sein de la société, c'est-à-dire que la coexistence de plusieurs ordres normatifs est un élément garantissant l'harmonisation de la société, surtout dans une société segmentaire comme le Maroc où coexiste un pluralisme juridique riche et varié (droit positif, droit musulman, droit coutumier).

Le présent article est une étude socio-juridique du droit communautaire produit par les communautés montagnardes de l'Anti-Atlas marocain, illustrant l'articulation entre des ordres juridiques dans le cadre d'un pluralisme juridique, un droit légitimement coproduit et illustré par la culture, l'identité et les modes de conduite et de régulation de ces communautés, mais qui reste tracé dans le "non-droit" aux yeux de l'Etat.

Le droit est censé apporter des solutions aux contraintes de la société. Il doit aussi s'adapter aux changements sociaux globaux, favoriser les négociations sociales locales et renforcer les pratiques endogènes, résilientes et durables.

Mots clés: Droit communautaire, Pluralisme juridique, Sociologie juridique

*"**La sociologie peut collaborer avec la législation, mais ne pas se confondre avec elle. C'est cette auxiliarité que l'expression sociologie juridique veut suggérer** **(Carbonnier, 1978)**".*

Introduction

La sociologie juridique est une approche de la production des normes qui s'est développée grâce aux écrits de Jean Carbonnier[296]. Il s'agit d'une nouvelle manière de légiférer, de produire le droit et de le réviser, en tenant compte des faits sociaux et juridiques de la société, et en s'éloignant de l'approche techniciste du droit, où le juriste ne voyait que du droit (au sens positif) qui se limite à la production classique de la règle de droit du haut vers le bas.

La pensée Carbonnienne propose un nouveau mode de pensée qui remet en cause la conception classique de l'étude et de l'enseignement du droit, de la science du droit et de la formation des juristes. Cette pensée conteste le droit, ce dernier qui doit être considéré comme une science sociale, concernée par les profondes transformations et mutations que connaît la société, et ne peut être réduit à une simple approche techniciste et positiviste du droit, c'est-à-dire d'une vision du seul normativisme, mais selon une approche globale et englobante intégrant l'élément endogène et pluraliste dans l'approche juridique (Carbonnier, 2008). A ce propos, « le juriste qui se limite d'étudier les textes de droit et les arrêts judiciaires sans rien connaître de la vie sociale et des phénomènes économiques ne serait qu'un manieur

[296] Le doyen Jean Carbonnier est professeur de droit, très éminent civiliste, il a contribué à donner à la sociologie du droit ses lettres de noblesse, tant à travers ses ouvrages, Sociologie juridique et Flexible droit, Pour une sociologie du droit sans rigueur et bien d'autres.

de mots ; ses conclusions juridiques doivent être rapprochées à tout instant des réalités(Montain-Domenach, 2012) ».

La sociologie juridique considère que le pluralisme juridique est capable de stabiliser, de réguler et d'établir un équilibre au sein de la société, c'est-à-dire que la coexistence de plusieurs ordres normatifs est un élément garantissant l'harmonisation de la société, surtout dans une société segmentaire comme le Maroc où coexiste un pluralisme juridique riche et varié (droit positif, droit musulman, droit coutumier).

De ce fait, la sociologie du droit apparaît comme un nouvel art législatif qui s'ouvre à d'autres alternatives normatives interdisciplinaires et complémentaires à la règle de droit positif, capables de prendre en compte les attentes, les valeurs, la culture, les contraintes et les perspectives de la société, dans le but de rendre la règle coproduite légale et légitime, et d'anticiper toute forme de tension au sein de telle ou telle société.

Le présent article est une étude socio-juridique du droit communautaire produit par les communautés montagnardes de l'Anti-Atlas marocain, qui vise de répondre à la question suivante : Dans quelle mesure le droit communautaire est-il capable d’illustrer l'articulation entre des ordres juridiques dans le cadre d'un pluralisme juridique ?

1 La contribution du droit communautaire à la durabilité des systèmes sociaux

Dans un article sur le système juridique du sud marocain, Robert Montagne suggère que le droit communautaire est l'apanage des tribus à l’époque du Siba. Ce droit a disparu avec la domination progressive du Makhzen qui a supplanté les règles coutumières (Montagne, 1924).

Le droit communautaire peut servir de base juridique aux droits légaux d'une communauté. Il peut mettre à profit les savoirs traditionnels d'une communauté, notamment en ce qui concerne la gestion et le partage des ressources naturelles et la résolution des conflits et des litiges. L'originalité de ce droit réside dans sa capacité à constituer un corpus de coutumes, de croyances, de savoirs traditionnels, de modes d'utilisation acceptés comme des règles de conduite contraignantes, de modes de vie des communautés traditionnelles, ainsi qu'une partie intégrante des systèmes socio-économiques.

Le système juridique marocain est le fruit d'une histoire longue et complexe. Au début, la colonisation a “injecté” le droit positif occidental dans le régime juridique flexible et varié des Marocains - qui est principalement basé sur le Fiqh et les coutumes - dans le seul but de servir les intérêts du colonisateur. Chargée d'un agenda politique, la colonisation a tenté de diviser le pays en zones qui adoptent le droit musulman et en zones fondées sur la coutume. Le processus de colonisation a même tenté d’affaiblir le système juridique du pays, soit en démontrant l'infériorité du droit musulman par rapport au droit européen, soit en opposant parfois le droit musulman aux coutumes. En voulant privilégier la coutume, la colonisation a fini par la discréditer aux yeux des Marocains (Bentahar, 2005).

Par conséquent, les coutumes pourraient inspirer le droit positif en suggérant des solutions tirées d'une source normative commune aux Marocains. Ces coutumes renferment un riche héritage capable de fournir des solutions juridiques adéquates.

2 Droit négocié ou imposé?

La régulation concertée est un processus complexe qui ne se limite pas à la simple mise en œuvre d'approches participatives classiques, dont le résultat est souvent de proposer les mêmes solutions sous prétexte d'avoir été discutées avec les populations locales (Genin et al., 2007). La régulation concertée consiste à élaborer

des mécanismes normatifs avec la participation des véritables acteurs locaux sur la base de conventions, de compromis, de chartes, entre autres, qui sont légitimes aux yeux de la communauté et de la nation. La négociation comme voie d'accès semble donc plus pertinente que l'application de normes descendantes exogènes à la pensée, à la culture, aux pratiques et aux aspirations des acteurs censés s'y conformer.

Selon Barrière (2007), le droit négocié "s'oppose par définition au droit imposé ; il est fondé sur le compromis, qui est l'art et le résultat de la négociation" (Barrière, 2007). Ce droit s'articule avec la régulation étatique des normes endogènes (coutumes, pratiques locales, etc.) pour aboutir à une forme située entre le droit et la régulation "dans laquelle la négociation se situe au cœur de l'État de droit"(Genin et al., 2007). La négociation se définit "par la prise en compte, de manière fonctionnelle, des représentations et de la compréhension des règles et procédures appartenant à des parties ayant des objectifs différents, voire contradictoires, afin de parvenir à un accord sur ce qu'il est possible de fixer comme règles" (Barrière et Faure, 2012). Ainsi, en reliant les normes endogènes aux normes juridiques, le droit négocié établit des passerelles entre la réglementation étatique et le droit communautaire issu des normes coutumières. Le droit négocié garantit un accord entre les sources de normes et les dispositions légales appliquées.

La structure des chartes territoriales représente un modèle adéquat de régulation négociée. Une telle gouvernance négociée nécessite l'émergence du droit négocié à travers la production d'un acte ou d'une charte capable de fonder la cohésion des groupes sociaux autour d'un objectif commun. Ces chartes négociées constituent un droit local, un lien entre les légitimités locales et la légalité nationale. En outre, les chartes négociées sont une forme de contrat social et l'expression d'un consensus social. Elles visent à assurer un lien entre les lois nationales, qui ne

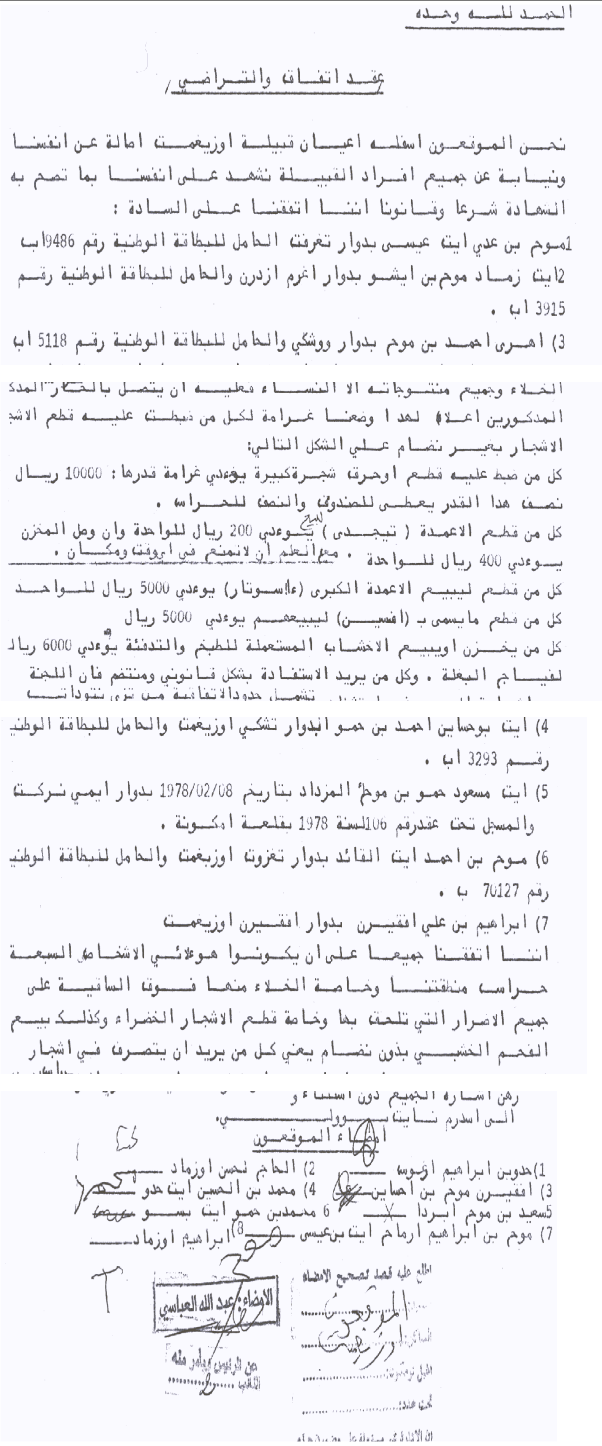
prennent généralement pas en compte les besoins spécifiques des groupes sociaux concernés.

3 Cadrage empirique

Dans le cas des Ait Ouzighimt du Haut Atlas (Fig. 1), des Ait Rehou du Moyen Atlas (Fig. 2), des Aït Moussa Oudaoud (Ait Zekri) sur le versant sud du Haut Atlas (Fig. 3), des restrictions ont été édictées afin de limiter la dégradation des parcours. Ces restrictions consistent à limiter la mobilité et la concentration des troupeaux sur les parcours, à garantir la sécurité foncière pastorale, à mettre en place des chartes concertées entre les tribus concernées et à régler les conflits en reconnaissant et en promouvant les arrangements institutionnels qui impliquent des institutions modernes, à savoir les coopératives éthniques, les associations, les communautés locales et les institutions traditionnelles telles que la Jmaa et les Agdals.

Les présentes lois locales contiennent des clauses identifiant les bénéficiaires et les personnes extérieures qui vivent sur le territoire commun. Elles contiennent également des règles relatives à l'accès et à l'utilisation des ressources collectives, à la surveillance et au contrôle, à la création de couloirs dans les 'Agdals[297]', à la rémunération des gardes et aux sanctions (amendes) en cas de non-respect. Ces lois illustrent le fondement d'une gouvernance négociée des ressources et des conflits. En d'autres termes, entre l'imposition de la légalité nationale et l'autonomie 'coutumière', le pluralisme juridique pourrait soit résulter d'un syncrétisme en forme tantôt légal, tantôt coutumier. Il s'Agit là d'un droit légitimement coproduit et illustré par la culture, l'identité et les modes de conduite et de régulation de ces communautés, mais qui reste tracé dans le "non-droit" aux yeux de l'Etat.

[297] Le mot Agdal désigne des systèmes de contrôle communautaire et traditionnel des ressources sylvopastorales des sociétés berbères du Haut Atlas.



الحمد لله وحده

عقد اتفاق والتراضي

نحن الموقعون اسفله اعيان قبيلة اوزيغمت اصالة عن انفسنا ونيابة عن جميع افراد القبيلة نشهد على انفسنا بما تصح به الشهادة شرعا وقانونا اننا اتفقنا على السادة :

1موح بن عدي ايت عيسى بدوار تغرفت الحامل للبطاقة الوطنية رقم 19486 اب

2ايت زماد موح بن ايشو بدوار اغرم ازدرن والحامل للبطاقة الوطنية رقم 3915 اب .

3) اهرى احمد بن موح بدوار ووشكي والحامل للبطاقة الوطنية رقم 5118 اب

الخلاء وجميع منتوجاته الا النساء فعليه ان يتصل بالحكار المذك المذكورين اعلاه لهذا وضعنا غرامة لكل من ضبطت عليه قطع الاشج الاشجار بغير نظام على الشكل التالي:

كل من ضبط عليه قطع اوحرق شجرة كبيرة يؤدي غرامة قدرها : 10000 ريال نصف هذا القدر يعطى للصندوق والنصف للحراس .

كل من قطع الاعمدة (تيجدى) يؤدي 200 ريال للواحدة وان وصل المخزن يؤدي 400 ريال للواحدة . مع العلم أن لانمنع في أي وقت ومكان .

كل من قطع ليبيع الاعمدة الكبرى (اسوتار) يؤدي 5000 ريال للواحد

كل من قطع مايسمى ب (افسين) ليبيعهم يؤدي 5000 ريال

كل من يخزن اويبيع الاخشاب المستعملة للطبخ والتدفئة يؤدي 6000 ريال لفياج البغلة . وكل من يريد الاستفادة بشكل قانوني ومنتظم فان اللجنة ... تشمل حدود الاتفاقية من تزي نتودات ...

4) ايت بوحساين احمد بن حمو ابدوار تشكي اوزيغمت والحامل للبطاقة الوطني رقم 3293 اب .

5) ايت مسعود حمو بن موح المزداد بتاريخ 1978/02/08 بدوار ايمي نركت والمسجل تحت عقدرقم 106لسنة 1978 بقلعة امكونة .

6) موح بن احمد ايت القائد بدوار تغزوت اوزيغمت والحامل للبطاقة الوطني رقم 70127 ب .

7) ابراهيم بن علي افقيرن بدوار افقيرن اوزيغمت

اننا اتفقنا جميعا على ان يكونوا هؤلائي الاشخاص السبعة حراس منطقتنا وخاصة الخلاء منها فوق الساقية على جميع الاضرار التي تلحق بها وخاصة قطع الاشجار الخضراء وكذلك بيع الفحم الخشبي بدون نظام يعني كل من يريد ان يتصرف في اشجار

رهن اشارة الجميع دون استثناء و الى اسدرم نايت بوولي.

امضاء الموقعون

1)حدوبن ابراهيم ازوسو 2) الحاج نحس اوزماد

3) افقيرن موح بن احساين 4) محمد بن الحسين ايت حدو

5سعيد بن موح ابردا 6 محمدبن حمو ايت بسو

7) موح بن ابراهيم ارماح ايت بن عيسى 8) ابراهيم اوزماد

الامضاء: عبد الله العباسي

عن الرئيس وبأمر منه

اطلع عليه قصد تصحيح الامضاء

(La traduction de l'acte)

Acte concerté

Louange à Allah

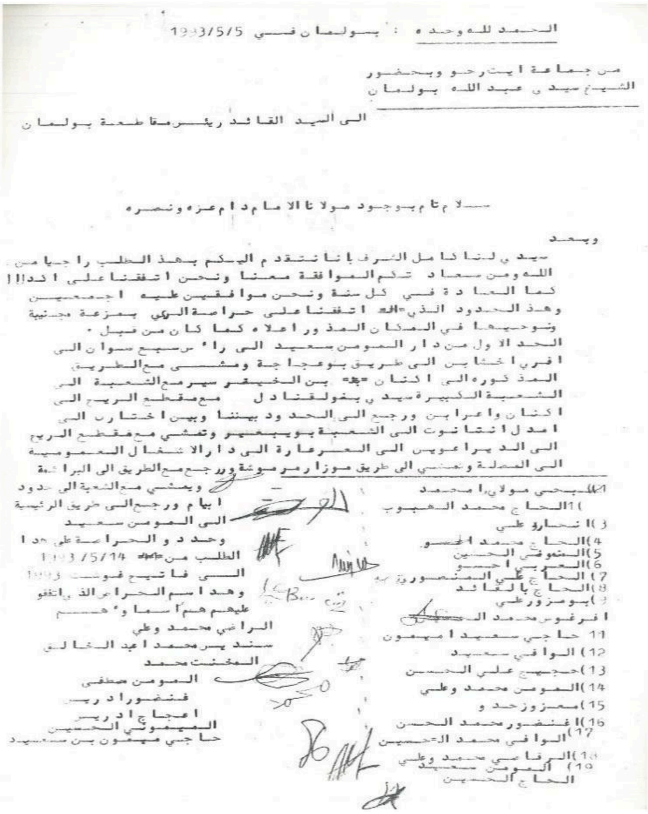
Nous, soussignés, chefs du Douar Ouzighimt, convenons de désigner les messieurs suivants :

1. Oumouh Ben … né le … à Douar … carte d'identité nationale …
2. Aithmad Moh Ben … né le … à Douar … carte d'identité nationale …
3. Ahmed Ben…né le … à Douar … carte d'identité nationale…
4. Ait Bouhssein ahmed Ben …né le … à Douar … carte d'identité nationale …
5. Ait Messoud Hamu Ben…né le … à Douar … carte d'identité nationale …
6. Moh ben Ahmec Ait … né le … à Douar … carte d'identité nationale …
7. Brahim ben Ali … né le… à Douar… carte d'identité nationale…

En tant que gardiens de notre Agdal pour protéger et contrôler les champs et les plantes.

Quiconque coupe ou met le feu à un grand arbre sera condamné à une amende de 10000 Rial. Quiconque coupe des troncs d'arbres dans le but de les revendre devra payer 200 Rial pour chaque morceau, et toute personne qui refuse de régler le problème à l'amiable sera condamnée à une amende.

Fig.1 Acte négocié (Loi locale) de Ait Ouzighimt (région de Ouarzazate)


الحمد لله وحده : بولمان في 1993/5/5

من جماعة ايت رحو وبحضور
الشيخ سيدي عبد الله بولمان

الى السيد القائد رئيس مقاطعة بولمان

سلام تام بوجود مولانا الامام دام عزه ونصره

وبعد
سيدي لنا كامل الشرف باننا نتقدم اليكم بهذا الطلب راجيا من
الله ومن سعادتكم الموافقة معنا ونحن اتفقنا على اكدال
كما العادة في كل سنة ونحن موافقين عليه اجمعيين
وهذ الحدود الذي اتفقنا على حراسة الركي بمزعة مجنبية
وتوحيها في المكان المذكور اعلاه كما كان من قبل .
الحد الاول من دار المومن سعيد الى راس سبع سوان الى
افري اخشابن الى طريق بوعجاجة ومشى مع الطريق
المذكوره الى اكنان بين الخيفر سير مع الشعبة الى
الشعبة الكبيرة سيدي بغولفنادل مع مقطع الريح الى
اكنان واعرابن ورجع الى الحدود بيننا وبين اختارن الى
امدل انتانوت الى الشعبة بويبغير وتمشي مع مقطع الريح
الى الدبر اعويس الى العرعارة الى دار الاشغال العمومية
الى المصلة وتمشي الى طريق موزار مرموشة ورجع مع الطريق الى البرائة
ويمشي مع الشعبة الى حدود
ابيام ورجع الى طريق الرئيسية
الى المومن سعيد
وحدد والحراسة على حد الطلب من 1993/5/14
الى فاتح غوشت 1993
وهذا اسم الحراس الذي اتفقو عليهم هم اسماءهم
الراضي محمد وعلي
سندبر محمد اعبد الخالق
المخنت محمد
المومن مصطفى
قنضور ادريس
اعجاج ادريس
الميموني الحسين
حاجي ميمون بن سعيد

الطالبي مولاي محمد
1) الحاج محمد المحبوب
3) نجارو علي
4) الحاج محمد الحسو
5) الشوفي الحسين
6) العربي احسو
7) الحاج علي المنصوري
8) الحاج بالقائد
9) بومزوز علي
افرغوس محمد
11 حاجي سعيد اميمون
12) الوافي سعيد
13) حجيج علي الحسن
14) المومن محمد وعلي
15) معزوز حدو
16) اغنضور محمد الحسن
17) الوافي محمد الحسين
18) الرقاصي محمد وعلي
19) المومن سعيد
الحاج الحسين

(La traduction de l'acte)

Louange à Dieu, Boulemane en 1993

Par les chefs des Ait Rahho et en présence du Cheikh Sidi Abdullah.
Boulmane.

Au Caid du district de Boulmane.

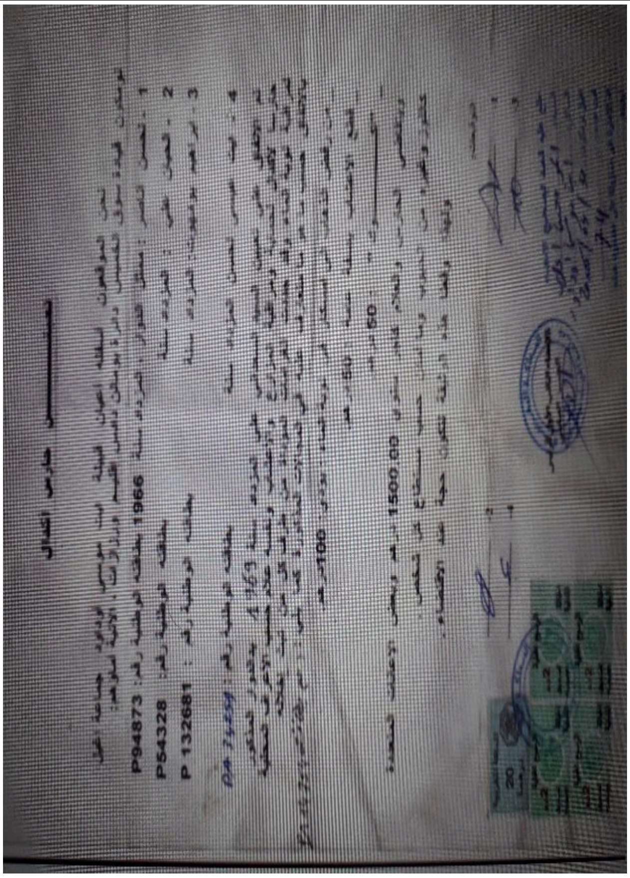
Nous avons l'honneur de vous présenter cette demande, de solliciter votre accord ; nous avons désigné l'Agdal comme c'est le cas chaque année. L'Agdal est cartographié comme suit : du foyer de Moumen Said à ... à ... jusqu'à la route de Bouajajah... et à ..., jusqu'à la route de Marmoucha.

La période de fermeture : du 14 mai 1993 au 1er août 1993.

Les noms des 8 superviseurs de l'Agdal

Signature des 20 représentants de la Jmaa ....

Fig. 2 Acte négocié (Loi locale) de la tribue de Ait Rahho(Boulemane)



(La traduction de l'acte)

La nomination d'un gardien de l'Agdal

Nous soussignés, représentants du douar des Aït Moussa Oudaoud, représentant Ighil N'Ougme, Céada (lieu du Caïd) Khemis Dades, cercle de Boumalene dades, province de Ouarzazate, à savoir :

- Lahcen … né en 1966 carte d'identité nationale …
- Alahiane Ali …
- Brahim Boumhhoute …
- Aït Aissa Lahcen …

Conviennent de désigner M. Essadani Ali, né en 1969 dans le même Douar, comme gardien de l'Agdal, pour la protection et le contrôle des champs et des herbages, selon les coutumes locales pour le contrôle de la distribution de l'eau et des amendes payées par les contrevenants (ceux qui ne respectent pas cet accord) selon les pratiques locales et coutumières :

- ceux qui refusent de se rendre à Amskar pendant la période de distribution de l'eau paient 100 dirhams (pour avoir détourné l'eau pour le Douar)
- coupe de bois : 50 dirhams
- petit barrage ("agoug") : 50 dirhams (pour ne pas l'avoir ouvert ou fermé).

	Le salaire annuel du gardien est de 1500 dirhams auquel s'ajoute une quantité d'amandes et d'autres céréales données gratuitement par les agriculteurs en fonction de leur capacité.

Fig. 3 Acte négocié (Loi locale) du douar Moussa Oudaoud (Ait Zekri)Source: Barrière et al. (2007)

Conclusion

L'élaboration du droit local nécessite une négociation entre les pouvoirs traditionnels (Jmaa, Naib, Chikh, Amghar...) et les autorités publiques locales. Il s'agit d'établir un droit souple légitime, légal et justiciable, capable de respecter les intérêts du groupe social, et dont la valeur légale et juridique tienne compte des profondes transformations et mutations que connaît la société. L'État s'approprie le processus législatif en vertu de la violence légitime dont il jouit. Le droit est censé apporter des solutions aux contraintes de la société. Il doit aussi s'adapter aux changements sociaux globaux, favoriser les négociations sociales locales et renforcer les pratiques endogènes, résilientes et durables.

Références :

Barrière, O. (2007) « Pour l'émergence d'un droit négocié...: comment intégrer la concertation et la gouvernance dans le traitement juridique de la GRN? »

Barrière, O. et Faure, J.-F. (2012) « L'enjeu d'un droit négocié pour le Parc amazonien de Guyane », Natures Sciences Sociétés. EDP Sciences, 20(2).

Bentahar, M. (2005) « Droit et société au Maroc », IRCAM.

Carbonnier, J. (1978) « Sociologie juridique », « Thémis », Paris, Presses universitaires de France.

Carbonnier, J. (2008) « Écrits. Textes rassemblés par Raymond Verdier ». Presses Universitaires de France.

Genin, D. et al. (2007), « De la parole aux gestes : éléments de réflexion sur les dispositifs de gestion concertée des ressources forestières et pastorales au Maroc ».

Montain-Domenach, J. (2012) « L'influence de Jean Carbonnier sur l'enseignement du droit: les nécessités de la rupture », Presses Universitaires de Paris-Nanterre.